

دراسات اقتصادية

Economic Studies

دراسات اقتصادية

المجلد الثالث عشر (العدد ٢٥)

شوال ١٤٤٠ هـ يوليو ٢٠١٨ م

البحوث والدراسات

- محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية: في إطار نموذج ARDL
عبد الله إبراهيم أحمد بوحميد
- دور الانفتاح التجاري وأهم الشركاء التجاريين في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية (١٩٨٠-٢٠١٥م): نموذج ARDL
عبد الله بن عبد الرحمن الشبل ومحمد عبد الجليل قاسم الشدادي

ملخصات دراسات

- دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠
منتدى الرياض الاقتصادي، غرفة الرياض

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية
نصف سنوية محكمة
تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية

Articles

- **Determinants of Domestic Savings in the Kingdom of Saudi Arabia: In the Frame Work of ARDL**
Abdullah Ibrhaim A Bohaimed
- **The role of trade openness and the most important trading partners in Saudi Arabia's economic growth (1980-2015): An ARDL Approach**
Abdullah Alshebel and Mohammed Alshadadi

Abstracts of Studies

- **The Role of the Private Sector in Achieving Saudi Arabia's 2030 Vision**
Riyadh Economic Forum, Riyadh Chamber

A Refereed Bi Annual Series
of The Saudi Economic Association
Published by The Saudi Economic Association

دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد (١٣)، العدد (٢٥)

دراسات اقتصادية

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

المجلد الثالث عشر

العدد (٢٥)

يوليو (٢٠١١م)

شوال (١٤٤٠هـ)

أعضاء هيئة التحرير

- أ. د. أحمد بن عبد الكريم المحميد (رئيساً)
د. حمد بن عبد الله الغنام (سكرتيراً)
أ. د. محمد بن إبراهيم السحيباني (عضواً)
أ. د. فوزان بن عبد العزيز الفوزان (عضواً)
أ. د. عادل محمد خليفة غانم (عضواً)



قواعد النشر

هذه الدورية العلمية نصف سنوية محكمة تعنى بالشئون الاقتصادية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية بجامعة الملك سعود، وهي تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر نتائج أبحاثهم. تنظر هيئة التحرير - من خلال هيئات التحرير الفرعية - في نشر مواد في علم الاقتصاد وفروعه. تقدم البحوث الأصلية، التي لم تنشر أو ترسل للنشر في محلات أخرى، بالإنجليزية أو بالعربية، وفي حالة القبول يجب إلا تنشر المادة في أي دورية أخرى دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير. تصنف المواد التي تقبلها المجلة للنشر إلى الأنواع الآتية:

- (١) بحث: ويشتمل على عمل المؤلف في مجال تخصصه، ويجب أن يحتوى على إضافة للمعرفة في مجاله وأن يكون في حدود (٢٥) صفحة.
- (٢) مقالة استعراضية: وتشتمل على عرض نقدي لبحوث سبق أجراءها في مجال علم الاقتصاد وفروعه أو أجريت في خلال فترة زمنية محددة وإلا تتجاوز (٥) صفحات.
- (٣) المنبر (منتدى): خطابات إلى المحرر، ملاحظات وردود.
- (٤) نقد الكتب.

تعليمات عامة

- (١) تقديم المواد: يقدم الأصل مطبوعاً - ومعه نسختين - على مسافتين وعلى وجه واحد من ورق مقاس A4 (٢١ × ٢٩,٧ سم)، ويجب أن ترقم

الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال. وتقدم الجداول والصور واللوحات وقائمة المراجع على صفحات مستقلة مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.

(٢) الملخصات: يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية على إلا يزيد عدد كلمات كل منهما على (٢٠٠) كلمة.

(٣) الجداول والمواد التوضيحية: يجب أن تكون الجداول والرسومات واللوحات مناسبة لمساحة الصف في صفحة المجلة (١٢٥ X ١٨ سم)، ويتم إعداد الأشكال بالحبر الصيني الأسود على ورق كلك، ولا تقبل صور الأشكال عوضاً عن الأصول. كما يجب أن تكون الخطوط واضحة ومحددة ومنظمة في كثافة الحبر ويتناسب سمكها مع حجم الرسم، ويراعى أن تكون الصور الظلية الملونة أو غير الملونة - مطبوعة على ورق لماع.

(٤) الاختصارات: يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals. تستخدم الاختصارات المقننة دولياً بدلاً من كتابة الكلمات مثل: سم، مم، م، كم، مل، كجم، ق، %، ... الخ.

(٥) المراجع: بصفة عامة يشار إلى المراجع بداخل المتن بالأرقام حسب أولوية ذكرها. تقدم المراجع جميعها تحت عنوان المراجع في نهاية المادة بالطريقة المتبعة في أسلوب (MLA):

أ - يشار إلى الدوريات في المتن بأرقام داخل أقواس مربعة على مستوى السطر. أما في قائمة

المراجع فيبدأ المرجع بذكر رقمه داخل قوسين مربعين فاسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها فعنوان البحث (بين علامتي تنصيص) فاسم الدورية (تحت خط) فرقم المجلد، فرقم العدد، فسنة النشر (بين قوسين) ثم أرقام الصفحات.

مثال :

رزق، إبراهيم أحمد، (مصادر الاتصال المعرفي الزراعي لزراع منطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية) مجلة كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، م ٩، ع ٢ (١٩٨٧م)، ٦٣-٧٧.

ب - يشار إلى الكتب في المتن داخل قوسين مربعين مع ذكر الصفحات، مثال [٨، ص ١٦]. أما في قائمة المراجع فيكتب رقم المرجع داخل قوسين مربعين متبوعاً باسم المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها فعنوان الكتاب (تحت خط) فمكان النشر ثم الناشر فسنة النشر.
مثال:

الخالدي، محمود عبد الحميد، قواعد نظام الحكم في الاسلام الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٨٠م.

عندما ترد في المتن إشارة إلى مرجع سبق ذكره يستخدم رقم المرجع السابق ذكره (نفسه) مع ذكر أرقام الصفحات المعنية بين قوسين مربعين

على مستوى السطر . يجب مراعاة عدم استخدام الاختصارات مثل: المرجع نفسه ، المرجع السابق ، ... الخ.

(٦) الحواشي: تستخدم لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية. ويشار إلى التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس. وترقم التعليقات متسلسلة داخل المتن ويمكن الإشارة إلى مرجع داخل الحاشية - في حالة الضرورة - عن طريق استخدام رقم المرجع بين قوسين بنفس طريقة استخدامها في المتن . تقدم التعليقات على صفحات مستقلة علما بأنها ستطبع اسفل الصفحات المعنية ويفصلها عن المتن خط.

(٧) تعبر المواد المقدمة للنشر عن آراء ونتائج مؤلفيها فقط .

(٨) المستلات: يمنح المؤلف عشرة (١٠) مستلة مجانية من بحثه.

(٩) المراسلات: توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

ص . ب ٧١١١٥ الرياض ١١٥٨٧

المملكة العربية السعودية

هاتف ٠١١٤٦٧٤١٤١ فاكس ٠١١٤٦٧٤١٤٢

(١٠) عدد مرات الصدور: نصف سنوية.

المحتويات

أولاً: البحوث والدراسات

- محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية: في إطار نموذج ARDL
عبد الله إبراهيم أحمد بوحيمد
- دور الانفتاح التجاري وأهم الشركاء التجاريين في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية (١٩٨٠-٢٠١٥م):
نموذج ARDL
عبد الله بن عبد الرحمن الشبل ومحمد عبد الجليل قاسم الشدادي

ثانياً: ملخصات الدراسات

- دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠
منتدى الرياض الاقتصادي، غرفة الرياض

أولاً: البحوث والدراسات

محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية:

في إطار نموذج ARDL

عبد الله إبراهيم أحمد بوحيمد*

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى قياس وتحديد اتجاه مسار وطبيعة أبرز المتغيرات الاقتصادية، وأكثرها فاعلية على سلوك الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٧م، بغرض تشخيص سياسات ملائمة تحفز على زيادة الادخار المحلي. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) An Autoregressive Distributed Lag. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت وجود تأثير سالب ومعنوي لمعدل الإعالة - في الأجل الطويل فقط - والإنفاق الحكومي، في حين برز تأثير موجب ومعنوي لكل من الناتج المحلي والحساب الجاري على الادخار المحلي. وبالمقابل لم يكن هناك تأثير قوي لكل من سعر الفائدة ومعدل التضخم، نتيجة لعدم وجود تأثير معنوي لهما، أو لصغر مقدراتهما، أو لحصولهما على التأثير المزدوج، في الأجلين القصير والطويل. وأوضحت درجة تصحيح الخطأ المقدر أن حجم الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية يحتاج إلى ما يقارب سنة وشهرين باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداته. لذا توصي هذه الدراسة بوضع سياسات طويلة وقصيرة المدى تبادر إلى تحفيز العوامل المستقلة الموجبة، وخاصة الناتج المحلي الإجمالي والحساب الجاري، وتقلل من تأثير العوامل المستقلة السالبة خاصة معدل الإعالة في الأسر السعودية- على الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: حجم الادخار المحلي، معدل الإعالة، اختبارات جذر الوحدة، منهجية الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة، اختبار الحدود، نموذج تصحيح الخطأ.

* جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية فرع الاحساء، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، قسم الادارة، شعبة الاقتصاد.

Determinants of Domestic Savings in the Kingdom of Saudi Arabia: In the Frame Work of ARDL

Abdullah Ibrhaim A Bohaimed

Abstract

The objective of this study is to measure and determine the direction and nature of the most important and most effective economic determinants on the domestic savings behavior in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1970-2017 to identify the appropriate policies that stimulate the increase of domestic savings. To achieve the objective of the study, (An Autoregressive Distributed Lag Apporocach (ARDL) was applied. The results of this study showed a long-term relationship between the variables of the study. It also showed a negative and significant effect of the dependency ratio -in the long term only- and the government expenditure , while a positive and significant effect of both GDP and current account on domestic savings. On the other hand, both the interest rate and the inflation rate did not show a strong impact on their short-term or long-term effects, as a result of their lack of significance, or their dual influence. The estimated value of the adjustment indicated that the size of Saudi domestic savings needs about 1.2 years (one years and two months) to adjust towards their equilibrium value after the impact of any shock in the model. Therefore, this study recommends the development of long and short-term policies that stimulate positive independent variables, especially GDP and current account, and reduce the impact of negative independent variables, especially the dependency rate in Saudi households, on domestic savings in Saudi Arabia.

Keywords: Domestic Saving Size, Dependency Ratio, Unit Root, An Autoregressive Distributed Lag Apporocach (ARDL), Bound Test, ECM Model.

محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية: في إطار نموذج ARDL

المقدمة:

تهدف اقتصاديات الدول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي؛ لتأثيره الإيجابي على متوسط نصيب دخل الفرد ومستوى رفاهيته، ولتحقيق ذلك لابد من رفع معدلات ومستويات الاستثمار عن طريق توفير موارد تمويلية كافية. وتعتبر المدخرات المحلية أكثر موارد التمويل أماناً وفاعلية، فالاقتصاديات المعتمدة في تمويل استثماراتها على مواردها التمويلية المحلية يتسم نموها الاقتصادي بقدر كبير من الاتساق والاستدامة. وحيث إن الادخار يعتبر عملية اقتصادية يعتمد عليها في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تعود بمنافع على غالبية أفراد المجتمع، لذا يتحتم دراسة أهم العوامل التي تؤثر على الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، من خلال استخدام أسلوب علمي وقياسي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL، من أجل معرفة محدداته ومدى استقراره في الأجلين القصير والطويل، ومن ثم إيجاد سياسات اقتصادية مناسبة تعزز وترفع مستوى الادخار المحلي السعودي.

مشكلة البحث:

إن تعزيز وتنمية الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية يعتبر أمراً ضرورياً؛ وذلك تمشياً مع تطلع الحكومة السعودية إلى تنفيذ برامج اقتصادية ضخمة تتواءم مع رؤية المملكة المستقبلية ٢٠٣٠م، وخاصة أنه يلعب دوراً مهماً في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمار المحلي، مما يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد السعودي. ولكن من خلال النظر إلى الواقع الادخاري في الاقتصاد السعودي، يلاحظ تذبذب كبير في رصيد المدخرات المحلية كما سنرى في

القسم الثاني: واقع الادخار في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يتطلب معرفة العوامل التي تؤثر على الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية. وتأسيساً على ما تقدم يبرز التساؤل التالي: ما أبرز المتغيرات الاقتصادية وأكثرها فاعلية في التأثير على حجم المدخرات المحلية في الاقتصاد السعودي؟ وما طبيعة واتجاه هذا التأثير؟. وهو ما يتصدى له هذا البحث بتحديد العوامل المحددة للادخار المحلي السعودي، وأهمية كل منها في الأجلين القصير والطويل، مما يسهم في صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة لتعزيزه؛ لكي يسهم بشكل فعال في رفع معدل النمو الاقتصادي السعودي.

فروض الدراسة:

- وجود علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي ومحدداته.
- في ظل عدم وجود الوعي الادخاري فإن المدخرات السابقة لا تؤثر على الادخار المحلي الحالي في الاقتصاد السعودي.
- في ظل النمو الاقتصادي فإن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل إيجابي على الادخار المحلي السعودي.
- في ظل الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي فإن التبادل التجاري (الحساب الجاري) يؤثر بشكل إيجابي على الادخار المحلي السعودي.
- في ظل التطور السريع في القطاع المالي فإن معدل الفائدة يؤثر بشكل إيجابي على الادخار المحلي السعودي.
- في ظل التآكل المستمر لقيمة النقود فإن التضخم يؤثر بشكل سلبي على السلوك الادخاري.
- في ظل النمو السريع في عدد السكان فإن معدل الإعالة يؤثر بشكل سلبي على الادخار المحلي السعودي.
- في ظل تطور الإنفاق الحكومي فإنه يؤثر بشكل إيجابي على الادخار المحلي السعودي.

الهدف من البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى قياس وتحديد أبرز المتغيرات الاقتصادية، وأكثرها فاعلية على الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٧م، بالإضافة إلى التعرف على نمط وطبيعة اتجاه العلاقة بين حجم الادخار المحلي والمتغيرات الاقتصادية المفسرة لها في الأجلين القصير والطويل، من أجل معرفة محدداته ومدى استقراره في الأجلين القصير والطويل.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعاً على قدر كبير من الأهمية في الاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى إسهامها في معرفة أكثر العوامل الاقتصادية تفسيراً للتغيرات التي تحدث في حجم المدخرات المحلية، وقياس مدى تأثير هذه المتغيرات، وذلك من خلال استخدام نماذج قياسية في التحليل القياسي- ربما لأول مرة تطبق على موضوع الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية- وتتمثل في اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، وتحليل التكامل المشترك عن طريق استخدام The Bounds Test، ونموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة (ARDL-ECM).

إن تطبيق منهجية العلاقات التوازنية قصيرة وطويلة الأجل بصورة مستقلة على الاقتصاد السعودي تسهم في الوصول إلى سياسات وآليات، تمكن متخذ القرار وصناع السياسات الاقتصادية من رسم سياسات اقتصادية، من شأنها أن تعمل على رفع معدلات الادخار المحلي واستقراره في المملكة العربية السعودية، علاوة على ذلك تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة السعودية بالأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتثير بعض النقاط أمام الباحثين للدراسة والبحث.

منهجية الدراسة:

الأسلوب المستخدم في هذه الدراسة هو الأسلوب الكمي القياسي، المتمثل في: اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لاختبار استقرار السلاسل الزمنية

الخاصة بمتغيرات الدراسة، واختبار الحدود (Bound Test) لمعرفة مدى وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأخيراً نموذج تصحيح الخطأ في إطار منهجية الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL-ECM)، وذلك لتحليل سلوك الادخار المحلي في الأجلين القصير والطويل، ومعرفة درجة تصحيح الخطأ التي بها نستطيع تحديد المدة الزمنية اللازمة التي يحتاج إليها العامل التابع لتصحيح وضعه، والرجوع إلى القيمة التوازنية في المدى الطويل.

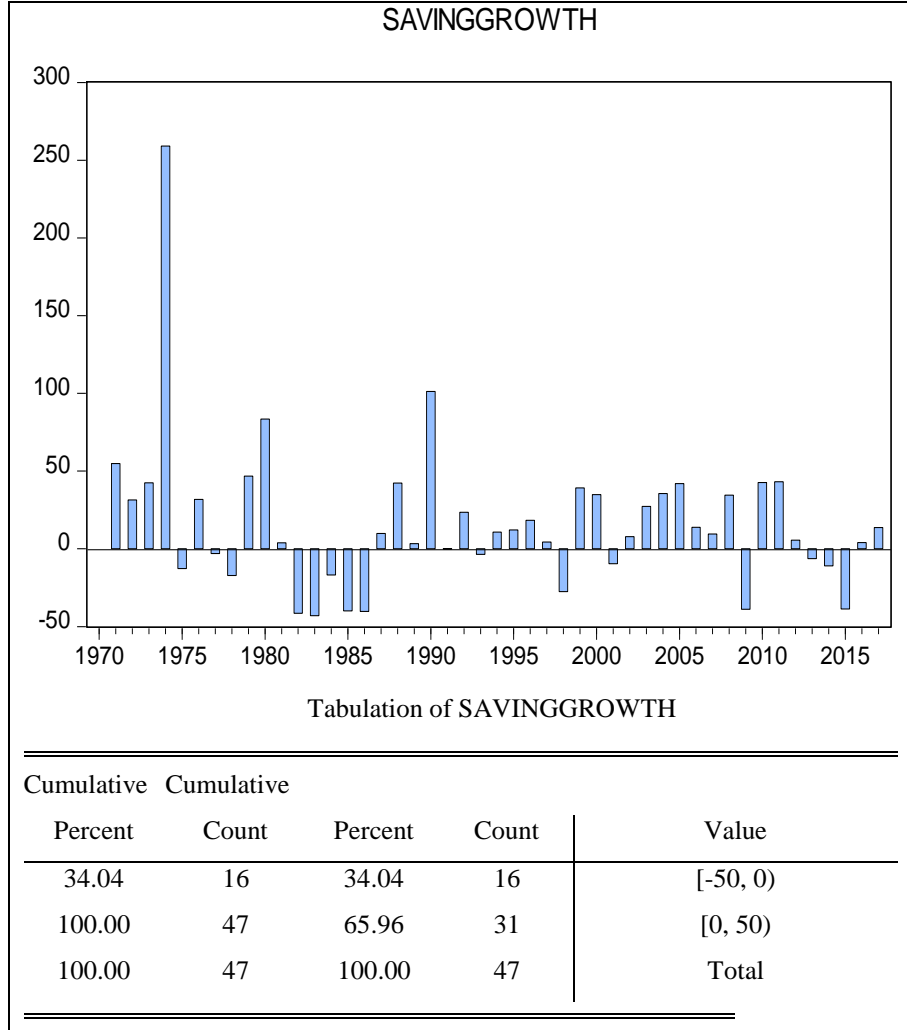
خطة البحث:

بعد المقدمة ينقسم البحث إلى خمسة أقسام تتناول على الترتيب: واقع الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، محددات الادخار المحلي في الأدب الاقتصادي، ومنهجية الدراسة، والنتائج، وأخيراً الملخص والتوصيات.

ثانياً: واقع الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية:

تهتم المملكة العربية السعودية بالعديد من القضايا الاقتصادية المهمة، ومنها قضية الادخار، حيث يعتبر من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية. ويستعرض هذا الجزء تطور الادخار المحلي ونموه وعلاقته بالنمو الاقتصادي، فمن خلال مراقبة تطور حجم الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، نجده يتراوح بين حد أدنى بلغ ١٢.٥ مليار ريال في عام ١٩٧٠م وحد أعلى بلغ ١.٤٢٣ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م، ويمتوسط سنوي يقدر تقريباً بنحو ٣٧١ مليار ريال، ومجموع تراكمي يقدر تقريباً بأقل من ١٨ تريليون ريال.

الشكل (١) النمو السنوي للادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية



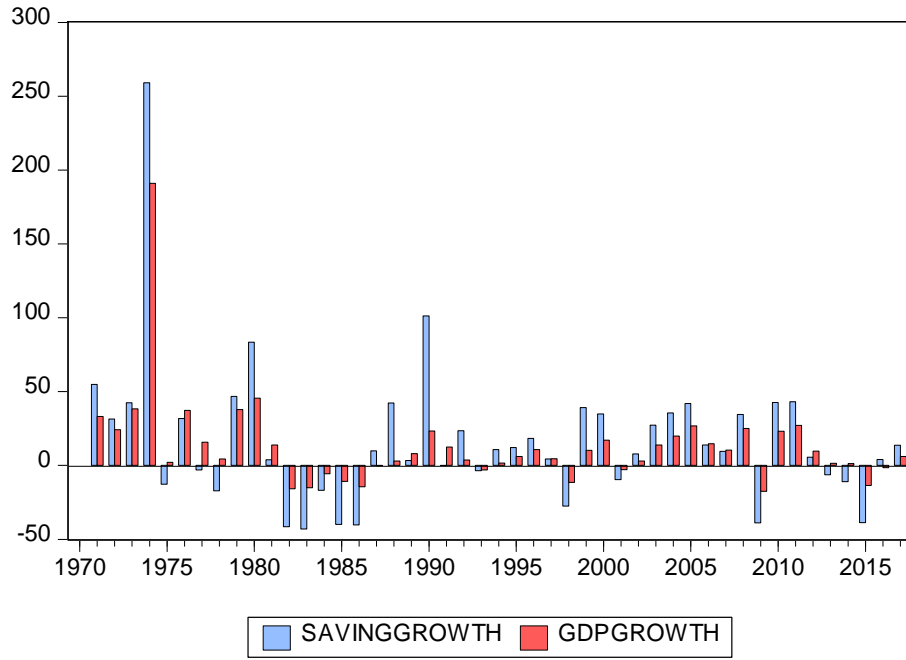
ويبين الشكل (١) المخصص للنمو السنوي للادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية، أن النمو الإيجابي لم يتحقق في كل السنوات، بل توجد سنوات تحقق فيها نمو سلبي. فمجموع السنوات التي تحقق فيها نمو إيجابي بلغت ٣١ سنة. أغلبها حققت نسبة نمو تقع بين أكبر من الصفر وأقل من ٥٠%. أما مجموع السنوات التي

تحقق فيها نمو سلبي بنسب متفاوتة فبلغت ١٦ سنة، وتراوحت هذه النسب بين صفر وسالب ٥٠%، وتحقق أغلبها بين عام ١٩٨٠م وعام ٢٠٠٠م؛ نظرا لتدهور أسعار البترول في تلك السنوات.

أما الشكل (٢) المخصص للمقارنة بين نسبة النمو للادخار المحلي ونسبة النمو للنتائج المحلي الإجمالي، فيشير إلى أن نسبة النمو السنوي للادخار المحلي فاقت نسبة النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي، وأن هناك ٢٩ سنة تضمنت علاقة نمو إيجابية، و ١١ سنة تضمنت علاقة نمو سلبية، و ٨ سنوات سجّلت علاقة نمو عكسية بينهما خلال فترة الدراسة.

والجدول رقم (١) الذي يبين تطور متوسط معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٧م يشير إلى أن الاقتصاد السعودي حقق خلال فترة الدراسة معدلات كبيرة من الادخار المحلي، قدرت بحوالي ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط العام سنوياً. وساعد عقد السبعينيات بشكل خاص على رفع هذه النسبة، حيث قدرت بحوالي ٦٠%، على الرغم من أنه في عقدي الثمانينيات والتسعينيات تراجعت تقريبا إلى أقل من نصف النسبة المتحققة في عقد السبعينيات (٢٣%، ٢٩%) بالترتيب، ثم تعززت مرة أخرى في العقد الأول وفي ثلثي العقد الثاني من الألفية الثالثة، حيث ارتفعت إلى (٤٦%، ٤٠%) بالترتيب، علما بأنه في حالة استثناء عقد السبعينيات يصبح معدل الادخار المحلي تقريبا ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط العام سنوياً، وهو معدل مرتفع بالنسبة للدول العربية الأخرى، كما نلاحظ أن تلك النسب انعكست إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال فترة الدراسة، والذي قدر بحوالي ٩.٢٤% في المتوسط سنوياً.

الشكل (٢) المقارنة بين نسبة النمو للادخار المحلي ونسبة النمو للنتائج المحلي الإجمالي



الجدول (١) تطور متوسط معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٧م

| البيان | الفترة الزمنية | الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي % | معدل النمو الاقتصادي % |
|--------------------------------------|----------------|---|------------------------|
| عقد السبعينيات | ١٩٨٠-١٩٧٠ | ٦٠.١٧ | ٢٣.٦٢ |
| عقد الثمانينيات | ١٩٩٠-١٩٨١ | ٢٣.٠٩ | ١.٣٥ |
| عقد التسعينيات | ٢٠٠٠-١٩٩١ | ٢٩.٣١ | ٥.٢ |
| العقد الأول من الألفية الثالثة | ٢٠١٠-٢٠٠١ | ٤٦.٠١ | ١١.٦٥ |
| ثلاث العقد الثاني من الألفية الثالثة | ٢٠١٧-٢٠١١ | ٤٠.٦٤ | ٤.٣٧ |
| فترة الدراسة كلها | ٢٠١٧-١٩٧٠ | ٣٩.٨٤ | ٩.٢٤ |
| فترة الدراسة باستثناء عقد السبعينيات | ٢٠١٧-١٩٨٠ | ٣٤.٦٨ | ٥.٦٤ |
| *الدول العربية | ٢٠١٠-١٩٧٠ | ٢٨.٤٤ | ١.٧٦ |

* مقتبس من بحث (نجا، ٢٠١٥).

ثالثاً: محددات الادخار المحلي في الأدب الاقتصادي:

١.٣ الأدبيات النظرية:

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه، أو هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك ويستخدم في زيادة التراكم الرأسمالي. وقد اهتمت النظريات الاقتصادية للاستهلاك بالسلوك الادخاري، فقد أوضحت نظرية الدخل المطلق لكينز أن الادخار يعتمد على مستوى الدخل وأن العلاقة بينهما خطية وموجبة. واهتم دوزنبيري في نظريته بالدوافع السيكولوجية في الاستهلاك والادخار، حيث إنهما لا يعتمدان على الدخل الحالي وإنما أيضاً على مستويات الدخل الماضية وعادات الاستهلاك السابقة. وفي نظرية دورة الحياة نجد أن الميل للادخار يتغير بحسب العمر فالشباب تكاد دخولهم لا تكفي استهلاكهم، وفي منتصف العمر يصل الادخار إلى أعلى مستوياته نتيجة للزيادة في الدخل والرغبة في الإعداد لمرحلة التقاعد، وفي مرحلة التقاعد يبدأ الإنفاق من المدخرات السابقة؛ لذا من المتوقع أن يتأثر الادخار في كل بلد بالتغيرات التي تطرأ على التركيب العمري لسكانها. أما في نظرية الدخل الدائم: فالدخل الدائم ينفق على الاستهلاك، ويعتمد الادخار على الزيادات غير المتوقعة في الدخل الجاري (الرشيد، ٢٠١٤).

وبالرغم من تركيز النظريات السابقة على الدخل كمحدد رئيس للادخار إلا أن الاهتمام تناول محددات أخرى لا تقل أهمية عن الدخل منها ما يلي:

(١) التضخم:

مما لا شك فيه أن التضخم كظاهرة اقتصادية غير محدد الاتجاه مسبقاً لاختلاف النظرية المفسرة لهذه العلاقة ما بين طردية وعكسية فهناك من النظريات التي تفسر العلاقة العكسية استناداً إلى أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأصول السائلة مما يؤدي إلى التحول عنها لشراء أصول عينية مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الادخار. وهناك اتجاه آخر يشير إلى طردية العلاقة حيث يعتمد ذلك على أن التضخم يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستهلك وعدم تأكده بالنسبة للمستقبل مما يدفعه

إلى الاحجام عن الاستهلاك وزيادة الادخار. كما أن هناك تفسير آخر يدعم العلاقة الطردية يعتمد على أن التضخم قد يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع في صالح فئات الدخل العليا التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للادخار (العمرو، العلايا، و علي، ٢٠١٨).

(٢) رصيد الحساب التجاري:

يعتبر الحساب الجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات، وهو يقيس الفرق بين الصادرات والواردات. ويكون رصيد الحساب الجاري موجباً أو سالباً، ففي حالة الحصول على رصيد موجب (فائض)، فهذا يعني أن الدولة لها القدرة على التمويل، أما في حالة الحصول على رصيد سالب (عجز)، فهذا يترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض من الخارج لتمويل العجز، وبالتالي يمكن القول إن التحسن في رصيد الحساب الجاري سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، ومنه زيادة الادخار المحلي. إذًا العلاقة بين رصيد الحساب الجاري ومعدل الادخار المحلي تكون طردية في حالة الفائض وعكسية في حالة العجز (سلامي، عبدالرزاق، و عبدالحق، ٢٠١٧).

(٣) الفائدة:

يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن التغيرات في أسعار الفائدة لها تأثير مباشر على الادخار، فقد نظرت المدرسة الكلاسيكية إلى سعر الفائدة على أنه ثمن للادخار وأنه العامل الأكثر تأثيراً في تحديد مستوى المدخرات الفردية، وطبقاً لهذا فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة المدخرات، والعكس صحيح، وبالمقابل ترى المدرسة الكينزية أن هناك علاقة عكسية بين الادخار وسعر الفائدة، والمنبثقة عن التأثير السلبي لسعر الفائدة على الدخل (العمرو، العلايا، و علي، ٢٠١٨).

(٤) معدل الإعالة:

تؤثر التركيبة السكانية على سلوك الادخار بالمجتمع، ويتم تقسيم السكان إلى فئتين وهما: الفئة الاولى داخل نطاق سن العمل وهي الفئة الفاعلة اقتصادياً، والفئة الثانية خارج نطاق سن العمل وهم صغار وكبار السن الذين يعتمدون في استهلاكهم على الآخرين، وعادة زيادة نسبة الأفراد داخل نطاق سن العمل يسهم في زيادة الادخار به، والعكس صحيح. ولذا يستخدم عادة مؤشر عبء الإعالة- كمعيار عن الهيكل

العمري للسكان- وهو عبارة عن نسبة السكان خارج نطاق سن العمل أي دون ١٥ سنة وفوق ٦٥ سنة نسبة إلى الأفراد في سن العمل بين (١٥-٦٥) سنة وعادة ما يكون أثره سالبًا على الادخار (نجا، ٢٠١٥) .

(٥) الإنفاق الحكومي:

هو جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة كسواء السلع والخدمات من أجل أداء وظائفها، وهي لا تشمل المدفوعات التحويلة، ويشكل الإنفاق الحكومي المكون الثالث للطلب الكلي. ويعتبر الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي الفعال. وعادة تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى خفض الادخار نتيجة زيادة الاستهلاك الحكومي، وعليه فإن زيادة الإنفاق الحكومي يكون أثره، سالبًا على الادخار. (ساسي و مسعود، ٢٠١٧)

٢.٣ الأدبيات التطبيقية:

نظرًا لأهمية الادخار فقد حظى بالعديد من الدراسات على المستوي المحلي والعربي والدولي. فعلى المستوى المحلي هدفت دراسة (طاهر، ٢٠٠١) إلى تقدير وتحليل محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٧٤-١٩٩٤م، باعتباره من أهم العوامل التي يمكن أن تسهم في معالجة عجز الحساب الجاري. ولقد لاحظ الباحث وجود ارتباط خطي نتيجة اختبار التحمل (Tolerance Test)، مما دفعه إلى استخدام أكثر من نموذج للانحدار المتعدد (OLS) لتفادي الجمع بين المتغيرات المستقلة المترابطة في نموذج واحد. وقام الباحث بصياغة وتقدير خمسة نماذج قياسية لتفسير سلوك الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، من خلال تحديد أهم المتغيرات التفسيرية التي يعتقد أنها تؤثر على تقلبات هذا النوع من الادخار، واستخدم عدة عوامل تفسيرية كالآتي: معدل الادخار الحكومي، معدل الفائض في الحساب الجاري، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل الثروة الحقيقية للقطاع الخاص، معدل الاستثمار الحكومي، معدل قروض المستهلكين، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، معدل تحويلات غير السعوديين للخارج، معدل الإنفاق الحكومي، وأخيرًا فائض الميزانية العامة. وأظهرت نتائج دراسته

أن هناك تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا لكل من معدل الادخار الحكومي، ومعدل قروض المستهلكين، وتحويلات العاملين غير السعوديين، وفائض الميزانية العامة، ووجود أثر إيجابي لفائض الحساب الجاري، ومعدل الاستثمار الحكومي على معدل الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية.

وفي دراسة أخرى قام (البسام، ٢٠٠٥) بدراسة وتحليل سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٢م، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث بتحديد وتقدير نموذج يقوم على أسلوب التكيف الجزئي من نوع كويك (Koyck Type)، وبتطبيق هذه المنهجية فإن النموذج المقترح يمكن أن يوصف بأنه نموذج ديناميكي قصير الأمد. ومن فوائد تطبيق هذا النموذج أنه يمكن من إيجاد مرونة الأمد القصير والطويل للمتغيرات التفسيرية، ومن ثم القدرة على تفسير سلوك الادخار العائلي في الأمدين القصير والطويل، مع ملاحظة أن المرونة في المدى الطويل لا تعطى بشكل مباشر من النموذج الذي يقوم على أسلوب التكيف، بل عن طريق استخدام الطريقة التالية (المرونة المقدره قصيرة الأمد للمتغير / ١ - مرونة التكيف الجزئي للعامل التابع متأخرًا لفترة زمنية واحدة). كذلك يمكن هذا النموذج من تحديد الفترة الزمنية التي يتم من خلالها وصول الادخار العائلي الفعلي إلى المستوى المرغوب فيه، ويسمى مستوى التوازن.

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في الادخار العائلي السعودي هي الدخل المتاح الحقيقي، الثروة الحقيقية، وتطور النظام المالي، وأزمة الخليج الثانية، والادخار العائلي للسنة السابقة، وأعطت النتائج أيضًا أن كلا من مرونة الدخل الشخصي المتاح، ومرونة الثروة، ومرونة معامل التطور المالي للنظام المالي في الأجل الطويل مرتفعة نسبيًا، مما يدل على أهمية هذه المتغيرات في التأثير على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية. أما بالنسبة لمعامل التكيف الجزئي فقد وجد أنه منخفض نسبيًا، حيث بلغ تقريبًا (٠.٣٩٩)، مما يشير إلى أن وصول الادخار العائلي الفعلي إلى المستوى المرغوب فيه يحتاج إلى فترة طويلة نسبيًا.

أما على مستوى الدراسات العربية ركزت دراسة (الصعيدى، ١٩٨٩) على أهم العوامل المؤثرة على حجم الادخار المحلي في مصر كـمسح عام ومطول، مثل التضخم، والإنفاق الاستهلاكي، وعجز الموازنة العامة، وسعر الفائدة، وزيادة المدفوعات الخارجية. وأظهرت دراسته أنه إذا ارتفعت معدلات التضخم فإن ذلك يؤدي إلى إنقاص للدخل الحقيقي المتاح، كما أن ارتفاع معدلات الأسعار على نحو مستمر يرجع في جانب منه إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص والعام، وفي جانب آخر إلى زيادة الإصدار النقدي كمصدر لتمويل عجز الميزانية العامة، وبالتالي الاضطرار إلى مزيد من التمويل، مما يؤثر على الادخار المحلي، أي أن تأثير كل من هذه العوامل يسفر عن ضعف معدلات الادخار المحلي، كما أفادت بأن زيادة المدفوعات الخارجية في صورة مدفوعات خدمة الدين الخارجي، أو نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات، توضح بجلاء تراجع القدرة على التصدير الذي يعتبر انعكاساً لضعف مقدره الاقتصاد على الإنتاج من أجل التصدير وهذا قد تبلور في انخفاض معدلات الادخار المحلي. ويوجد تناسب طردي بين التغيرات في سعر الفائدة ومعدلات الادخار العائلي والمحلي، والارتباط بين هذه العوامل من ناحية، وتضافرها معاً على التأثير على معدلات الادخار المحلي يحتم التعاون والتنسيق بين إجراءات السياسات النقدية والمالية والاقتصادية على المستوى المحلي والخارجي.

كما هدف (Tony, 2008) في دراسته إلى تحليل محددات الادخار المحلي في مصر خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٦م في كل من الأجلين القصير والطويل. وتم استخدام اختبارات جذور الوحدة للتحقق من سكون السلاسل الزمنية، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، حيث أشارت إلى وجود تأثير موجب لكل من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل، وتطور السوق المالي، والتضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، على معدل الادخار المحلي في مصر. أما فيما يتعلق بعجز الموازنة فقد أسفرت الدراسة عن تأثير سلبي على معدل الادخار المحلي، مما يشير إلى أن الادخار الحكومي يؤدي إلى مزاحمة الادخار الخاص ولكن بصورة جزئية. وأخيراً أشارت الدراسة إلى وجود تأثير سالب وقوي لعجز الميزان التجاري على معدل

الادخار المحلي في كل من الأجل القصير والطويل، وربما يشير الى أن الادخار الخارجي يميل الى أن يكون بديلاً للمدخرات المحلية.

واهتمت دراسة (الرشيد، ٢٠١٤) بتقدير العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة المدى لمحددات السلوك الادخاري المحلي في الاقتصاد السوداني للفترة ١٩٨٢-٢٠٠٧م، للاستفادة منها في حال إقرار سياسات تحفز رفع معدلات الادخار المحلي. واعتمدت هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المتمثلة في الدخل الحقيقي المتاح للتصرف، وكفاءة الاستثمار، ومعدل التضخم، ومعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة التعمق النقدي، والادخار للفترة السابقة. وتم استخدام نموذجي التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للوقوف على العلاقات في الأمدين القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بين الادخار المحلي والدخل المتاح للتصرف ومعدل التضخم، ووجود علاقة قصيرة الأجل فيما بين الادخار المحلي والدخل المتاح للتصرف. وأشارت هذه الدراسة إلى وجود سرعة تعديل عالية وكبيرة نحو التوازن، وإمكانية استخدام العرض النقدي كأداة للسياسات النقدية في المدى القصير، أما في المدى الطويل فيمكن استخدام الدخل المتاح للتصرف كأداة من شأنها التأثير على الادخار المحلي وزيادة معدلاته.

كما هدفت دراسة (الحرازين، صافي، و النمروطي، ٢٠١٥) إلى تقدير دالة الادخار للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٣م للتعرف على واقع الادخار الفلسطيني، عن طريق بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الادخار والعوامل المستقلة التالية: التكوين الرأسمالي الإجمالي، والاستهلاك النهائي، ونصيب الفرد من الدخل المتاح، ومعدل البطالة، والمنح والمساعدات الخارجية، ونسبة القوى العاملة المشاركة، والدين العام. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي، وتوصلت إلى أن هناك تذبذباً في قيمة الادخار في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة نظراً لاعتبارات كثيرة، أهمها التقلبات السياسية. وأوضحت وجود علاقة طردية بين المتغير التابع وبعض العوامل المستقلة، كالاستهلاك النهائي، والمنح والمساعدات الدولية، ونصيب الفرد من الدخل المتاح، ونسبة القوى العاملة المشاركة، وعلاقة عكسية مع باقي العوامل المستقلة الأخرى المحددة في هذه الدراسة.

أما دراسة (سلامي، عبدالرزاق، و عبدالحق، ٢٠١٧) فقد استهدفت البحث في محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٥م، ووجدت دراستهم التي استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الحالية والفترة التي تسبقها، ورصيد الميزانية العامة للدولة، ورصيد الحساب الجاري، وأسعار النفط، ومعدل الادخار المحلي للفترة السابقة، كلها ذات تأثير واضح على الادخار المحلي الجزائري. كما أشارت النتائج إلى أن معدل الادخار المحلي ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي، وفي المقابل وجود علاقة عكسية مع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وأنه غير حساس تجاه أسعار الفائدة الحقيقية ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة؛ لانخفاض أثرها الاحصائي.

وفضلاً عن ذلك قام (العمرو، العلابيا، و علي، ٢٠١٨) بدراسة محددات الادخار العائلي على الاقتصاد الأردني للفترة ١٩٨٠-٢٠١٤م، اهتمت هذه الدراسة بصياغة نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الادخار العائلي وأهم محدداته المتمثلة في: الناتج القومي الإجمالي، وحوالات العاملين، وعرض النقد، وسعر الفائدة على الودائع، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، والاستهلاك الخاص، والضرائب المباشرة. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة (ARDL)، وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصحيحها بمعدل ٦٥% كل فترة، كما كشفت أن هناك تأثيراً معنوياً وسالياً لكل من معدل التضخم والضرائب المباشرة على الادخار العائلي، في حين كان هناك تأثير موجب ومعنوي لسعر الفائدة على الودائع والاستهلاك الخاص، وبالمقابل لم يكن هناك أي تأثير معنوي لعرض النقد وتحويلات العاملين.

وعلى مستوى الدراسات الأجنبية استهدفت دراسة (Ayalew, 2013) معرفة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي تساعد على تحديد الادخار المحلي في الاقتصاد الإثيوبي للفترة ١٩٧٠-٢٠١٠م، واستعانت هذه الدراسة بمنهجية الانحدار الذاتي ذي

المتباطئات الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)؛ لتحديد محددات الادخار المحلي في الأمدين القصير والطويل. وكشفت النتائج التقديرية أن معدل نمو الدخل (GPCI)، ونسبة عجز الموازنة (BDR)، ومعدل التضخم (INF)، أصبحت محددات ذات معنوية إحصائية على المدى القصير والمدى الطويل للادخار المحلي في إثيوبيا. ولكن سعر الفائدة (IR)، ونسبة عجز الحساب الجاري (CADR)، والعمق المالي (DFD)، كانت محددات غير ذات دلالة إحصائية على المدى الطويل. وعلى المدى القصير وجد أن DFD و IR لهما دلالة إحصائية في تفسير المدخرات المحلية في إثيوبيا. كذلك كشفت النتائج، أن سرعة التعديل قدرت بنسبة -٠.٦٤، حيث أظهرت تقارب نموذج الادخار نحو التوازن في المدى الطويل. وأكدت النتائج الإجمالية للدراسة على أهمية رفع مستوى الدخل بطريقة مستدامة، وتقليل الآثار السلبية لعجز الميزانية ومعدل التضخم عن طريق إبقائهما عند المستوى الذي لا يمكن أن يسبب تأثيرات ضارة على سلوك الادخار، وأخيرا خلق بيئة تنافسية في القطاع المالي بشكل عاجل عن طريق زيادة توسع فروع البنوك.

واهتم (ŞAHİN, 2016) بدراسة محددات الادخار في الاقتصاد التركي خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٤م، والمتمثلة في معدل الفائدة على الودائع، والتضخم، ونمو السكان في المناطق الحضرية، وأخيرا نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق ذلك استخدم منهج الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة (ARDL) لتحديد محددات الادخار المحلي في الأمدين القصير والطويل؛ وكشفت النتائج المقدرّة على المدى الطويل أن معدل إيداعات الودائع له علاقة إيجابية وكبيرة مع إجمالي المدخرات المحلية في تركيا، كما أن نمو عدد السكان في المناطق الحضرية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لهما علاقة إيجابية وغير مهمة مع الادخار المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم له علاقة سلبية وغير مهمة مع إجمالي الادخار المحلي. أما النتائج على المدى القصير فتوضح أن لمعدّل الفائدة على الودائع، والنمو السكاني الحضري، والتضخم، علاقة إيجابية مهمة مع إجمالي الادخار المحلي، ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي له علاقة إيجابية وغير مهمة على الادخار المحلي الإجمالي في تركيا، وأن قيمة معدل سرعة التعديل

أو تصحيح الخطأ قدرت بمقدار ٠.٤٢- وهذا يشير إلى أن الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصحيحها بمعدل ٤٢%.

واهتمت دراسة (Moussavou, 2017) بتحديد محددات الادخار المحلي في الكونغو خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤م؛ ولتحقيق ذلك تم صياغة نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الادخار المحلي وأهم محدداته المتمثلة في سعر الصرف، ومعدل التضخم، ومعدل الفائدة الحقيقي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرًا التعمق المالي. واستعان الباحث بأسلوب التكامل المشترك ونموذج (VECM) لتحقيق هدف دراسته، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن كل العوامل المستقلة أثرت على الادخار المحلي في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتأثر الادخار المحلي بكل من التضخم والفائدة الحقيقية مع وجود تأخر زمني لفترة واحدة، وأما باقي العوامل وهي سعر الصرف، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتعمق المالي، فإنها تؤثر مع وجود تأخر زمني لفترتين.

ومما يلاحظ على هذه الدراسات عدم توصلها الى اتفاق معين يوضح طبيعة تأثير العوامل المستقلة على الادخار المحلي، وتتضح الصورة بشكل أكبر بالنظر الى جدول رقم (٢) حيث أعطى نتائج متباينة لتأثير العوامل المستقلة على العامل التابع وهو الادخار المحلي. هذا الجدول يعطي تصورًا لما سوف تؤول إليه نتائج هذا البحث والخاص بمحددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية.

الجدول (٢) ملخص لبعض نتائج محددات الادخار المستوحاة من الدراسات السابقة

| الباحث وسنة النشر | النتائج المحلي الاجمالي | معدل التضخم | الحساب الجاري | معدل الفائدة | معدل الإعالة | الإنفاق الحكومي |
|----------------------|-------------------------------|----------------|------------------|-----------------|-----------------|--------------------|
| ظاهر (٢٠٠١) | | | موجب | | | سالب |
| البسام (٢٠٠٥) | | | | | | |
| Tony (٢٠٠٨) | موجب | موجب | سالب | موجب | | سالب |
| سلامي (٢٠١٧) | موجب | ضعيف | موجب | ضعيف | | موجب |
| الرشيد (٢٠١٤) | موجب | موجب | | | | |
| حرازين (٢٠١٥) | موجب | سالب | | | سالب | سالب |
| العمر و آخرون (٢٠٠٨) | | سالب | | موجب | | |
| Moussavou (٢٠١٧) | موجب | موجب | | موجب | | |
| Ayalew (٢٠١٣) | موجب | سالب | ضعيف | ضعيف | | سالب |
| ŞAHİN (٢٠١٦) | ضعيف | ضعيف | | | | |
| ساسى و مسعود (٢٠١٧) | ضعيف | | | سالب قوي | سالب | |

رابعاً: منهجية الدراسة:

اعتمد هذا البحث الأسلوب الكمي الذي يسمح بقياس أهم المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في حجم الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٧م، وذلك من خلال استخدام منهجية قياسية طورها كل من (Pesaran, 1997)، و (Pesaran et al., 2001)، وهي الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة (ARDL). وهذه المنهجية تسمح بتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في الأجلين الطويل والقصير، وتتطلب -كخطوة أولية- التحقق من مدى استقرار السلاسل الزمنية عن طريق اختبارات لجذور الوحدة (Unit Roots Tests)، ومنها اختبار ديكي- فولر المركب (Augmented Dekey - Fuller Test (ADF)، واختبار فيليبس- بيرون (Phillips-Perron Test (PP)، والتأكد من وجود علاقة

توازنية بين متغيرات الدراسة من خلال (Bounds Test) اختبار الحدود. (عبدالقادر، ٢٠٠٧).

ونموذج الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة (Autoregressive Distributed Lag- ARDL) يساعد على معرفة أن تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن، أو بعبارة أخرى يساعد على توضيح كيفية انتشار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع لفترات زمنية معينة، مما يساعد على تحديد معنوية وحجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المديين القصير والطويل. كما يساعد على استخدام نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة (ARDL-ECM)؛ لمعرفة درجة تصحيح الخطأ والتي تساعد على معرفة المدة الزمنية المطلوبة للعامل التابع (الادخار المحلي)؛ ليصحح انحرافه عن قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في المحددات (العمر، العاليا، و علي، ٢٠١٨).

١.٤ السلاسل الزمنية والمتغيرات المستقلة:

يستخدم البحث تحليل السلاسل الزمنية السنوية للبيانات التي تغطي الفترة ١٩٧٠-٢٠١٧م، حيث تم الحصول عليها من مصدري مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي (World Development Indicator- World Bank) والكتاب الإحصائي السنوي بالمملكة العربية السعودية. ولقد تم تحويل المتغيرات إلى الصورة اللوغاريتمية؛ لكي تكون أكثر ملائمة للأساليب القياسية. وقبل مباشرة بناء النموذج القياسي المناسب ينبغي أولاً حصر وتحديد المتغيرات التفسيرية:

- GDP يشير إلى الناتج المحلي الإجمالي (الدخل)، وهذا العامل عادة يكون في صدارة العوامل المؤثرة على الادخار المحلي نتيجة لأهميته الكبيرة في التأثير على الادخار، ويتوقع أن تكون العلاقة بينه وبين الادخار المحلي طردية.

- Inflation (INF) يشير إلى معدل التضخم. ولقد أشار (العمر، العاليا، و علي، ٢٠١٨) إلى أن التضخم كظاهرة اقتصادية له آثاراً متباينة على

الادخار، فقد تؤدي الموجات التضخمية إلى خلق أوضاع من شأنها أن تزيد أو تخفض الادخار، فمن جانب يؤدي ارتفاع الأسعار (التضخم) إلى انخفاض قيمة النقود، وبدوره يؤدي إلى انخفاض الادخار. أي أن العلاقة تكون سالبة، ومن جانب آخر قد يكون هناك علاقة طردية بين التضخم والادخار، فالآثار التوزيعية التي يحدثها التضخم من خلال إعادة توزيع الدخول الحقيقية من أصحاب الدخول الثابتة إلى أصحاب الدخول المتغيرة - ربما يؤدي إلى ارتفاع الادخار.

- Current Account Balance (CAB) يشير إلى رصيد الحساب الجاري الذي يكون موجباً أو سالباً، ففي حالة تحقيق رصيد موجب (فائض)، فهذا يعني أن الدولة لها القدرة على التمويل، والعكس صحيح في حالة تحقيق رصيد سالب (عجز)، ومن هنا فإن إشارة معامل رصيد الحساب الجاري ينبغي أن تكون موجبة، وذلك لأن العلاقة بينه وبين الادخار هي علاقة طردية.
- Interest Rate (IR) يشير إلى معدل الفائدة، ويتوقع أن يترتب على ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي زيادة الثروة للأفراد، ومن ثم تشجيع الأفراد على زيادة الادخار، والعكس صحيح.
- Dependency Rate (DEP) يشير إلى معدل الإعالة، ويشير إلى نسبة الأشخاص المعالين - الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو أكبر من ٦٤ سنة - إلى عدد السكان في سن العمل - في الشريحة العمرية ١٥-٦٤ عامًا. وفي عرض البيانات تظهر نسبة المعالين إلى كل مئة، فإذا ارتفع معدل الإعالة، سوف يعمل على خفض مستويات المعيشة كنتيجة لارتفاع أعداد المعالين، ومن ثم زيادة الاستهلاك على حساب الادخار، ومن ثم فإن إشارة معامل معدل الإعالة ينبغي أن تكون سالبة، وذلك لأن العلاقة بينه وبين الادخار علاقة عكسية.
- Actual Government Expenditure (AGEXP) يشير إلى الإنفاق الحكومي الحالي، وعادة تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي

والرأسمالي إلى خفض الادخار نتيجة زيادة الاستهلاك الحكومي، وعلى هذا فإن إشارة معامل الإنفاق الحكومي ينبغي أن تكون سالبة، وذلك لأن بينهما علاقة عكسية.

وبحسب ما تم التطرق له أعلاه، وبحسب نتائج أغلب الدراسات التي تم استعراضها في قسم محددات الادخار المحلي في الأدب الاقتصادي، فمن المتوقع أن تؤدي جميع المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة - ما عدا معدل الإعالة والإنفاق الحكومي - إلى رفع مستوى حجم الادخار المحلي السعودي، وبذلك فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين المتغير التابع وباقي المتغيرات التفسيرية في هذه الدراسة. (طاهر، ٢٠٠١)؛ (Tony, 2008)؛ (الحرازين، صافي، و النمروطي، ٢٠١٥)؛ (Ayalew, 2013).

٢.٤ نموذج الدراسة:

بناء على ما سبق الإشارة إليه في قسم الدراسات السابقة من أن هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات التي تناولت محددات الادخار المحلي والتي هدفت إلى استكشاف أهم المتغيرات التي تؤثر على حجم الادخار المحلي، وبناء على إجراء عدة محاولات تضمنت استخدام نماذج مختلفة نتيجة إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، فقد تبين أنه يمكن صياغة النموذج الأساس لمحددات الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$Saving = \alpha + \beta_1 GDP + \beta_2 INF + \beta_3 CAB + \beta_4 IR + \beta_5 DEP + \beta_6 AGEXP + \varepsilon_t. \quad \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

- Saving = إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) بالمملكة العربية السعودية كمتغير تابع، أما أهم المتغيرات التفسيرية فهي كالاتي:
- GDP = الناتج المحلي الإجمالي (الدخل).
- Inflation = INF معدل التضخم، وقد تم اضافة ثابت لضمان أن تكون كل القيم موجبة.

- Current Account Balance = CAB رصيد الحساب الجاري.
 - Interest Rate = IR معدل الفائدة.
 - Dependency Rate = DEP معدل الإعالة.
 - Actual Government Expenditure = AGEXP الإنفاق الحكومي الحالي.
- أما $(\varepsilon_t) =$ فيمثل حد الخطأ العشوائي، وأخيراً β_n تمثل مقدرات متغيرات النموذج.

٣.٤ اختبارات جذور الوحدة (Unit Root Tests):

اعتمدت الكثير من الدراسات التطبيقية لاختبار العلاقة بين المتغيرات على معنوية المقدرات، والقبول بنتائج أهم الاختبارات الإحصائية كعامل التحديد R^2 و F دون مراعاة خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة، أي افترضت أن السلاسل الزمنية مستقرة أو ساكنة، واستقرار السلاسل الزمنية يعتبر من الأمور المهمة التي يتحتم الأخذ بها قبل البدء بإجراء اختبارات التحليل الإحصائي، وفي عام ١٩٧٤م أفاد العالمان السويديان جرنجر ونيوبولد (Granger and Newbold) بضرورة اختبار استقرار السلاسل الزمنية، حيث توصلوا إلى نتيجة مهمة مفادها أن المقدرات والاختبارات الإحصائية الناتجة عن إجراء انحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعتبر نتائج غير سليمة أو زائفة وغير موثوق بها (Spurious Results)، لذلك كان من الأهمية فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا (Griffiths, Hill, & Judge, 1993)؛ (عبدالقادر، ٢٠٠٧)؛ (السواعي، ٢٠١٢)؛ (والترفاندل، ١٩٩٢)؛ (جوجارات، ٢٠١٥).

وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) التي تستخدم للتحقق من مدى سكون كل سلسلة زمنية على أفراد، إلا أنه سوف يتم الاستعانة باختبارين: اختبار دكي- فوللر المركب (Augmented Dickey-Fuller Test) واختبار فليبس-بيرن (Phillips Perron Test-PP)، ويمكن توضيح اختبار دكي- فوللر من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y = \beta_0 + \beta_1 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^p \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن (Δ) تشير إلى التغير أو الفرق الأول للسلسلة الزمنية، و (y_t) المتغير المراد اختبار استقرار سلسلته الزمنية، و (y_{t-1}) المتغير لفترة إبطاء واحدة، و (t) تمثل الزمن أو عامل الاتجاه المحدد، و (ρ) عدد فترات التباطؤ الزمني، و (ε_t) حد الخطأ العشوائي الذي له توزيع طبيعي بوسط حسابي مساو للصفر وتباين ثابت، وذلك وفق القيد التالي: $\varepsilon_t \sim N(0, \sigma^2)$. (عبدالقادر، ٢٠٠٧)

ويتم اختبار فرضية العدم $(H_0: \delta = 0)$ بوجود جذر وحدة من خلال مقارنة إحصائية تاو (τ) المقدره للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لدكي- فولر، والمطورة أيضا بواسطة (Mackinnon, 1996)، فإذا كانت القيمة لإحصائية (τ) المحسوبة تتجاوز القيمة لدكي- فولر فإنها تكون معنوية، وعليه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذور الوحدة $(H_1: \delta < 0)$ ، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة في مستواها، ومتكاملة من الدرجة صفر $I \sim (0)$ ، أما إذا كانت أقل من القيمة الجدولية فيتم رفض الفرضية البديلة، والقبول بفرضية العدم التي تنص على وجود جذور الوحدة، ومن ثم نقوم باختبار سكون الفرق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر للفرق من درجة أعلى ... وهكذا، ولتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (ρ) المناسبة لاختبار (ADF) يتم استخدام معيار Schwarz Info Criterion (SIC)، أما بالنسبة لاختبار فليبس- بيرن (Phillip-Perron Test) فيعتمد تقديره على نفس معادلة ديكي- فولر، إلا أنه يختلف عنه في طريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (Nonparametric) لإحصائية (τ) للمعلمة (δ) ، ولتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (ρ) المناسبة لاختبار (PP) يتم استخدام معيار (Newey-West Bandwidth) بطريقة (Bartlett Kernel)، وتنص فرضية العدم في هذين الاختبارين على أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتحتوي على جذر الوحدة مقابل الفرضية البديلة التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية (السواحي، ٢٠١٢)؛ (جوجارات، ٢٠١٥).

٤.٤ اختبار التكامل المشترك بطريقة تحليل الحدود (Bounds Analysis)

:Approach)

في عام ٢٠٠١م قدم كل من Pesaran et al. منوها حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود (Bounds Analysis Approach)، وهذه الطريقة تمكن من إجراء اختبار التكامل المشترك بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، سواء كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليطاً من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذه الطريقة هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، أما الطرق التقليدية كطريقة أنجل-جرانجر، وطريقة جوهانسن - فتشترط أن تكون متكاملة من نفس الدرجة، كما أن هذه الطريقة تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى التقليدية.

وهذه الطريقة تقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald-Test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج - أي غياب أي علاقة توازنية طويلة الأجل.

$$H_0: B_1 = B_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq 0$$

وبعد القيام باختبار (Wald-Test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et al. (٢٠٠١)، وهذا الاختبار يعطي قيمة حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية تساعد على تحديد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل

وهي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل (Ayalew, (ŞAHİN, 2016) (2013) (العمر، العلاء، و علي، ٢٠١٨).

٥.٤ الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة (ARDL):

هذه المنهجية طورها كل من (Peasarn, Shin, & Smith, 2001)، وتتميز عن الطرق التقليدية بأنها لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، حيث قدم صاحب هذه المنهجية اختباراً حديثاً - كما رأينا في (٤.٤) - لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات أطلق عليه (Bounds Testing Approach)، ويمكن وصفه باختبار الحدود في إطار الانحدار الذاتي ذي الفترات الزمنية الموزعة (ARDL).

إن منهجية ARDL تأخذ عدداً كافياً من فترات التباطؤ الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، وذلك بعد تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) عن طريق معيارين هما (AIC) و (SC)، حيث يتم اختبار طول الفترة التي تدني قيمة كل منهما، كما أنها تتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد معالمها المقدره في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً من الطرق التقليدية، واختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، وهذه المنهجية تسمح بفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، وتحديد حجم تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (ساسي و مسعود، ٢٠١٧)؛ (نجا، ٢٠١٥).

٦.٤ نموذج تصحيح الخطأ في إطار ARDL:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة، يتم اختبار كيفية انتشار أثر محددات الادخار المحلي الواردة في النموذج على الادخار المحلي في المديين القصير والطويل، كما سيتم اختبار معنوية التصحيح لانحرافات العلاقة التوازنية في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وذلك في إطار نموذج ARDL وبالاعتماد على معيار (Schwarz) بفترة إبطاء ٢.

ونموذج $ARDL-ECM$ ممكن بناؤه بمجرد اجتياز اختبار الحدود أو النطاق، والخاص بالتكامل المشترك في حالة عدم تساوي رتب السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وذلك وفق الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta L Saving_t = & a + \sum_{j=1}^p b_{1j} \Delta L Saving_{t-j} + \sum_{j=0}^q b_{2j} \Delta LGDP_{t-j} + \sum_{j=0}^m b_{3j} \Delta L Inf_{t-j} + \\ & \sum_{j=0}^n b_{4j} \Delta L Cab_{t-j} + \sum_{j=0}^s b_{5j} \Delta L Ir_{t-j} + \sum_{j=0}^v b_{6j} \Delta L Dep_{t-j} + \sum_{j=0}^u b_{7j} \Delta L Agexp_{t-j} \\ & + \lambda_1 L Saving_{t-1} + \lambda_2 LGDP_{t-1} + \lambda_3 L Inf + \lambda_4 L Cab_{t-1} \\ & + \lambda_5 L Ir_{t-1} + \lambda_6 L Dep_{t-1} + \lambda_7 L Agexp_{t-1} + v_t \dots \dots \dots (3) \end{aligned}$$

حيث تمثل (λ) معاملات العلاقة طويلة الأجل، ومعلمات الفروق الأولى (b) تمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل، في حين أن (a) ، (v) تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

٥. نتائج الدراسة:

١.٥ نتائج اختبارات جذور الوحدة (Unit Root Tests):

باستعراض البيانات المتعلقة باختبار دكي- فولر المركب Augmented Dickey-Fuller Test-ADF، واختبار فليبس - بيرن Phillips Perron Test-PP والواردة بجدول رقمه (٣)، يتضح أن ليس جميع المتغيرات المستخدمة تحتوي على جذر الوحدة، أي أن هناك عوامل مستقرة في المستوى العام في حالة وجود قاطع واتجاه عام، حيث إن قيم تاو (τ) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٥%). وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات المستخدمة - ماعدا LINF و LGDP يتضح أنها أصبحت مستقرة، أي لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث إن قيم تاو (τ) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥%، وبهذا تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I \sim (1)$ ، باستثناء المتغيرين LINF معدل التضخم و LGDP مستوى الناتج المحلي الإجمالي اللذين تكون رتبة تكاملهما من الدرجة صفر $I \sim (0)$.

وفي ضوء هذه النتائج التي أوضحت عدم سكون أغلب بيانات متغيرات النموذج القياسي في المستوى وتكاملها في المستوى الأول، لا نستطيع الاعتماد على

نتائج الانحدار، وكذلك نفقد العلاقة التوازنية على المدى البعيد في حالة استخدام الفروق أو المستوى الأول، ولحل هذه المشكلة، يتم إجراء اختبار التكامل المشترك على متغيرات نموذج الدراسة، وإذا كشفت النتائج عن وجود تكامل مشترك تكون نتائج الانحدار التي تم الحصول عليها باستخدام بيانات المستوى سليمة إحصائياً (نجا، ٢٠١٥).

جدول (٣) نتائج اختبارات جذور الوحدة

| اختبار PP ***** | | | اختبار ADF **** | | | المتغيرات |
|-----------------|---------|-----------|-----------------|----------|----------|-------------------------------|
| الرتبة (I) | الفرق | المستوى | رتبة (I) | الفرق | المستوى | |
| ١ | *-٥.٤٠ | -٢.٥٢ | ١ | *-٥.٤٠ | - ٢.٤٦ | Lsaving = الادخار المحلي |
| ٠ | *-٥.٢٩ | ***-٠.٣٢١ | ٠ | *-٥.٢٧ | ***-٣.٤٠ | LGDP = الناتج المحلي الإجمالي |
| ٠ | *-١٨.٧٤ | *-٧.٠٨ | ٠ | *- ٧.٣٨ | *-٧.١٢ | LINF = معدل التضخم |
| ١ | *-٦.٣٦ | -٢.٦٤ | ١ | *-٦.٣٦ | -٢.٤٢ | LCAB = الحساب الجاري |
| ١ | *-٤.٦٨ | -٢.٣٤ | ٠ | ** -٤.١٠ | ***-٣.٢٥ | LIR = معدل الفائدة |
| ١ | *-٤.٣٣ | -٣.١٠ | ١ | * -٣.٠٥ | -٢.٧٧ | LAGEXP = الإنفاق الحكومي |

* تعني قبول فرضية الاستقرار عند مستوى ١%.

** تعني قبول فرضية الاستقرار عند مستوى ٥%.

*** تعني قبول فرضية الاستقرار عند مستوى ١٠%.

**** تم الاختيار لفترة الإبطاء المناسبة في اختبار (ADF) ألبا ووفق معيار (Schwarz Info Criterion) بحد أقصى ٩ فترات.

***** تم الاختيار للعدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) ألبا ووفق الاختيار الألي (Newey-West Bandwidth) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

والخطوة الأولى قبل إجراء اختبار التكامل المشترك تتم عادة بإجراء اختبارات تساعد على التأكد من مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وحيث إن المنهجية المتبعة هي ARDL، تم اعتماد اختبار الحدود Bound Test في إطار نموذج ARDL، كأحد اختبارات التأكد من مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وخاصة أن دراسة (Pesaran al., 2001) تؤكد أن اختبار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر

عن خصائص السلاسل الزمنية، سواء كانت مستقرة عن مستوياتها $I \sim (0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I \sim (1)$ أو خليطاً من الاثنين، والشرط الوحيد هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I \sim (2)$ (السواعي، ٢٠١٢).

٢.٥ نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

يوضح الجدول (٤) أن قيمة (F) أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الجدولية التي اقترحها كل من (Pesaran et al., 2001)، وهذه النتيجة تدعم رفض فرضية عدم العدم عند مستويات معنوية مختلفة (١٠%، ٥%، ١%)، وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين الادخار المحلي السعودي وأهم محدداته. كما تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة طويلة الأجل بين حجم الادخار المحلي ومحدداته في المملكة العربية السعودية، مما يتيح تقدير معالم هذه العلاقة وفقاً لمنهجية ARDL في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، ويمكن اعتبار ARDL النموذج الأنسب والأكثر تطوراً لتقدير دالة الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية في حالة وجود تكامل مشترك.

جدول (٤) نتائج تقديرات اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test)

| ARDL Bounds Test Sample: 1972 2017 | | |
|--|----------|----------------|
| Null Hypothesis: No long-run relationships exist | | |
| k | Value | Test Statistic |
| 6 | 6.25 | F-statistic |
| Critical Value Bounds | | |
| II Bound | IO Bound | Significance |
| 2.94 | 1.99 | 10% |
| 3.28 | 2.27 | 5% |
| 3.61 | 2.55 | 2.5% |
| 3.99 | 2.88 | 1% |

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

٣.٥ نتائج نموذج تصحيح الخطأ في إطار الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة ARDL-ECM:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين الادخار المحلي السعودي وأهم محدداته، يتم قياس العلاقة في المدى الطويل في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة ARDL، حيث يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة والبالغة ٦٤ مشاهدة فقط، والممتدة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٧م، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول (٥)، وتم الأخذ بمعيار (Akaike Info Criterion-AIC) لتحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج مع فترات الإبطاء التالية (٢،٢،٢،٢،٢،٠،٠) يعتبر هو النموذج الأمثل. حيث كانت نتائج التقدير كما يلي:

جدول (٥) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

في إطار الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL-ECM

| ARDL Cointegrating And Long Run Form | | | | |
|--|-------------|------------|-------------|--------|
| Cointegrating Form معادلة الأجل القصير | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(LSAVING(-1)) | -0.237445 | 0.089979 | -2.638881 | 0.0132 |
| D(LGDP) | 1.028630 | 0.084001 | 12.245446 | 0.0000 |
| D(LGDP(-1)) | 0.447788 | 0.147803 | 3.029628 | 0.0051 |
| D(LINF) | 0.092418 | 0.030178 | 3.062396 | 0.0047 |
| D(LINF(-1)) | 0.043098 | 0.021183 | 2.034535 | 0.0511 |
| D(LCAB) | 0.208239 | 0.028397 | 7.333158 | 0.0000 |
| D(LCAB(-1)) | -0.078045 | 0.042889 | -1.819690 | 0.0791 |
| D(LIR) | 0.112494 | 0.043444 | 2.589376 | 0.0149 |
| D(LIR(-1)) | -0.110563 | 0.040614 | -2.722277 | 0.0109 |
| D(LDEP) | -0.484454 | 0.502985 | -0.963157 | 0.3434 |
| D(LAGEXP) | -0.097236 | 0.057215 | -1.699474 | 0.0999 |
| CointEq(-1) | -0.856986 | 0.110411 | -7.761813 | 0.0000 |

| ARDL Cointegrating And Long Run Form | | | | |
|---|-------------|------------|-------------|--------|
| Long Run Coefficients معادلة الأجل الطويل | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| LGDP | 0.620786 | 0.098063 | 6.330477 | 0.0000 |
| LINF | 0.193939 | 0.106173 | 1.826633 | 0.0781 |
| LCAB | 0.415827 | 0.039077 | 10.641188 | 0.0000 |
| LIR | 0.022526 | 0.054262 | 0.415138 | 0.6811 |
| LDEP | -0.629349 | 0.215475 | -2.920753 | 0.0067 |
| LAGEXP | -0.121590 | 0.064709 | -1.879037 | 0.0703 |
| C | 7.839786 | 2.410246 | 3.252692 | 0.0029 |

يوضح الجزء الخاص بنتائج علاقة الأجل الطويل (الجزء الأسفل) من الجدول (٥) القيم المقدرة لمعاملات معادلة الأجل الطويل، أو ما يسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك (Cointegrating Eq.)- التي تمت الإشارة إليها في المعادلة (٣) والتي جاءت إشارات معاملاتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية وأغلب الدراسات السابقة، فأشارت النتائج إلى ما يأتي:

- أن كلاً من الناتج المحلي الإجمالي LGDP والحساب الجاري LCAB أثرا تأثيراً إيجابياً على الادخار المحلي السعودي، وعند مستوى معنوية ٥%، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة لهما إلى أن ارتفاع مستواههما بنسبة ١% يترتب عليه زيادة المدخرات المحلية بنسبة ٠.٦٢%، ٠.٤٢% على التوالي في الأجل الطويل، وربما يعزى هذا إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد مع ارتفاع مستوى الدخل، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من هذه الزيادة يوجه للادخار وليس للاستهلاك، وهذه النتيجة تتفق مع جميع النظريات الاقتصادية ومعظم الدراسات السابقة المتعلقة بالادخار، والتي تؤكد صدارة هذا المتغير وتفوقه على جميع المتغيرات المستقلة التي تؤثر على الادخار، فالدخل له علاقة إيجابية وقوية في التأثير على الادخار. أما بخصوص العامل الثاني الذي أثر تأثيراً إيجابياً على الادخار المحلي السعودي وهو الحساب الجاري، فيعزى ذلك إلى انفتاح الاقتصاد السعودي على العالم الخارجي، حيث إنه حقق رصيماً موجبا، وهذا يعني أن المملكة العربية

السعودية لديها القدرة على التمويل، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومنه زيادة الادخار المحلي في المدى الطويل. واتفقت هذه النتائج مع نتائج كل من: (طاهر، ٢٠٠١)؛ (سلامي، عبدالرزاق، و عبدالحق، ٢٠١٧)؛ (الرشيد، ٢٠١٤)؛ (الحرازين، صافي، و النمروطي، ٢٠١٥)؛ (Ayalew, 2013)؛ (Moussavou, 2017).

• قيمة معلمة معدل التضخم أشارت إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً على الادخار المحلي السعودي، فعند ارتفاع هذا المعدل بنسبة ١% يترتب عليه زيادة في حجم المدخرات المحلية بنسبة ٠.١٩%، وعند مستوى معنوية مقدارها ١٠%. وهذه النتيجة اتفقت مع بعض نتائج الدراسات السابقة (Tony, 2008)؛ (الرشيد، ٢٠١٤)؛ (Moussavou, 2017)، حيث أشاروا إلى وجود علاقة طردية بين التضخم والادخار، في حين اختلفت مع دراسة (سلامي، عبدالرزاق، و عبدالحق، ٢٠١٧)؛ (Ayalew, 2013)؛ (ŞAHİN, 2016) التي انتهت إلى وجود علاقة عكسية أو ضعيفة بين التضخم والادخار المحلي، أما قيمة معلمة معدل الفائدة LIR فأشارت إلى أنه ليس لها أي تأثير على الادخار المحلي. حيث إنها لم تجتز اختبارات المعنوية في المدى الطويل، وربما يعزى ذلك إلى أن المملكة العربية السعودية بلد إسلامي لا يقبل على الربا، مما جعل دور سعر الفائدة لا يساهم بدرجة كبيرة في الادخار في المدى الطويل، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (سلامي، عبدالرزاق، و عبدالحق، ٢٠١٧) على الجزائر كبلد إسلامي.

• ومع أن معدلي الإعالة LDEP والإنفاق الحكومي LAGEXP أثرا تأثيراً سلباً على الادخار المحلي السعودي، وعند مستوي معنوية ٥% و ١٠% بالترتيب، إلا أن قيمة معلمة معدل الإعالة أكبر بخمسة أضعاف من قيمة معلمة الإنفاق الحكومي. وتشير قيمة المعلمة المقدره لمعدل الإعالة إلى أن الارتفاع بنسبة ١% يترتب عليه نقص المدخرات المحلية بنسبة ٠.٦٢% في المدى الطويل؛ وربما يرجع ذلك إلى كبر حجم العائلة السعودية، وبالإضافة إلى ذلك تشير معلمة معدل الإعالة السالبة إلى تآكل معلمة الناتج المحلي الإجمالي الموجبة في المدى

الطويل، حيث أثرت كل منهما بنفس المقدار، ولكن بإشارات مختلفة، أي أن الأثر النهائي يتوقف على محصلة الأثرين المتضادين.

أما الجزء الخاص بنتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (الجزء الأعلى) من نفس الجدول فيوضح قيم ومعنوية معاملات معادلة الأجل القصير، التي يتم استخدامها لاختبار مدى قوة تأثير المتغيرات المدرجة في المعادلة على حجم الادخار المحلي السعودي في المدى القصير، أي يعكس التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد. وأشارت النتائج إلى الآتي:

- عادة في هذا النوع من الاختبارات يكون العامل الأول هو نفس العامل التابع المتأخر لفترة واحدة، والذي أوضح بأن له تأثيراً سلبياً على حجم الادخار المحلي الحالي، وهذا يتفق مع فرضيات الدراسة في ضعف الوعي الادخاري لدى المجتمع السعودي.
- أظهرت النتائج أن المتغير الأقوى هو الناتج المحلي الإجمالي لفترة الحالية ولفترة تباطؤ واحدة، وعند مستوى معنوية ١% للفترتين.
- نتيجة معدل الإعالة أوضحت أنها لفترة واحدة حالية وليس لها أي تأثير على الادخار المحلي السعودي حيث إنها ليست ذا معنوية إحصائية.
- إن المتغير الذي أخذ تقريباً نفس سلوكيات الناتج المحلي الإجمالي وتأثيره على العامل المتغير، ولكن بنسبة ضعيفة وبمستويين معنويين مختلفين، هو معدل التضخم.
- الحساب الجاري ومعدل الفائدة مارسا أثرا مزدوجاً على مستوى الادخار المحلي، حيث يؤثر الحساب الجاري تأثيراً إيجابياً في الفترة الحالية بمقدار ٠.٢١%، وعند مستوى معنوية ١%، ولكنه يؤثر تأثيراً سلبياً بدرجة أقل مع وجود فترة تباطؤ واحدة بمقدار ٠.٠٨- %، ومستوى معنوية ١٠%، وهذا يؤكد أن انتقال تأثير رصيد الحساب الجاري من سالب إلى موجب، عبارة عن وجود فائض في السنة الحالية عن السنة السابقة، وهذا دليل على حرص المملكة العربية السعودية على عدم اللجوء للاقتراض من الخارج.

- أما بالنسبة لمعدل الفائدة فليس له تأثير مهم على الادخار المحلي، حيث إن التأثير الإيجابي للفترة الحالية يؤدي إلى تآكل نتيجة التأثير السلبي لفترة التأخير، وهذا يؤكد أن المواطن السعودي يعيش في بلد إسلامي لا يقبل التعامل بالربا.
- وأخيرا الإنفاق الحكومي *LAGEXP* ليس له ذلك التأثير المتوقع - حسب فروض الدراسة- حيث أثر تأثيرا سلبيا على الادخار المحلي السعودي بنسبة ضعيفة.

ونلاحظ بشكل عام أن النتائج أظهرت توافقا كبيرا بين الأجل القصير والأجل الطويل فيما يتعلق بمعنوية واتجاه تأثير محددات الادخار على الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة باستثناء متغير معدل الإعالة الذي أظهر عدم معنوية في الأجل القصير في حين أنه كان معنويا في الأجل الطويل عند مستوى معنوية ١%. كما نلاحظ أن لبعض العوامل المستقلة السالبة تأثيرا قويا على الادخار المحلي السعودي يوازي تأثير العوامل المستقلة الموجبة في المدى الطويل والقصير، لذا يتحتم على الأجهزة الحكومية المختصة بالسياسات المالية والنقدية والتخطيط المجتمعي الإستراتيجي (وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة الاقتصاد والتخطيط) وضع سياسات طويلة وقصيرة المدى تبادر إلى تحفيز العوامل المستقلة الموجبة، وخاصة الناتج المحلي الإجمالي والحساب الجاري، وتقلل من تأثير العوامل المستقلة السالبة -خاصة معدل الإعالة في الأسر السعودية- على الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية. وتوجد عدة طرق لمعالجة معدل الإعالة، فمثلا يجب الاهتمام بحل مشكلة البطالة عن طريق إيجاد وظائف جديدة سوف تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة التوظيف، أي زيادة الفئة التي في نطاق العمل وتقليل من هم خارجها، وهذا يسهم في رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي وتقليل معدل الإعالة نتيجة دخول عدد كبير منهم في سوق العمل.

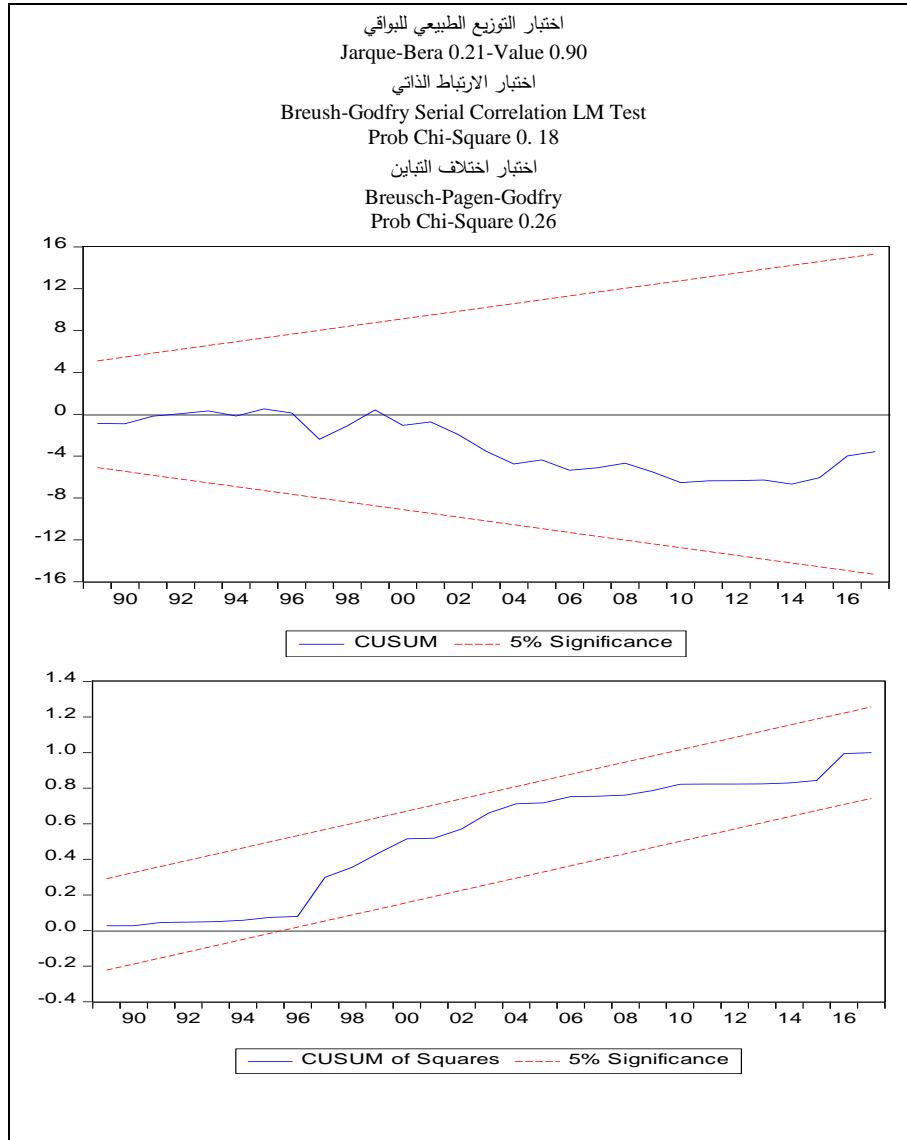
أما فيما يخص حد تصحيح الخطأ فيقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية فحواها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، ربما تتحدد معها القيمة التوازنية للاذخار المحلي السعودي في إطار محدداته، ومن ثم فقد يأخذ الادخار المحلي قيمة مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (Equilibrium Error). ويتم تعديل هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في الأجل الطويل بما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ، فمعامل تصحيح الخطأ -0.86 يمثل معلمة تعديل القيم الفعلية للاذخار المحلي السعودي باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، فهو يقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة والتي يتم تعديلها في الفترة الحالية (ساسي و مسعود، ٢٠١٧)؛ (نجا، ٢٠١٥).

وأيضاً يوضح الجدول (٥) قيمة P-Value لمعامل تصحيح الخطأ، وعلى ضوء هذه النتيجة نلاحظ معنوية معامل تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية ١% مع الإشارة السالبة. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.86) إلى أن قيمة الادخار المحلي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة تعادل ٨٦%، وبعبارة أخرى، فإن قيمة الادخار المحلي تصحح من اختلال قيمتها التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو ٨٦%، أي أنه عندما ينحرف العامل التابع خلال المدى القصير في الفترة السابقة، عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل ٨٦% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة الحالية، وهذه النسبة التصحيحية تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن، حيث تحتاج قيمة الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية إلى ما يقارب ١.٢ (١/٠.٨٦) أي سنة وشهرين لتحقيق قيمتها التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداته وهي: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والحساب الجاري، ومعدل الفائدة، ومعدل الإعالة، والإنفاق الحكومي.

ويوضح جدول (٦) نتائج اختبارات التشخيص للبواقي، حيث أفادت بسلامة النموذج إحصائياً بشكل عام. وللتأكد من خلو نموذج ARDL من المشاكل القياسية تم استخدام عدة اختبارات، حيث نجد أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي. وللتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي تم استخدام اختبار (Jarque-

(Bera)، ولخلوه من الارتباط التسلسلي تم استخدام اختبار (LM Test)، ولعدم وجود اختلاف في التباين تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey Test)، أما التحقق من عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج فتم بالاستعانة باختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال؛ لأنهما يوضحان أمرين مهمين: وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرية إذا وقع الخط البياني لهاذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى ٥%، ومن خلال الشكل البياني نلاحظ أن الخط البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى ٥% بالنسبة للاختبارين (السواعي، ٢٠١٢).

جدول (٦) اختبارات التشخيص للبقايا



٦. الملخص والتوصيات:

في هذه الدراسة تم استخدام منهجية التكامل المشترك بطريقة ARDL كتقنية قياسية تم تطويرها بواسطة (Pesaran et. al., 2001)، وذلك لتقدير قيم معاملات أهم المتغيرات التي تؤثر في حجم الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية في المديين القصير والطويل خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٧م. ويمكن إيجاز أهم النتائج على النحو التالي:

١. أوضحت الدراسة أن أهم العوامل الرئيسة المؤثرة في الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية هي: الناتج المحلي الإجمالي (الدخل)، والحساب الجاري، ومعدل الإعالة.

٢. أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهذه النتيجة تقودنا إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي المتباطئات الموزعة ARDL.

٣. وأوضحت نتائج نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM ما يأتي:

- أن إشارات قيم معادلة الأجل الطويل جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية وأغلب الدراسات السابقة، وهذا يعني أن حجم الادخار المحلي بالمملكة العربية يتأثر طردياً بالناتج المحلي الإجمالي (الدخل) والحساب الجاري ومعدل التضخم، وبمستوى معنوية ١% للدخل والحساب الجاري، و ١٠% لمعدل التضخم، كما يتأثر سلبياً بمعدل الإعالة والإنفاق الحكومي، وبمستوى معنوية ١% و ١٠% على الترتيب، أما معدل الفائدة فليس ذا معنوية إحصائية.

- أن قيم معادلة الأجل القصير تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قوي التأثير على المدخرات المحلية لنفس الفترة ولفترة تأخير واحدة بدلالة معنوية ١%. أما عن معدلي التضخم والفائدة فقد اتضح أن الأول ضعيف التأثير على المدخرات المحلية السعودية، وأن الثاني ليس له تأثير؛ نتيجة التأثير

- المزدوج لنفس الفترة وفترة التأخير الأولى، وبمستوى معنوية ١%، وأخيراً فإن لقيم معلمة معدل الإعالة والإنفاق الحكومي قوة تأثير سلبية على الادخار المحلي لنفس الفترة، غير أن الأول ليس له تأثير؛ نتيجة لعدم حصوله على مستوى معنوي ذي دلالة إحصائية، أما الثاني فذو دلالة إحصائية ١٠%.
- ويلاحظ أن لبعض العوامل المستقلة السالبة تأثير قوي على الادخار المحلي السعودي يوازي تأثير العوامل المستقلة الموجبة في المدى الطويل والقصير، لذا يتحتم على الأجهزة الحكومية المختصة بالسياسات المالية والنقدية والتخطيط المجتمعي الإستراتيجي (وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة الاقتصاد والتخطيط) وضع سياسات طويلة وقصيرة المدى تبادر إلى تحفيز العوامل المستقلة الموجبة - خاصة الناتج المحلي الإجمالي والحساب الجاري - ونقل من تأثير العوامل المستقلة السالبة وخاصة معدل الإعالة في الأسر السعودية - على الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية وذلك لزيادة مستوى الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية.
 - أوضحت درجة تصحيح الخطأ المقدرة أنه عندما ينحرف العامل التابع - خلال المدى القصير في الفترة السابقة - عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل ٨٦% من هذا الانحراف في الفترة الحالية، وهذه النسبة تعكس سرعة تعديل مناسبة نحو التوازن، حيث يحتاج حجم الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية إلى ما يقارب ١,٢ أي سنة وشهرين باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداته.

ونظراً لأهمية هذه المتغيرات التفسيرية في التأثير على رفع حجم الادخار المحلي بالمملكة العربية السعودية في المدى القصير والطويل، وربما طول فترة التصحيح، حيث تحتاج قيمة الادخار المحلي إلى ما يقارب ١.٢ أي سنة وشهرين باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداته،

ومحاولة رفع نسبة التصحيح التي تعادل ٨٦% في السنة لتقليل فترة التصحيح. توصي هذه الدراسة بالتالي:

- الاهتمام بإعادة وتنوع هيكل قطاعات الناتج الوطني السعودي لكي يسهم في إيجاد تأثير إيجابي أقوى على الادخار المحلي في المديين القصير والطويل؛ لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة، حيث أكدت رؤية المملكة ٢٠٣٠م على ذلك.
- الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الخارجية بحيث تعمل على تنمية الصادرات السعودية من السلع والخدمات التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية، علماً بأن هيئة تنمية الصادرات السعودية أكدت على أهمية رؤية المملكة ٢٠٣٠م الهادفة لزيادة الصادرات السعودية.
- الاهتمام بقضية معدل الإعالة المرتفع للأسر السعودية والتي تحد من كفاءة دخل الأسرة السعودية، ومن ثم قدرتها على الادخار. لذا يتحتم وضع سياسات وحوافز تشجع على خفض معدل الإعالة، وإدراكاً من المملكة لأهمية هذا العامل قامت بتطبيق عدة برامج لتخفيف الوطأة على رب الأسرة والمعيل.
- زيادة ثقافة الوعي الادخاري لدى المجتمع السعودي، وهذه التوصية تدعم ما كشفه برنامج التطوير المالي ٢٠٢٠م عن ركيزة لتعزيز وتمكين التخطيط المالي. (Tony, 2008) من خلال مبادرة إنشاء كيان وطني للادخار كمبادرة أولى، والمبادرة الثانية تتمثل في إنشاء كيان تثقيف مالي حكومي متخصص في تحسين الثقافة المالية وتعزيز الوعي بشأن فوائد التخطيط المالي في مختلف أنحاء المملكة.
- الالتزام بمبدأ رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وهذا الالتزام أكدت عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وهو رفع كفاءة الإنفاق العام، وتحقيق الكفاءة من خلال استخدام الموارد والحد من الهدر، وذلك من خلال إجراء مراجعة شاملة

ودقيقة ونشر ثقافة كفاءة الإنفاق بين مختلف المستويات الإدارية في الجهات الحكومية.

- تعتبر هذه الدراسة - حسب علم الباحث- أول دراسة استخدمت منهجية (ARDL-ECM) على موضوع مهم كمحددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، وهذا يفتح المجال لعمل دراسات مستقبلية تتضمن عدة متغيرات مستقلة أخرى كالاستثمار الاجنبي المباشر، أسعار النفط، الدخل من القطاع غير النفطي، عدد البنوك، عجز الموازنة.
- إن تطبيق منهجية العلاقات التوازنية قصيرة وطويلة الأجل بصورة مستقلة على الاقتصاد السعودي تسهم في الوصول إلى سياسات وآليات، تمكن متخذ القرار وصناع السياسات الاقتصادية من رسم سياسات اقتصادية، من شأنها أن تعمل على رفع معدلات الادخار المحلي واستقراره في المملكة العربية السعودية. علاوة على ذلك تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة السعودية بالأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتثير بعض النقاط أمام الباحثين للدراسة والبحث.

المراجع العربية:

١. أحمد سلامي، مولاي لخضر عبدالرزاق، و ابن نقات عبدالحق. (٢٠١٧). محددات الإِدخار المحلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة اقتصادية قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٥. مجلة الباحث- الجزائر ، ع١٧، الصفحات ٢٨٣-٢٩٦.
٢. السيد متولي عبدالقادر. (٢٠٠٧). اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكالم المتساوي لجوهنسن- إطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام Eviews5. شبرا الخيمة، مصر: المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الإدارية وعلوم الإدارة.
٣. حسن عبدالرحمن العمرو، راضي محمد العلايا، و أفنان علي. (٢٠١٨). محددات الادخار العائلي في الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية- عمادة البحث العلمي ، الصفحات ٣٩-٥٥.
٤. خالد السواعي. (٢٠١٢). القياس الاقتصادي و Eviews (المجلد الاولي). عمان، الاردن: دار المكتبة الوطنية.
٥. خالد عبدالله البسام. (٢٠٠٥). نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٢). مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة ، م١٩، ع١٦، الصفحات ٣-٣٧.
٦. د جوجارات. (٢٠١٥). الاقتصاد القياسي- الجزء الثاني. (أ.م.د هند عبدالغفار عودة، المترجمون) الرياض - ، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
٧. ريهام ناصر الحرازين، سمير خالد حسين صافي، و خليل أحمد النمروطي. (٢٠١٥). تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (١٩٩٥-٢٠١٣). كلية التجارة. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
٨. سامي عمر ساسي، و يوسف يخلف مسعود. (يونيو، ٢٠١٧). الادخار القومي ومحدداته في الاقتصاد الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، ع ٩، الصفحات ٣٤-٤.

٩. طارق أحمد الرشيد. (٢٠١٤). العلاقات التوازنية قصيرة وطويلة الأجل لمحددات السلوك الادخاري في الاقتصاد السوداني. مجلة جامعة القصارف للعلوم والآداب ، ع٢، صفحة ١٩.
١٠. عبدالله عبدالعزيز الصعدي. (١٩٨٩). دراسة في محددات الإدخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية (كلية الحقوق - عين شمس) ، م٣١، ع١،٢، الصفحات ١٨٥-٣٥١.
١١. على عبدالوهاب إبراهيم نجا. (٢٠١٥). محددات الادخار المحلي في مصر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠). مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية - مصر ، ع١٤، الصفحات ٩٦٥-١٠٢٧.
١٢. فريد طاهر. (مارس، ٢٠٠١). محددات الادخار في المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية الإدارية ، ج٢، ع١، الصفحات ١٧٣-١٩٦.
١٣. والترفاندل. (١٩٩٢). السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس - جنكنز. (تعريف وترجمة د/ عبدالرضى حامد عزام و د/ أحمد حسين هارون، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
١٤. وزارة الاقتصاد والتخطيط. (لعدد من السنوات). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض، المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية:

1. Ayalew, H. A. (2013, September). Determinants of domestic saving in Ethiopia: An autoregressive distributed lag (ARDL) bounds testing apporocach. *Journal of Economics and International Finance* , pp. 248-257.
2. Griffiths, W. E., Hill, C. R., & Judge, G. G. (1993). *Learnign and Practicing Econometrics*. John Wiley and Sons, Inc.
3. Moussavou, F. (2017, December). Determinants of Domestic Saving in Congo- Brazzaville. *Journal of Economics and Devlopment Studies* , No.4, Vol.5, pp. 79-92.

4. Peasarn, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics* , No.16, Vol 3., pp. 289-326.
5. ŞAHİN, D. (2016, spring). An Empirical analysis of Determinants of Saving In Turkey. *International Journal of Social Science* , No 43, I , pp. 109-119.
6. Tony, M. A. (2008). Determinants of Domestic Saving Performance in Egypt An Empirical. *Journal of Commercial Studies and Researches* , No 1, pp. 17-42.

دور الانفتاح التجاري وأهم الشركاء التجاريين
في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية (١٩٨٠-٢٠١٥م):
نموذج ARDL

عبدالله بن عبد الرحمن الشبل^١ محمد عبدالجليل قاسم الشدادي^٢

الملخص

هدفت الدراسة الي تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري والظروف الاقتصادية لأهم الشركاء التجاريين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٥) حيث تم تحليل طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وفقاً للأساس النظري والنظرية الاقتصادية. تتكون الدراسة من جانبين، الجانب التحليلي للأداء الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في المملكة مع أهم خمسة شركاء تجاريين خلال فترات مختارة. والجانب الآخر هو التحليل القياسي للعلاقة من خلال استخدام نموذج ARDL لبحث مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات واستقرارها. يتكون النموذج من خمسة متغيرات تشمل درجة الانفتاح التجاري للمملكة اضافة الي معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لأهم ثلاثة شركاء تجاريين للمملكة (الولايات المتحدة الامريكية، الصين، اليابان). توصلت الدراسة الي أن الظروف الاقتصادية للشركاء التجاريين للمملكة - والتأكيد على اهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الصيني كأحد اهم الشركاء التجاريين للمملكة حديثاً - ممثلة بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لها تسهم في تفسير نسبة كبيرة من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، كما أن هذه العلاقة مستقرة في الاجل الطويل. كما أظهرت النتائج وجود سببية قوية بين متغيرات البحث في الأجل القصير.

مفاتيح: نموذج ARDL، اختبار جذر الوحدة، اختبار والد للسببية، النمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، التنبؤ، الانفتاح التجاري، أهم الشركاء التجاريين.

^١ أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

^٢ خريج ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

The role of trade openness and the most important trading partners in Saudi Arabia's economic growth (1980-2015): An ARDL Approach

Abdullah A Alshebel Mohammed A. Q. Alshadadi

Abstract

The study aimed at analysing and measuring the effect of trade openness and the economic conditions of the most important trading partners on the economic growth of Saudi Arabia during the period 1980 - 2015. The study analysed the nature of the relationship between a number of variables and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia according to the theoretical basis and economic theory. The study consists of two aspects, the analytical side of the economic performance of the foreign trade sector in the Kingdom with the top five trading partners during selected periods. The other side is the econometric analysis of the relationship using the ARDL model to examine whether there is a cointegration relationship between the variables and its stability. The model consists of five variables including the degree of trade openness of the Kingdom as well as the GDP growth rates of the three main trading partners of the Kingdom (USA, China, and Japan). The study found that the economic conditions of the Kingdom's trading partners represented by GDP growth rates contribute to the interpretation of a large percentage of the change in the economic growth of Saudi Arabia. The relationship is stable in the long term. The study would confirmed the importance role that played by the Chinese economy, as one of the most important trading partner with Saudi Arabia, recently. The results also showed a strong causality between the research variables in the short run.

Key Words: ARDL Model, Unit Root Test, Wald Test for Causality, Economic Growth, Saudi Arabia, Forecasting, Trade Openness, and Major Trading Partners.

دور الانفتاح التجاري وأهم الشركاء التجاريين
في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية (١٩٨٠-٢٠١٥م):
نموذج ARDL

مقدمة:

اعتمدت المملكة مؤخراً حزمة من الإصلاحات النقدية والمالية، تمثلت في رؤية ٢٠٣٠، وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠، وكلها تهدف الي امتصاص الاثار السلبية لتراجع أسعار النفط عالمياً، وانخفاض إيرادات المملكة من الصادرات النفطية، كونه يمثل المصدر الرئيس للإيرادات في المملكة، الأمر الذي فرض على المملكة إعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية وفقاً لما يقتضيه الوضع الراهن، فقد أدى انكماش الطلب على النفط وتراجع أسعاره عالمياً الي انخفاض الصادرات النفطية للدول المصدرة للنفط ومنها المملكة، كما أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين الي انخفاض الصادرات غير النفطية لهذه الدول، وتراجعت أيضاً وارداتها متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبية تلك الدول جراء تأثيرات الازمة المالية العالمية منذ العام ٢٠٠٨، غير أن البرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الاثار السلبية للأزمة، والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ساهمت بشكل أو بآخر في تخفيف التراجع من الواردات لتلك الدول ومنها المملكة.

مشكلة البحث:

تعد المملكة من البلدان المنفتحة تجارياً على العالم الخارجي، وعليه فقد تأثرت كثيراً بتراجع أسعار النفط وانكماش الطلب عليه عالمياً، خصوصاً وأن درجة انفتاحها ترتبط ارتباطاً كبيراً بحجم الصادرات النفطية، فمن خلال تتبع مسار قطاع التجارة الخارجية للمملكة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن هناك تسارع في نموه خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٥) ولا شك أن هذا التسارع يقف وراءه مجموعة من العوامل وهي مجال هذا البحث، فقد شهدت هذه الفترة عملية تسارع على حد سواء للأسواق العالمية للسلع والخدمات، ومن نمو قطاع التجارة الخارجية للمملكة. وهي الفترة ذاتها التي شهدت أحداثاً اقتصادية عالمية من أزمات مالية وطفرات نفطية،

أنظر (علي، ٢٠١٠، ص:٤٣٤)، هذه الاحداث لا شك أن لها انعكاساتها المباشرة على الاقتصادات المتقدمة ومنها الشركاء التجاريين للمملكة. ونظراً للتشابه الاقتصادي القائم قد ينتقل الأثر الي اقتصاد المملكة عبر قناة التبادل التجاري خصوصاً مع أهم شركاء التجارة. من هنا طرأت مشكلة البحث في معرفة الي أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي للمملكة بدرجة الانفتاح الاقتصادي فيها وبالوضع الاقتصادي القائم لدى أهم شركاء التجارة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٥).

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي يحظى بها قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد السعودي، ومساهمته الكبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي للمملكة، حيث يعتمد هذا الاقتصاد بشكل رئيسي على حصيلة الصادرات النفطية، كما أنه يتأثر بالإنفاق على الواردات، وفي مقابل ذلك فإن أهمية الاقتصاد السعودي بالنسبة للدول المتقدمة تتمثل في كون المملكة تعتبر ممولاً رئيسياً للنفط الذي تعتمد عليه اقتصاديات تلك الدول بشكل كبير، مما سبق نستطيع القول أن هناك تداخل اقتصادي واعتماد متبادل بين الاقتصاد السعودي واقتصاديات تلك الدول خصوصاً مع أهم الشركاء التجاريين. هذا وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها في النقاط التالية:

- طول الفترة الزمنية للبحث، وهذا له مدلوله من الناحية القياسية.
- تزامن البحث مع انطلاق الرؤية الاقتصادية للمملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول المالي ٢٠٢٠ أتاح فرصة التأكيد على أهمية دور قطاع التجارة الخارجية في تحقيق معدلات نمو مستقرة، ووضعه ضمن أولويات خطط التنمية الشاملة.
- الأخذ بالاعتبار الأثار المترتبة على انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية الأمر الذي أتاح للمملكة إعادة رسم خارطتها التجارية عالمياً دون معوقات، ومنها بروز الصين كشريك أساسي ضمن قائمة أهم الشركاء التجاريين للمملكة وهو ما بدى جلياً من خلال نتائج هذا البحث.

هدف ومنهجية البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي الي تقدير النسب التي يمكن لدرجة الانفتاح التجاري والظروف الاقتصادية لشركاء التجارة أن تفسر التغير في معدل النمو الاقتصادي في المملكة للفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٥) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة للتكامل المشترك (ARDL) والاختبارات المرتبطة به، والذي يمكن من اختبار امكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث وبالتالي تقدير علاقة الأجل الطويل والقصير، وبيان مدى استقرار تلك العلاقة.

خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث الي مقدمة وستة أجزاء رئيسية، يستعرض الجزء الأول: الدراسات السابقة لموضوع البحث، أما الجزء الثاني يتم فيه احتساب مؤشر الانفتاح التجاري في المملكة باستخدام مؤشر الانكشاف التجاري، ويخصص الجزء الثالث والرابع لتحديد أهم الشركاء التجاريين للمملكة، والتعرف على واقع قطاع التجارة الخارجية فيها، أما الجزء الخامس يتم فيه بناء نموذج الدراسة وفقاً للأساس النظري ومناقشة وتحليل النتائج القياسية، وأخيراً تأتي خلاصة الدراسة والنتائج في الجزء السادس من هذا البحث.

أولاً: الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات التي تعرضت للموضوع العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وباستثناء بعض الاعتراضات الملحوظة، فإن الاستنتاج العام في الادبيات هو أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على النمو في الاجل الطويل، غير أن التقدير الكمي للعلاقة بين الظروف الاقتصادية الخارجية والنمو الاقتصادي المحلي قد أهمل نسبياً في الادبيات الاقتصادية، حيث وجدنا مساهمات محدودة منها دراسة (Jansen et.al, 2016) التي بحثت كيف يتأثر الدخل القومي لبلد ما بتقلبات الدخل لدى الشركاء التجاريين، باستخدام مجموعة بيانات لـ ١٦٥ دولة للفترة (١٩٧١-٢٠١٠) باستخدام نموذج VAR وتحليل مكونات التباين، استندت الدراسة على أساس نظري هو تعريف ماركويتز- توين لمخاطر المحفظة إلى التجارة الدولية، والتي تفصل كيف أن تقلب الدخل في الداخل يعتمد على العلاقة بين الدورات

التجارية للشركاء التجاريين، حيث من المتوقع عند دخول أسواق جديدة ينتج عنه تكاليف ثابتة، وهذا ما أكدته الأدبيات النظرية. أظهرت النتائج أن الترابط بين دورات الشركاء التجاريين أكثر أهمية في تفسير التقلب في الناتج المحلي الإجمالي للمصدرين من حجم الدورات الفردية لكل شريك، وعليه رأت هذه الدراسة بأهمية تنوع سلة المنتجات المصدرة للحد من التعرض للصدمات الخارجية، وكذلك أهمية التنوع الجغرافي للصادرات.

كذلك دراسة (Onder and Yilmazkuday, 2016) التي هدفت الي تحليل آثار الروابط التصديرية لبلد ما على نمو الناتج المحلي الإجمالي له، باستخدام نظرية تنوع الشركاء التجاريين (TPD) التي تحظى بأهمية بالغة في شبكة التجارة الدولية. طبقت هذه الدراسة على ٨٣ دولة للفترة (١٩٦٥-٢٠٠٤)، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج الأثر الثابت FEM لمعالجة البيانات المدمجة. أظهر تحليل الانحدار وجود تأثير إيجابي وملحوظ للصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي في البلدان ذات العمق المالي المنخفض، والتضخم المرتفع، وانخفاض مستويات رأس المال البشري، والانفتاح التجاري المرتفع، حيث أن زيادة بنسبة ١% في الانحراف المعياري بمقياس TPD تقابل بزيادة قدرها ١-١.٥% في معدل النمو السنوي. أيضاً دراسة (Blonigen et.al, 2012) بحثت في حركة اتجاهات ودورات الناتج المحلي الإجمالي بين الشركاء التجاريين والناجمة عن الصدمات الدائمة، خصوصاً في البلدان التي تتميز بكثافة تجارية مرتفعة فيما بينها. طبقت الدراسة على مجموعة الـ ٧ و ٢١٠ دولة نامية ومتقدمة باستخدام بيانات مدمجة للفترة (١٩٨٠-٢٠١٠) تم معالجتها باستخدام نموذج الأثر الثابت. وجدت الدراسة أن تأثير الصدمات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون في المدى الطويل، وخصوصاً في البلدان التي ترتبط بعلاقات تجارية واسعة، لان التجارة تزيد من تقارب دورات الاعمال بين الشركاء التجاريين، كما أظهرت النتائج المقدره كميأ أن تأثير التجارة على حركة الاتجاه في الناتج المحلي أكثر أهمية من تأثيرها على حركة الدورات.

أما دراسة (Edwards & Garland, 2009) فقد هدفت الي تقييم آثار النمو الاقتصادي للشركاء التجاريين الرئيسيين على النمو الاقتصادي المحلي باستخدام طريقة الإمكانات المعممة (GMM) وذلك بالتركيز على الروابط التجارية بين البلدان. غطت الدراسة ١٣٧ دولة نامية ومتقدمة مع التركيز على دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والتي تشمل ١٥ دولة، تم اخذ بياناتها من قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٠)، أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية طردية بين نمو الشركاء التجاريين الرئيسيين ودول منظمة التعاون والبلدان النامية، كما يوجد تأثير بسيط للتضخم والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

كذلك دراسة (Soo, 2008) هدفت الي معرفة هل يؤثر نمو الشريك التجاري على اقتصاد بلد ما، باستخدام نموذج التجارة الذي يعود الي ماركوسن (١٩٨٦) حيث قدمت هذه الدراسة مساهمتين الاولى: محاولة تطوير نموذج بسيط للتجارة الدولية على أساس مزيج من المنافسة غير الكاملة والميزة النسبية، والثانية: النظر في إمكانية حدوث خسائر من نمو البلد الشريك في التجارة الحرة. توصلت الدراسة الي أن المنافسة الشديدة في البلدان المتقدمة تضر بالشريك من البلدان النامية، لأنه يجعل البلدان أكثر تشابهاً وهذا يقلل من مكاسب التجارة التي تنشأ عن الفروق بين البلدان، كما أن التغيرات في بلد ما قد تؤثر على بلدان أخرى بطرق مختلفة اعتماداً على هيكل اقتصاد كل بلد.

كما بحثت دراسة (Arora and Vamvakidis, 2005) مدى تأثير النمو الاقتصادي لبلد ما باقتصادات شركائه التجاريين، وهل التجارة مع البلدان الأقل نمواً مفيدا للنمو؟ استناداً على بيانات مدمجة panel data لأكثر من ١٠٠ بلد خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٩) حيث أوضحت النتائج ارتباط دخل الشركاء التجاريين ارتباطاً إيجابياً بالنمو الداخلي، وبذلك اكدت الدراسة على أهمية أن تستفيد البلدان النامية من التجارة مع البلدان سريعة النمو والبلدان الأكثر تقدماً نسبياً، حيث قدرت الدراسة أن زيادة النمو الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين بنسبة ١% (مع التحكم في العوامل الأخرى) ترتبط بزيادة في النمو المحلي بنسبة ٠.٨%. كما اشارت النتائج الي أن

النمو يتأثر إيجابياً بالتجارة مع البلدان الأقل نمواً، لأنه يؤدي الي التخصص في القطاعات المتقدمة نسبياً، وتدعي هذه الدراسة أن الأثر الصافي على النمو من التجارة مع البلدان الأقل نمواً هو في الواقع مسألة تجريبية، فالأثر سلبي إذا كان تأثير الدخل النسبي يهيمن، وإيجابي إذا كان تأثير النمو النسبي يهيمن.

وفي المملكة تعتبر دراسة (الدخيل، ٢٠٠١) أول محاولة لتحليل العلاقات التبادلية بين المملكة وأهم شركائها التجاريين، حيث قام ببناء نموذج معادلات آنية، تم من خلاله اختبار العلاقات التجارية التبادلية بين الاقتصاد السعودي والاقتصادين الأمريكي والياباني، وتحليل التداخل الاقتصادي والاعتماد المتبادل الناتج عنه. حيث خلصت الدراسة الي قوة العلاقات التبادلية التجارية بين الاقتصاد السعودي واقتصاديات الشركاء التجاريين، كما أن هناك تغذية عكسية بينها أسهمت في زيادة الدخل القومي للمملكة. كما توصلت دراسة (شهاب، ٢٠١٣) والتي طبقت على الاقتصاد السعودي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، أن الظروف الاقتصادية لشركاء التجارة للمملكة تفسر نسبة كبيرة من التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة تصل الي ٢٤.٢% بالمتوسط للولايات المتحدة الامريكية، و ٢٢.٧% بالنسبة لليابان.

أما أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، فقد درس الموضوع على نطاق واسع في كثير من البلدان المتقدمة والنامية، وهناك تباين في النتائج التي توصلت اليها تلك الدراسات، ويرجع ذلك الي أن هذه العلاقة تتأثر بالعديد من العوامل غير الانفتاح هي: مستوى التنمية في البلد، حجم الاقتصاد، القاعدة الصناعية، الجغرافيا، المؤسسات، وأهمية التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Basola and Sapakota, 2015) فنجد أن هناك دراسات سابقة تؤكد على العلاقة الإيجابية بين الانفتاح الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي، من هذه الدراسات:

(Adhikary, 2015),
(Tahir & khan, 2014),
(Razmi & Refaei, 2013),
(Marelli & Signorelli, 2011),
(Tahir & Azid, 2015),
(شهاب، ٢٠١٣)

هذا وتدعي بعض الدراسات النظرية الأخرى أن الانفتاح التجاري قد يضر في الواقع بالنمو الاقتصادي، فبوجود التكامل التجاري تزيد حدة المنافسة وتخفض الأرباح المتوقعة، وبالتالي يتم تثبيط الابتكار، عندها تقود زيادة الانفتاح الاقتصادي الي التخصص في القطاعات ذات التخلف النسبي (حواس وآخرون، ٢٠١٤). أيضاً توجد دراسات أخرى تؤكد على وجود العلاقة السلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، منها: دراسة (طالب، ٢٠١٥)، ودراسة (Hye, 2012)

ثانياً: الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية:

توجد العديد من المؤشرات التي تقيس الانفتاح التجاري في الأدبيات الاقتصادية، ومن أشهر هذه المؤشرات ما يعرف بمؤشر الانكشاف التجاري الذي يبرز مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبمعنى آخر يظهر مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، والجدول التالي يوضح معدلات الانفتاح التجاري في المملكة خلال فترة الدراسة (بالأسعار الجارية).

جدول (١)

الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٥)
الأرقام بالمتوسطات (مليون ريال)

| السنة | الصادرات | الواردات | الناتج المحلي الاجمالي (جاري) | معدل الانفتاح |
|-----------|-----------|----------|----------------------------------|---------------|
| ١٩٨٥-١٩٨١ | ٩٩٥٣٦ | ٨٥٥٦٤ | ٣٧٦٣١٨ | ٦٧.٣٨ |
| ١٩٩٠-١٩٨٦ | ١٠٥٠٩٥.٨ | ٧٩٤٥١.٤ | ٣٥٤٢١٢ | ٥١.٦٥ |
| ١٩٩٥-١٩٩١ | ١٧٤٥٤٤.٨ | ١٠٦٣٩٧.٨ | ٥٠٩٩١٧.٢ | ٥٥.٠٩ |
| ٢٠٠٠-١٩٩٦ | ٢١٦١٧٩.٢ | ١٠٨٤٤٧.٨ | ٦١٦٦٥٠.٤ | ٥٢.٤ |
| ٢٠٠٥-٢٠٠١ | ٤٠٥١٨٧.٦ | ١٥٩٠١١ | ٨٨٢٣٧٤.٢ | ٦٢.٣٥ |
| ٢٠١٠-٢٠٠٦ | ٩٠٠٨٢٣.٦ | ٣٥٨٠٥٣.٨ | ١٧٠٠٨٤٣.٢ | ٧٣.٩٧ |
| ٢٠١٥-٢٠١١ | ١٢٥٦٢١٦.٢ | ٦٠٢٨٨٢.٦ | ٢٦٦٠٧٢٣.٨ | ٦٩.٦٧ |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على تقارير مختلفة لمؤسسة النقد العربي السعودية.

من الجدول يتضح أن الاقتصاد السعودي يعد بلداً منفتحاً تجارياً بالنسبة للاقتصاد العالمي، فخلال أزمة المديونية في الدول الصناعية (١٩٨١-١٩٨٥) التي تلت الطفرة النفطية الأولى بلغت نسبة الانفتاح في المملكة حوالي ٦٧.٣٨% خلال الفترة، حيث كانت أسعار النفط حينها ١٣ دولار للبرميل الواحد، وظلت معدلات الانفتاح التجاري متقاربة حول ٥١.٦% حتى العام ١٩٩٠، ثم بتحسّن أسعار النفط عالمياً بدأ أداء القطاع التجاري في المملكة بالتحسّن مع مطلع العام ١٩٩١ حيث زادت معدلات الانفتاح لتصل الي ٦٠% في العام ١٩٩٢، مما يعني أن الاقتصاد السعودي كبلد مصدر للنفط فإن درجة انفتاحها ترتبط ارتباطاً كبيراً بأسعار النفط.

ومع انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في نهاية ٢٠٠٥ دخل الاقتصاد السعودي مرحلة جديدة أتاح لها النفاذ للأسواق العالمية عبر توقيع الاتفاقيات وعقد البروتوكولات مع العديد من الدول، الأمر الذي أدى الي تحسّن الأداء التجاري للمملكة وبالتالي زيادة معدلات الانفتاح حيث سجلت نسب مرتفعة بلغت

حوالي ٧٤% خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، ومع ارتفاع أسعار النفط عالمياً مرة أخرى خلال الطفرة النفطية الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٧) الأمر الذي ترتب عليه زيادة النشاط الاقتصادي العالمي خصوصاً في الدول المصدرة للنفط ومنها المملكة، وارتفاع معدلات النمو عالمياً بشكل كبير، وبالتالي تسارع حركة التجارة العالمية كل ذلك أسهم في زيادة معدلات الانفتاح التجاري للمملكة حيث سجلت أعلى نسب لها ٧٧% و ٨٢% خلال العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي.

وبالرغم من تراجع أسعار النفط عالمياً عقب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ التي مستويات منخفضة، إلا أن معدلات الانفتاح في المملكة بقت مرتفعة عند مستوى ٧٠% حتى العام ٢٠١٤، وهو ما يفسر بنمو الواردات السعودية خلال الفترة بمعدل أكبر من النمو في الصادرات، والمبرر بزيادة الاستهلاك المحلي من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة التي تأتي ضمن احتياجات خطط التنمية في المملكة. أما العام ٢٠١٥ فقد شهد تراجع كبير في معدل الانفتاح التجاري لينخفض الي ٥٨.٥% نتيجة للتراجع الحاد في حجم الصادرات السعودية في نفس العام بمعدل (-٤٠.٥%) عن العام السابق، ويبرر ذلك بتراجع الصادرات النفطية نتيجة لتخفيض حجم الإنتاج المحلي من النفط تماشياً مع انخفاض أسعاره عالمياً.

وبشكل عام نجد أن مستويات الانفتاح التجاري في المملكة تتبع التغيرات الحاصلة في أسعار النفط والطلب عليه، كما تعتمد على حجم الطلب المحلي من الواردات، فكلما كانت الأسعار مرتفعة أدت الي زيادة الصادرات ومن ثم الواردات وارتفاع مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وبالتالي زيادة درجة انفتاحها، فعلى سبيل المثال بلغت درجة الانفتاح التجاري في المملكة عام ٢٠٠٨ أعلى معدل له (٨٢.٤٥%) وفي نفس العام بلغ سعر برميل النفط (٨٠.٣٨) دولار وارتفعت الصادرات السعودية بمعدل (٣٥%) عن العام السابق (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٦).

ثالثاً: تحديد أهم الشركاء التجاريين للمملكة العربية السعودية:

اعتمد الباحثين في تحديد أهم الشركاء التجاريين للمملكة خلال العشر السنوات الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠١٥) على مؤشر كثافة التجارة البينية بين دولتين، الذي يجمع بين الصادرات والواردات والذي قدم من قبل Frankle & Rose, 1997 (شهاب، ٢٠١٣) بالاعتماد على البيانات الواردة في تقارير مؤسسة النقد العربي السعودية، ومطبوعات الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، ويحسب المؤشر باستخدام متوسط مجموع النسبة المئوية لصادرات المملكة الى الدولة (j) وكذلك النسبة المئوية لواردات المملكة من نفس الدولة في كل سنة من سنوات الدراسة كالتالي:

$$T_{ij.t} = \left[\sum \frac{X_{ij.t}}{X_{i.t}} + \sum \frac{M_{ij.t}}{M_{i.t}} \right] / 2$$

حيث تشير: $T_{ij.t}$: إلى مؤشر كثافة التجارة (الصادرات والواردات) بين الدولتين i و j.

$X_{ij.t}$: قيمة الصادرات الاسمية من الدولة i إلى الدولة j

$M_{ij.t}$: قيمة الواردات الاسمية من الدولة j الي الدولة i

$X_{i.t}$: الصادرات الاجمالية للدولة i

$M_{i.t}$: الواردات الاجمالية للدولة i

وبحساب النسبة المتوسطة للفترة الممتدة من (٢٠٠٦-٢٠١٥) يشير الجدول رقم (٢) الي نتائج حساب مؤشر كثافة التجارة البينية بين المملكة وأهم الشركاء التجاريين لها.

جدول (٢)

أهم الشركاء التجاريين للمملكة العربية السعودية حسب مؤشر
كثافة التجارة البينية عن الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥)

| الترتيب | الدولة | قيمة المؤشر |
|---------|----------------------------|-------------|
| ١ | الولايات المتحدة الأمريكية | ١٣.٧٧ |
| ٢ | جمهورية الصين الشعبية | ١١.٣ |
| ٣ | اليابان | ١٠.٣٥ |
| ٤ | كوريا الجنوبية | ٧.١ |
| ٥ | الهند | ٥.٧ |
| ٦ | المانيا | ٣.٨٧ |
| ٧ | الإمارات | ٣.٦ |
| ٨ | إيطاليا | ٢.٨٣ |
| ٩ | فرنسا | ٢.٧٧ |
| ١٠ | تاييلاند ^٣ | ٢ |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مطبوعات الهيئة العامة للإحصاء السعودية.

ينضح من الجدول السابق أن أهم الشركاء التجاريين للمملكة للعشر السنوات السابقة هم على الترتيب: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، ألمانيا، الإمارات، إيطاليا، فرنسا، وأخيراً تاييلاند. ويرجع ارتفاع حجم التبادل التجاري بين المملكة وهذه الدول الي النمو الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي، وكبير حجم الاستهلاك المحلي من الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطه منها، إضافة الي كون المملكة العربية السعودية من أكبر البلدان التي تمول هذه البلدان بالنفط. ومقارنة هذا الترتيب مع دراسة (شهاب، ٢٠١٣) والذي توصل الي ترتيب لأهم الشركاء التجاريين للمملكة للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) كالتالي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، الهند، فرنسا، إيطاليا،

^٣ ظهور تاييلاند ضمن أهم الشركاء التجاريين للمملكة رغم غياب العلاقات السياسية بين البلدين، يبرر بوجود تبادل تجاري سلعي في ظل وجود تقارب نحو حل الإشكاليات العالقة بينهما خلال السنوات الخمس الأخيرة.

بريطانيا، سويسرا. نجد أنه خلال السنوات العشر الأخيرة تریعت بعض الاقتصادات الناشئة على قائمة أهم الشركاء التجاريين للمملكة، حيث سجلت ارقام مرتفعة في حجم التبادل التجاري فيما بينها وبين المملكة، ومن هذه الاقتصادات: جمهورية الصين الشعبية والتي حلت في المرتبة الثانية كأهم شريك تجاري للمملكة بعد الولايات المتحدة الامريكية، ايضاً الهند التي حلت في المركز الخامس ضمن أهم شركاء التجارة للمملكة، ويرجع السبب الي كبر حجم الدور المتزايد الذي تلعبه هذه الاقتصادات عالمياً، خصوصاً مع تزايد درجة انفتاحها تجارياً، وتساعد حصتها في التجارة العالمية بنحو عشرة أضعاف، وكبر حجم التدفقات المالية بين الصين وباقي دول العالم، الأمر الذي مهد لدخول المملكة في العديد من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، وعقد بروتوكولات التعاون في مجال الصناعة والتجارة مع كثير من الدول الآسيوية وخصوصاً الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

رابعاً: الأداء الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في المملكة مع أهم شركاء التجارة:
بتحليل البيانات الإحصائية لقطاع التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية خلال سنوات مختارة ضمن العشر السنوات الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠١٥) يتبين الأداء الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية مع أهم شركائها التجاريين خلال الفترة، حيث يتضح من خلال الجدولين (٣) و (٤) ما يلي:

١. أن أعلى معدل تبادل تجاري بين المملكة ودولة أخرى في العالم تحقق مع الصين خلال العشر السنوات الماضية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري لها مع المملكة حوالي ١٨٤ مليار ريال في عام ٢٠١٥، وبمعدل تبادل بلغ ١٢.٩٧%، تليها الولايات المتحدة الامريكية والتي بلغ حجم التبادل التجاري لها مع المملكة حوالي ١٧٠ مليار ريال في ٢٠١٥، وبمعدل تبادل بلغ ١١.٩٨%.

٢. سجلت اليابان أعلى مساهمة في اجمالي الصادرات السعودية خلال الفترة وينسبة بلغت ١٦% من اجمالي الصادرات السعودية في عام ٢٠١٠، كما حققت الصين أعلى مساهمة في اجمالي الصادرات السعودية في العام ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة ١٣%، وهو ما يشير الي تعاظم الدور الذي يلعبه الاقتصاد

الصيني كشريك أساسي للمملكة حالياً. حيث أنه في الوقت الذي تراجعت فيه صادرات المملكة الي كل من الولايات المتحدة واليابان. بينما تزايدت نسبة صادرات المملكة الي الصين والهند، حيث نمت بمعدل ٨٧% للصين، و ٥٠% للهند خلال العشر السنوات الماضية (٢٠٠٦-٢٠١٥).

٣. في الوقت الذي تراجعت فيه صادرات المملكة الي أهم الشركاء التجاريين وعلى وجه التحديد مع الولايات المتحدة واليابان، زادت وارداتها منها خلال الفترة من ٥٨ مليار ريال في ٢٠٠٦ الي ١٢٦ مليار ريال في ٢٠١٥، حيث زادت بمعدل ١١٧% خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥).

٤. تحقق أعلى فائض في الميزان التجاري للمملكة مع أهم شركائها التجاريين مع اليابان، حيث بلغ ٢٠.٦%، ١٩.٤% من اجمالي فائض الميزان التجاري للمملكة خلال السنتين ٢٠٠٦، و ٢٠١٠ على التوالي، بينما نجد تراجع فائض الميزان التجاري للمملكة مع كل من الولايات المتحدة والصين خلال ٢٠١٥ ليصل الي -٩.١، و -٠.٣٢ مليار ريال على التوالي، إذ يعكس تفوق واردات المملكة من هذه الدول على صادراتها اليها خلال الفترة.

٥. أظهرت نتائج التحليل أن المورد الأكبر للمملكة من بين أهم خمسة شركاء هي الولايات المتحدة الامريكية، إذ بلغت مساهمتها في اجمالي الواردات السعودية حوالي ١٤% خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥)، تلتها الواردات من الصين والتي أخذت في التزايد منذ العام ٢٠٠٦ لتصل مساهمتها الي ١٤% من اجمالي الواردات السعودية خلال العام ٢٠١٥.

٦. تشير نسبة الواردات الي الصادرات الي نسبة التسرب في اجمالي الصادرات إذ تظهر النسبة التي يتم بها تغطية قيمة الواردات من حصيلة الصادرات، بحيث كلما انخفضت هذه النسبة كلما دلت على تحقق فائض موجب في الميزان التجاري مع الدولة (j) الشريك في التجارة. حيث بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له مع الولايات المتحدة الامريكية في العام ٢٠١٥ حيث بلغت ١١١% إذ تعني أن اجمالي حصيلة الصادرات السعودية الي أمريكا تذهب لسداد فاتورة وارداتها منها خلال نفس الفترة، وبشكل عام تشير بيانات المؤشر الي أن جزء كبير من

حصيلة الصادرات السعودية الي أهم شركائها التجاريين تذهب لسداد فاتورة وارداتها منها، ويفسر ذلك بكون حجم الاستهلاك المحلي من الواردات، وضعف تنوع القاعدة الإنتاجية في المملكة خلال الفترة.

٧. أصبح الاقتصاد السعودي خلال السنوات العشر الأخيرة أقل اعتماداً على اقتصاديات كل من اليابان وفرنسا، حيث انخفضت حصة هذه الدول في حجم التبادل التجاري مع المملكة الي أدنى مستوياتها في عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٨.٢٥%، و ٢.٧٥% على التوالي من إجمالي حجم التبادل التجاري للمملكة. وفي المقابل أصبح الاقتصاد السعودي أكثر اعتماداً على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني حيث بلغت حصتهم في حجم التبادل التجاري للمملكة في (٢٠١٥) ١١.٩٨% و ١٢.٩٧% على التوالي، وهي أعلى معدلات تبادل تجاري تحققت بين المملكة وشركائها التجاريين خلال فترة البحث.

جدول (٣)

الأداء الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في المملكة مع أهم الشركاء التجاريين خلال سنوات مختارة (مليار ريال)

| اليابان | | | الصين | | | الولايات المتحدة الأمريكية | | | الدولة ز المؤشر الاقتصادي |
|---------|------|------|-------|------|------|----------------------------|------|------|--|
| 2015 | 2010 | 2006 | 2015 | 2010 | 2006 | 2015 | 2010 | 2006 | |
| 80 | 135 | 130 | 92 | 112 | 49 | 80 | 124 | 119 | حصيلة الصادرات السعودية الي الدولة ز |
| 37 | 29 | 21 | 92 | 46 | 22 | 89 | 52 | 37 | الاتفاق على الواردات من الدولة ز |
| 117 | 165 | 151 | 184 | 159 | 71 | 170 | 176 | 156 | حجم التبادل التجاري للمملكة مع الدولة ز |
| 43 | 105 | 109 | -0.32 | 65 | 27 | -9.1 | 71 | 81 | الميزان التجاري للمملكة مع الدولة ز |
| 11 | 14 | 16 | 13 | 12 | 6 | 11 | 13 | 15 | مساهمة الدولة ز في إجمالي الصادرات السعودية (%) |
| 6 | 7 | 8 | 14 | 12 | 9 | 14 | 13 | 14 | الواردات من الدولة ز كنسبة من إجمالي الواردات السعودية (%) |
| 0.46 | 0.21 | 0.16 | 1 | 0.41 | 0.44 | 1.11 | 0.42 | 0.31 | نسبة الواردات الي الصادرات السعودية مع الدولة ز |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مطبوعات الهيئة العامة للإحصاء السعودية.

جدول (٤)

الأداء الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في المملكة مع أهم الشركاء التجاريين
خلال سنوات مختارة (مليار ريال)

| الهند | | | كوريا الجنوبية | | | الدولة ز المؤشر الاقتصادي |
|-------|------|------|----------------|------|------|--|
| 2015 | 2010 | 2006 | 2015 | 2010 | 2006 | |
| 72 | 71 | 48 | 66 | 92 | 72 | حصيلة الصادرات السعودية الي الدولة ز |
| 22 | 15 | 9 | 37 | 17 | 9 | الانفاق على الواردات من الدولة ز |
| 94 | 87 | 58 | 103 | 110 | 82 | حجم التبادل التجاري للمملكة مع الدولة ز |
| 49 | 56 | 38 | 28 | 74 | 62 | الميزان التجاري للمملكة مع الدولة ز |
| 9 | 8 | 6 | 9 | 10 | 9 | مساهمة الدولة ز في اجمالي الصادرات السعودية (%) |
| 3 | 4 | 4 | 6 | 4 | 4 | الواردات من الدولة ز كنسبة من اجمالي الواردات السعودية (%) |
| 0.31 | 0.21 | 0.19 | 0.56 | 0.18 | 0.13 | نسبة الواردات الي الصادرات السعودية مع الدولة ز |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مطبوعات الهيئة العامة للإحصاء السعودية.

خامساً: التحليل القياسي:

الأساس النظري وبيانات البحث:

إن الأساس النظري لمثل هذه العلاقات التبادلية المتوقعة بين اقتصاد المملكة واقتصادات شركائها التجاريين يكمن في كون الصادرات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السعودية، وحسب قانون الطلب في النظرية الاقتصادية فإن تغير سعر البترول (بالارتفاع مثلاً) سوف يترتب عليه أثران: أحدهما أثر الدخل، والآخر أثر الاحلال في الدولة المستوردة، فمن جهة سيؤدي ارتفاع سعر النفط الي انخفاض الدخل الحقيقي للدولة المستوردة (Y_j)، وهو ما سيدفعها للبحث عن بدائل أخرى للطاقة من جهات أخرى، وتكون المحصلة النهائية أو الأثر السعري (مجموع أثري الدخل والاحلال) هو انخفاض واردات هذه الدولة من المملكة (M_{js})، وهذا يعني انخفاض الطلب من الصادرات السعودية (X_{sj}) وبالتالي انخفاض الدخل القومي للمملكة (Y_s) وهكذا (الدخيل، ٢٠٠١). كما أشار (شهاب، ٢٠١٣) في دراسة مماثلة الي استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR) في تحليل ديناميكية

النتائج المحلي الإجمالي في المملكة، ومعرفة التفاعلات التي تحدث بين معدلات النمو في اقتصاد المملكة العربية السعودية ومعدلات النمو لأهم شركائها التجاريين، اشتمل النموذج على سبعة متغيرات مستقلة هي معدلات النمو الاقتصادي لأهم الشركاء التجاريين وهم: الولايات المتحدة، اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، الهند، فرنسا، إضافة إلى درجة الانفتاح التجاري في المملكة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري والظروف الاقتصادية لأهم الشركاء التجاريين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥) حيث سيتم بحث مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي المتحقق وفقاً للأساس النظري المقدم سابقاً. تشمل البيانات كل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية (SA_t)، ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لأهم الشركاء التجاريين للمملكة لتعبر عن الظروف الاقتصادية فيها، إضافة إلى معدل الانفتاح التجاري للمملكة (OP) مقاساً بنسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. تم جمع بيانات سنوية عن المتغيرات السابقة للفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٥) تم الحصول عليها من التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)، ومطبوعات الهيئة العامة للإحصاء السعودية، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF).

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الكمي التحليلي والقياسي من خلال استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك "تحليل الحدود" (ARDL) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل، ومن ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يربط ديناميكياً بين العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، وبحث استقرار تلك العلاقة، وذلك بعد إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من خلو النموذج من المشكلات القياسية كاختلاف التباين (Heteroskedasticity) اختبار آرش، والارتباط الذاتي (Autocorrelation)

اختبار ديرين واتسن، ومضاعف لاجرانج، والارتباط الخطي المتعدد (Multioclinearity) الانحدار الذاتي.

حيث توجد عدة طرق متاحة لإجراء اختبارات التكامل المشترك، الأكثر استخداماً هي طريقة أنجل - جرانجر ذات الخطوتين (١٩٨٧) والتي تعتمد على اختبار السكون للبواقي لنقول أن هناك علاقة طويلة المدى بين X, Y والانحدار ليس زائف، أيضاً اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (١٩٨٨، ١٩٩١) الذي يأخذ الحد الأقصى من الاحتمالات الممكنة، وكذلك اختبار جوهانسن وجوسيلوس (١٩٩٠) للتكامل المشترك. إن اختبارات التكامل المشترك القائمة على البواقي غير فعالة ويمكن أن تؤدي الي نتائج متناقضة، خصوصاً عندما يكون هناك أكثر من متغيرين (Shrestha and Chowdhury, 2005)، بينما تستخدم جوهانسن وجوهانسن وجوسيلوس الاختبارات متعددة المتغيرات، وتستند هذه الاختبارات على أقصى قدر من الاحتمالات ضمن اختبار موحد للعلاقات التكاملية في سياق الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR). يقترح جوهانسن اختبارين لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، الأول هو اختبار نسبة الاحتمال على أساس القيمة القصوى (Egin Value)، والثاني هو اختبار نسبة الاحتمال استناداً الي اختبار الأثر (Trace test)، حيث أن قوة اختبار الأثر أقل من القيمة القصوى، فإذا تم رفض فرضية العدم فإنه توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج وعليه يمكن تقدير آلية تصحيح الخطأ (ECM).

تتطلب الطرق المذكورة سابقاً أن تكون المتغيرات في النظام متكاملة من نفس الدرجة، فهذه الطرق لا تتضمن معلومات عن الانكسارات الهيكلية في بيانات السلاسل وتعاني أيضاً من انخفاض قوة النتائج، ولذلك ظهر أسلوب جديد للتكامل المشترك هو أسلوب الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL) والذي أصبح أكثر الاساليب القياسية استخداماً في السنوات الأخيرة.

منهج (ARDL) للتكامل المشترك:

يملك منهج (ARDL) الذي قدمه بيزران ١٩٩٧ العديد من المزايا، والميزة الرئيسية لهذا المنهج تكمن في امكانية تطبيقه بغض النظر عما اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ ، ميزة أخرى لهذه الطريقة هي أن النموذج يأخذ عدد كافي من المتباطئات للقيام بعملية توليد البيانات في اطار نموذج عام الي محدد. وعلاوة على ذلك يمكن استخلاص نموذج تصحيح الخطأ الديناميكي (ECM) الذي يربط علاقة المدى القصير مع علاقة المدى الطويل دون فقدان للمعلومات على المدى الطويل، كما أن هذه المنهجية تتجنب المشاكل الناجمة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية (Shrestha and Chowdhury, 2005)، ولتوضيح منهجية (ARDL) نأخذ النموذج البسيط كمثل:

$$y_t = \alpha + \beta x_t + \gamma z_t + \varepsilon_t \quad \dots \dots (1)$$

Y, x, z ثلاث سلاسل زمنية مختلفة، α, β, γ هي معلمات النموذج، و ε_t هو متجه الخطأ العشوائي. وفيما يتعلق بالنموذج أعلاه فإن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المتعلق بنموذج (ARDL) أعلاه يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \alpha \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta \Delta x_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma \Delta z_{t-i} + \kappa_1 y_{t-1} + \kappa_2 x_{t-1} + \kappa_3 z_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots \dots (2)$$

يمثل الجزء الأول من المعادلة السابقة علاقة المدى القصير للنموذج، في حين أن الجزء الثاني يمثل علاقة المدى الطويل في النموذج. فرضية العدم لهذه المعادلة هي:

$$H_0: \kappa_1 = \kappa_2 = \kappa_3 = 0$$

والتي تعني عدم وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات في حال قبولها.

النموذج القياسي للبحث:

إن النموذج النظري المستخدم في هذا البحث عبارة عن معادلة انحدار خطية تتضمن متغير تابع يتمثل في معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وأربعة متغيرات مستقلة هي معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لكل من: الولايات المتحدة، الصين، اليابان، تعبر هذه المتغيرات عن الظروف الاقتصادية لهذه البلدان لمعرفة تأثيرها على النمو الاقتصادي للمملكة باعتبارها أهم الشركاء في

التجارة خلال العشر السنوات الاخيرة، اضافة الى مؤشر الانفتاح التجاري للمملكة، وبهذا يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$SA_t = \alpha + \beta_1 OP_t + \beta_2 USA_t + \beta_3 CH_t + \beta_4 JA_t + \varepsilon_t \quad \dots \dots (3)$$

حيث تشير SA_t الى معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للمملكة العربية السعودية.

OP_t نسبة الانفتاح التجاري في المملكة العربية السعودية.

USA_t معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية.

CH_t معدل النمو الاقتصادي للصين.

JA_t معدل النمو الاقتصادي لليابان.

ووفقاً للأساس النظري السابق فإنه من المتوقع وجود علاقة موجبة أو سالبة

بين معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وكل من الانفتاح التجاري

ومعدلات النمو الاقتصادي لشركاء التجارة.

من النموذج السابق يمكن صياغة نموذج (ARDL) بالعلاقة التالية:

$$SA_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \alpha SA_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta OP_{t-i} + \sum_{i=0}^p \gamma USA_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha CH_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha JA_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots \dots (4)$$

ومنه يمكن الحصول على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للنموذج السابق كالتالي:

$$\Delta SA_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \alpha \Delta SA_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta \Delta OP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma \Delta USA_{t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha \Delta CH_{t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha \Delta JA_{t-i} + \hat{\rho} ECM + \varepsilon_t \quad \dots \dots (5)$$

حيث $\hat{\rho}$ تمثل البواقي من تقدير علاقة الاجل الطويل وتعطى بالعلاقة:

$$\gamma_0 SA_{t-1} = \gamma_1 + \gamma_2 OP_{t-1} + \gamma_3 USA_{t-1} + \gamma_4 CH_{t-1} + \gamma_5 JA_{t-1} \quad \dots \dots (6 - a)$$

$$ECM = SA_{t-1} - \left(\frac{\gamma_1}{\gamma_0} + \frac{\gamma_2}{\gamma_0} OP_{t-1} + \frac{\gamma_3}{\gamma_0} USA_{t-1} + \frac{\gamma_4}{\gamma_0} CH_{t-1} + \frac{\gamma_5}{\gamma_0} JA_{t-1} \right) \quad \dots \dots (6 - b)$$

نتائج التقدير:

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لابد من التحقق من كل سلسلة زمنية في النموذج هل هي متكاملة من الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ ، وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة (Unit Root) وفق اختبار ديكي فولر المطور وفليب بورن، والتي أظهرت أن جميع المتغيرات متكاملة في مستواها $I(0)$ ماعدا متغير الانفتاح الاقتصادي للمملكة متكامل عند الفرق الأول $I(1)$ كما هو موضح في جدول (٥).

جدول (٥)

اختبارات السكون باستخدام اختبائي ADF و PP

| عند الفروق | | | | | | عند المستوى | | | | | | المتغير |
|----------------|-------|------------|-------|-------|------------|----------------|-------|------------|-------|-------|------------|---------|
| PP | | | ADF | | | PP | | | ADF | | | |
| بدون | قاطع | متجه وقاطع | بدون | قاطع | متجه وقاطع | بدون | قاطع | متجه وقاطع | بدون | قاطع | متجه وقاطع | |
| -4.22 | -4.22 | -4.21 | -4.2 | -4.19 | -4.18 | -4.70 | -4.90 | -5.18 | -4.62 | -4.82 | -5.19 | SA |
| | | | | | | -1.06 | -2.34 | -2.67 | -1.12 | -2.24 | -2.65 | OP |
| | | | | | | -1.98 | -4.20 | -4.54 | -1.98 | -4.22 | -4.51 | USA |
| -5.90 | -5.74 | -6.01 | -5.82 | | | -0.52 | -2.60 | -2.40 | -0.65 | -4.58 | -4.64 | CH |
| | | | | | | -2.43 | -3.58 | 4.80 | -2.61 | -3.56 | -4.79 | JA |
| القيم الجدولية | | | | | | القيم الجدولية | | | | | | |
| -2.63 | -3.63 | -4.24 | -2.63 | -3.63 | -4.24 | -2.63 | -3.63 | -4.24 | -2.63 | -3.63 | -4.24 | 1% |
| -1.95 | -2.94 | -3.54 | -1.95 | -2.94 | -3.54 | -1.95 | -2.94 | -3.54 | -1.95 | -2.94 | -3.54 | 5% |
| -1.61 | -2.61 | -3.20 | -1.61 | -2.61 | -3.20 | -1.61 | -2.61 | -3.20 | -1.61 | -2.61 | -3.20 | 10% |

وعليه يمكن تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL) لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك بإجراء اختبار لفرضية العدم القائلة:

$$H_0: \gamma_1 = \gamma_2 = \gamma_3 = \gamma_4 = \gamma_5 = 0$$

والتي تعني عدم وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات في حال قبولها، تم الاعتماد على بعض المعايير المعروفة كمعيار شوارتز- بايزيان (SBC) ومعيار أكايكي للمعلومات (AIC) في اعطاء عدد المتباطئات المناسبة واختيار النموذج الأمثل وهو (3, 3, 5, 4, 1) ARDL، حيث أظهرت نتيجة اختبار الحدود (Bounds Test) - أنظر الملحق جدول (٤) - من خلال قيمة F المحسوبة والتي بلغت (٧.٣٦) وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث في المدى الطويل، ويظهر الجدول رقم (٦) نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل للنموذج.

جدول (6)

العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL (3, 3, 5, 4, 1)

المتغير التابع: SA

| Variable | Coefficient | Standard Error | T-Ratio |
|----------|-------------|----------------|---------|
| OP | 0.62 | 0.28 | 2.16* |
| USA | 4.13 | 2.53 | 1.62** |
| CH | -1.72 | 0.84 | -2.03* |
| JA | 1.53 | 0.55 | 2.78* |
| α | -30.57 | 20.13 | -1.51 |

**معنوي عند ٠.١٥

*معنوي عند ٠.٠٥

من خلال الجدول (٦) يتضح أن النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية يرتبط بعلاقة موجبة مع درجة انفتاحها الاقتصادي خلال فترة البحث وبمعامل مرتفع بلغ ٠.٦٢ والذي يعني أن أي زيادة في الانفتاح التجاري للمملكة بنسبة ١% سنؤدي الي الدفع بعجلة النمو الاقتصادي بنسبة ٠.٦٢%، وهي نتيجة دالة احصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) كما تشير لذلك قيمة T المحسوبة التي بلغت (٢.١٦) وهذه النتيجة متوافقة مع كثير من الدراسات السابقة كدراسة (شهاب، ٢٠١٣) و (Marelli & Adhikary, 2015) - (Razmi & Refaei, 2013) (Tahir & Khan, 2014) (Signorelli, 2011).

كما أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي للمملكة يرتبط بعلاقة قوية وموجبة مع الظروف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر أهم شريك تجارة مع

المملكة خلال العشر السنوات الماضية، كما ان هذه العلاقة دالة احصائياً عند مستوى دلالة (٠.١٥) ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية والاساس النظري للبحث التي تتوقع وجود علاقة موجبة نظراً لكبر حجم الصادرات السعودية الي هذه الدولة والتي تفوق وارداتها منها مما يجعل الميزان التجاري للمملكة "صافي التعامل الخارجي" مع هذه الدولة بالموجب وهو ما يعكس ايجاباً على الناتج المحلي الاجمالي للمملكة.

بينت النتائج أيضاً أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لكل من الصين واليابان يفسران نسبة كبيرة من التغير الحاصل في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية وبمعامل بلغ (- ١.٧٢، ١.٥٣) على التوالي، وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ومتوافقة مع الاساس النظري للبحث، ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الاشارة السالبة لمعامل النمو الاقتصادي للصين تعكس تراجع قيمة صادرات المملكة الي الصين مقابل نمو قيمة وارداتها منها خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يجعل صافي التعامل مع الصين بالسالب (أنظر جدول (٣)).

وبشكل عام تشير النتائج السابقة الي تقدم العلاقات التبادلية التجارية بين المملكة العربية السعودية وكل من الصين واليابان خلال فترة البحث، علماً أن اليابان كانت أهم شريك تجاري للمملكة خلال عشرين عاماً متتالية (١٩٦٨-١٩٨٧) (الدخيل، ٢٠٠١، ص: ٣٨) والمرتبة الثانية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) (شهاب، ٢٠١٣). وعلى الرغم من ذلك الا أنه خلال السنوات الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٥) حققت الصين قفزة نوعية لتسبق اليابان ضمن قائمة أهم الشركاء التجاريين للمملكة وتحقق المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية، ويرجع ذلك الي كبر حجم الدور المتزايد للصين كلاعب أساسي في خريطة التجارة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى دخول المملكة عقب انضمامها لمنظمة التجارة العالمية في العديد من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، وعقد بروتوكولات التعاون في مجال الصناعة والتجارة مع الصين (أرامكو وسابك؛ أنموذجاً).

جدول (٧)

نموذج تصحيح الخطأ (3, 3, 5, 4, 1) ECM مع اختبارات فحص النموذج

المتغير التابع: SA

| Variables | Coefficient | Standard Error | T-Ratio |
|--------------------|-------------|----------------|---------|
| ΔSA_{t-1} | -0.37 | 0.16 | -2.24 |
| ΔSA_{t-2} | -0.12 | 0.10 | -1.19 |
| ΔOP | 0.14 | 0.15 | 0.97 |
| ΔOP_{t-1} | 1.35 | 0.33 | 4.03 |
| ΔOP_{t-2} | -1.03 | 0.25 | -4.01 |
| ΔUSA | 3.96 | 1.16 | 3.38 |
| ΔUSA_{t-1} | -1.47 | 0.69 | -2.13 |
| ΔUSA_{t-2} | -0.66 | 0.57 | -1.15 |
| ΔUSA_{t-3} | 0.82 | 0.45 | 1.80 |
| ΔUSA_{t-4} | -2.48 | 0.57 | -4.33 |
| ΔCH | -0.39 | 0.56 | -0.70 |
| ΔCH_{t-1} | 1.09 | 0.72 | 1.52 |
| ΔCH_{t-2} | -2.00 | 0.80 | -2.48 |
| ΔCH_{t-3} | 1.63 | 0.63 | 2.56 |
| ΔJA | -0.82 | 0.51 | -1.60 |
| ECM_{t-1} | -0.97 | 0.26 | -3.64 |

$R^2 = 0.89$
 $F(4,14) = 4.32$ (0.01)
Durbin – Watson stat = 2.83

Serial Correlation LM $F(2, 8) = 18.64$ (0.001)
Normality JB(2) = 3.98 (0.13)
Heteroskedasocity $f(2,26) = 0.42$ (0.65)
Functional Form $F(2, 8) = 2.01$ (0.19)

يوضح جدول (٧) نموذج تصحيح الخطأ ECM، حيث يبين السلوك الحركي لنموذج ARDL بمعنى يقيس أثر القيم الحالية والسابقة للمتغيرات الخارجية على متغير النمو الاقتصادي للمملكة، كما يظهر الربط الديناميكي بين علاقة الاجل

الطويل مع علاقة الاجل القصير، حيث تشير نتائج التقدير الي تناقص تأثير القيم السابقة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع خلال فترة التباطؤ المحددة. كما تشير اختبارات فحص النموذج في الجدول رقم (٧) الي خلو النموذج من المشاكل القياسية أهمها التوزيع الطبيعي واختلاف التباين، كما أن تحديد هيكل النموذج مناسب وفقاً لاختبار رمزي. عدا ذلك فانه توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي إلا أن نموذج ARDL يمتاز بقوته ضد الارتباط الذاتي للبواقي بحيث أن وجود الارتباط الذاتي لا يؤثر على التقديرات، كما أنه من الطبيعي وجود مشكلة اختلاف التباين في هذا النموذج كون المتغيرات متكاملة من درجات مختلفة $I(0)$ أو $I(1)$ (Shrestha and Chowdhury, 2005). كما تشير النتائج الي أن معامل تصحيح الخطأ ECM_{T-1} محققاً للشروط الدالة على علاقة تكامل مشترك صحيحة، حيث نجدها قيمة سالبة ومعنوية وقيمتها بين الصفر والواحد. يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة التعديل من العلاقة قصيرة الاجل الي العلاقة طويلة الاجل، حيث بلغت قيمته -0.97. بمعنى أن البعد عن التوازن يتم تصحيح حوالي 97% منه كل سنة حيث أن البيانات سنوية، وعليه تحتاج عملية التصحيح حوالي سنة واحدة للوصول الي علاقة الاجل الطويل.

اختبار والد للسببية Wald Test:

قدم ابراهام والد (1945) ثلاثة مستويات لمعرفة مدى وجود سببية بين المتغيرات الاقتصادية التي سبق اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بينها (Fears, et.al 1996)، الاختبار الأول: اختبار السببية في الاجل القصير ضعيف وذلك بإخضاع جميع معاملات نموذج الاجل القصير للاختبار ماعدا معلمة تصحيح الخطأ ECM_{t-1} حيث يتم اختبار الفرض العدمي التالي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = \beta_i = 0$$

الاختبار الثاني هو اختبار السببية في الاجل الطويل وذلك بفحص معلمة تصحيح

الخطأ ECM_{t-1} فقط وفقاً للفرض العدمي التالي:

$$H_0: \beta_i = 0$$

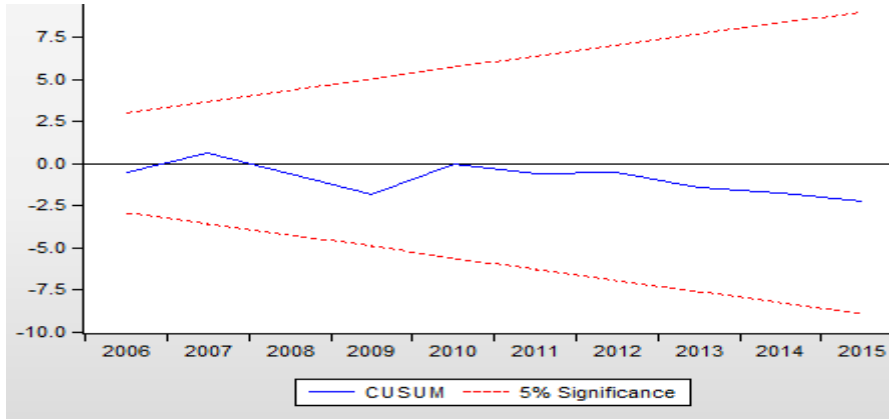
الاختبار الثالث هو اختبار السببية في الاجل القصير قوي، وذلك بالجمع بين الاختبارين السابقين أي الجمع بين معلمات النموذج المقدر في الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ ECM_{t-1} . وفي كل اختبار من الاختبارات السابقة وباستخدام احصائية F إذا تم رفض الفرض العدمي فإنه توجد سببية بين المتغيرات. ويتطبيق الاختبارات السابقة على النموذج المقدر السابق (3, 3, 5, 4, 1) ECM أظهرت النتائج وجود سببية قوية بين متغيرات البحث في مدى الأجل القصير، كما تشير الى ذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت 4.83 وبمستوى احتمالية (0.008) في علاقة الاجل القصير، كما أظهرت غياب السببية بين المتغيرات في علاقة الاجل الطويل حيث بلغت قيمة F تساوي ٠.٤٩ وبمستوى احتماليه (٠.٤٩). انظر الملحق جدولين رقم (٥) و (٦).

اختبار الاستقرار CUSUM and CUSUMSQ:

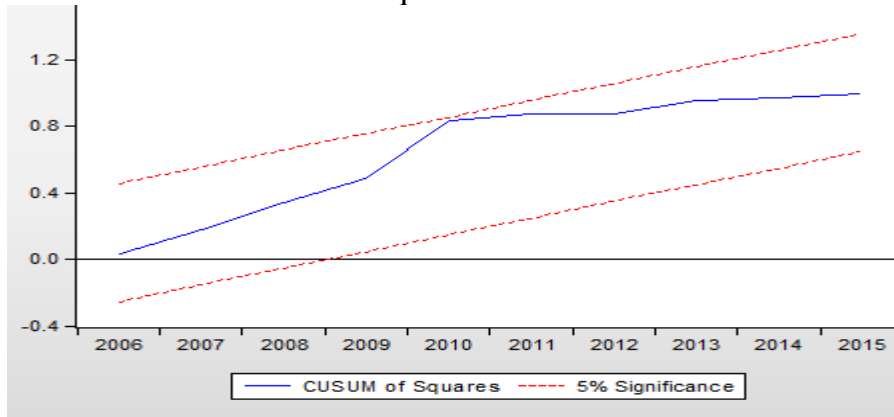
يستخدم هذا الاختبار لمراقبة متوسط العملية خلال فترة البحث، إما بأخذها كاملة أو بتقسيمها الي مجموعات فرعية وبحسب البيانات المستخدمة (سنوية، ربعية، شهرية، ...)، فهو يعمل على تراكم المعلومات خلال الفترات السابقة ليكشف عن التحولات والانحرافات في متوسط العملية خلال الفترة، وبالتالي استخدام الانحدار في التنبؤ للفترات القادمة. وهو بذلك قد يكشف عن أي عملية خارجة عن السيطرة عن طريق الانجراف صعوداً أو هبوطاً وبشكل تراكمي خارج حدود المعنوية التي تم اختيارها (١%، ٥%، ١٠%).

وبإجراء الاختبارات السابقة لنموذج (3, 3, 5, 4, 1) ARDL المقدر كانت النتائج كما في الشكلين التوضيحين (١) و (٢) حيث أظهرت اختبارات CUSUM and CUSUMSQ عدم وجود انحرافات في متوسط العملية خلال فترة البحث عند حدود معنوية (٠.٠٥)، الامر الذي يعني استقرار العلاقة في المدى الطويل. كما تشير لذلك أيضاً اختبار الاستقرار لكل متغير على حده عند حدود (٠.٠٥)، أنظر الملحق شكل رقم (١).

شكل (١)
Cumulative Sum of Recursive Residuals



شكل (٢)
Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals



سادساً: الخلاصة:

هدفت الدراسة الي تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري والظروف الاقتصادية لأهم الشركاء التجاريين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٥) حيث تم تحليل طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات والنمو الاقتصادي في المملكة وفقاً للأساس النظري المقدم سابقاً. تكونت الدراسة من جانبين، الجانب التحليلي للأداء الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في المملكة مع أهم خمسة شركاء تجاريين خلال فترات مختارة. والجانب الآخر هو التحليل القياسي للعلاقة من خلال استخدام نموذج ARDL لبحث مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة، تكون النموذج من خمسة متغيرات تشمل درجة الانفتاح التجاري للمملكة اضافة الي معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لأهم ثلاثة شركاء تجاريين للمملكة (الولايات المتحدة الامريكية، الصين، اليابان). وفي ضوء ذلك يمكن استخلاص أهم النتائج التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة، وأهم التوصيات المرتبطة بها.

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت النتائج أن الظروف الاقتصادية للشركاء التجاريين للمملكة ممثلة بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لها تسهم في تفسير نسبة كبيرة من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، كما يشير لذلك قيم المعاملات و معامل التحديد . $R^2 = 0.89$
- متانة وقوة العلاقات التجارية بين المملكة والولايات المتحدة الامريكية تعكس عمق الشراكة الثنائية بين البلدين ضمن استراتيجية واضحة وطويلة المدى جعلها تتصدر قائمة أهم الشركاء التجاريين للمملكة.
- تزايد تأثير النمو الاقتصادي للصين في تفسير نسبة التغير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للمملكة ليصل الي ١.٧٢% مقارنة مع ٠.١٦% (شهاب، ٢٠١٣)، وهو ما يؤكد أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الصيني كأحد أهم الشركاء التجاريين للمملكة في الوقت الحالي.

- أظهرت نتائج اختبار السببية وجود سببية قوية بين متغيرات البحث في الاجل القصير، كما بينت اختبارات الاستقرار أن هذه العلاقة مستقرة على المدى الطويل ويمكن استخدامها في التنبؤ.
- يعد اقتصاد المملكة من أكثر الاقتصادات النامية انفتاحاً على العالم الخارجي، الا أن درجة انفتاحها ترتبط بصادرات النفط الخام وبعض المواد الأولية بشكل أساسي وتعتمد عليها في تمويل احتياجاتها من الواردات السلعية، الأمر الذي يجعل الميزان التجاري للمملكة عرضة للتقلبات الحاصلة في سوق النفط العالمي.
- نمو الواردات السلعية للمملكة بمعدلات أكبر من النمو في صادراتها خلال فترة البحث، يعكس درجة الانكشاف الاقتصادي لها وعدم تحقق أهداف سياسات الانتاج والاستهلاك، وجهود خطط التنمية في احلال الواردات وتحقيق التنويع الاقتصادي للصادرات بالقدر الكافي لتعزيز معدلات نموها الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات التي يجب ان تحظى بالألوية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، نلخصها فيما يلي:
- تشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاعات الانتاجية غير النفطية وذلك لتوسيع القاعدة الصناعية وتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يخفض من الميل الحدي للاستيراد.
 - توسيع دائرة العلاقات التجارية مع الصين وخصوصاً في جانب الصادرات، والاستفادة من التجربة الصينية في مجال التنويع والتطوير.
 - ضرورة الاهتمام والمتابعة للظروف الاقتصادية لاهم الشركاء التجاريين لما لهم من دور واضح في التأثير على النمو الاقتصادي للمملكة، ومنها خلق فرص مشتركة تدعم هذا الاتجاه.
 - الاستفادة من توجهات رؤية ٢٠٣٠ فيما يخص جهود خطط التنمية في احلال الواردات وانعكاس ذلك ايجاباً على وضع الميزان التجاري للمملكة.

- الاستفادة من منظومة التكامل الخليجي فيما يتعلق باقتصاديات الحجم وتخفيض تكاليف الانتاج (الاتجاه التكاملية) خصوصاً في مجال الطاقة، عوضاً عن التنافس فيما بينها وتقويت فرص الدخول الي الاسواق العالمية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، العدد: ٥٢، ٢٠١٦.
- الدخيل، خالد "العلاقات التجارية التبادلية بين المملكة العربية السعودية وأهم شركائها التجاريين". مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد: ٢٩، العدد: ١، ٢٠٠١.
- حواس، أمين، مجدي الشوربجي، ويوسفي رشيد " أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد: ١٦، العدد: ٢، ٢٠١٤.
- شهاب، محمد " الانفتاح التجاري وتأثير شركاء التجارة على النمو الاقتصادي للمملكة: دراسة قياسية". مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، مصر، العدد: ١، ٢٠١٣.
- طالب، دليلة " قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر". مجلة الابحاث في الاقتصاد والتسيير، الجزائر، العدد: ٤، الجزء: ٢، ٢٠١٥.
- علي، منى " الازمات المالية الاقتصادية: مدخل نظري". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ٢٠١٠، ص: ٤٣٤.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، الاعداد: ٤٤ و ٥١، ٢٠٠٨ و ٢٠١٥.

ثانياً: المراجع الانجليزية

- Adhikary, B. "Dynamic Effect of FDI, Trade Openness, Capital Formation and Human Capital on the Economic Growth Rate in the Least Developed Economies: Evidence from Nepal". International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol: 6, No: 1, 2015.

- Arora, V. and A. Vamvakidis “How Much Do Trading Partners Matter for Economic Growth”. IMF Staff Papers, Vol: 52, No: 1, 2005.
- Basola, U. and P. Sapkota “Causality between Trade and Economic Growth in a least developed economy: Evidence from Nepal”. The Journal of Developing Areas, Vol: 49, No: 4, 2015.
- Blonigen, B., J. Piger, and N. Sly “Comovement in GDP Trends Cycles among Trading Partners”. Journal of International Economics, Vol: 94, 2012.
- Edwards, J. and M. Garland, “An evaluation of the effects of major trading partner growth using a GMM system”. Applied Economics Letters, Vol: 16, No: 7, 2009.
- Fears, T., J. Benichou, and M. Gail "A reminder of the fallibility of the Wald statistic". The American Statistician, Vol: 50, No: 3, 1996.
- Hye, Q. “Long term effect of trade openness on economic growth in case of Pakistan”. Qual Quant, Vol: 46, No: 4, 2012.
- Jansen, M., C. Lennon, and R. Piermartini “Income Volatility: Whom You Trade with Matters”. Springer Journal, Review World Economics, Vol: 152, 2016.
- Levine, R. and D. Renelt “A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regression”. The American Economic Review, Vol: 82, No: 4, 1992.
- Marelli, E. and M. Signorelli “China and India: Openness Trade and Effect on Economic Growth”. The European Journal of Comparative Economics, Vol: 8, No: 1, 2011.
- Negem, S. “Trade Openness and Economic Growth Causality: An Empirical Analysis”. Alnahda Journal, Egypt, Vol: 16, No: 1, 2015.
- Onder, A. and H. Yilmazkuday “Trade Partner Diversification and Growth: How Trade links Matter?” Journal of Macroeconomics, No: 50, 2016.
- Ramzi, M. and R. Refaei “The Effect of Trade Openness and Economic Freedom on Economic Growth: The Case of

- Middle East and East Asian Countries”. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol: 3, No: 2, 2013.
- Shrestha, M. and K. Chowdhury “ARDL Modelling Approach to Testing the Financial Liberalisation Hypothesis”. Working Paper 05-15, Department of Economics, University of Wollongong, NSW, Australia, 2005.
 - Soo, K. “Can Growth of a Trading Partner Harm a Country”. Journal of Economic Integration, Vol: 23, No: 1, 2008.
 - Tahir, M. and I. Khan “Trade Openness and Economic Growth in the Asian Region”. Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol: 7, No: 3, 2014.
 - Tahir, M. and T. Azid “The Relationship between International Trade Openness and Economic Growth in the Developing Economics: Some new dimensions”. Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol: 8, No: 2, 2015.

الملحق

جدول (١) نتائج تقدير نموذج ARDL

Selected Model: ARDL(3, 3, 5, 4, 1)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| SA_N(-1) | -0.353904 | 0.166996 | -2.119234 | 0.0601 |
| SA_N(-2) | 0.253947 | 0.138143 | 1.838288 | 0.0959 |
| SA_N(-3) | 0.125705 | 0.105318 | 1.193581 | 0.2602 |
| OP | 0.146535 | 0.150633 | 0.972792 | 0.3536 |
| OP(-1) | 0.780486 | 0.342304 | 2.280093 | 0.0458 |
| OP(-2) | -1.359701 | 0.337156 | -4.032856 | 0.0024 |
| OP(-3) | 1.038251 | 0.258891 | 4.010386 | 0.0025 |
| USA | 3.960414 | 1.168927 | 3.388077 | 0.0069 |
| USA(-1) | -3.736850 | 0.849845 | -4.397095 | 0.0013 |
| USA(-2) | 1.473877 | 0.690818 | 2.133525 | 0.0587 |
| USA(-3) | 0.669232 | 0.578652 | 1.156535 | 0.2743 |
| USA(-4) | -0.826220 | 0.457684 | -1.805218 | 0.1012 |
| USA(-5) | 2.489836 | 0.573747 | 4.339609 | 0.0015 |
| CH | -0.398915 | 0.569615 | -0.700324 | 0.4997 |
| CH(-1) | -0.553936 | 0.711861 | -0.778151 | 0.4545 |
| CH(-2) | -1.097826 | 0.720291 | -1.524142 | 0.1585 |
| CH(-3) | 2.006864 | 0.808056 | 2.483571 | 0.0323 |
| CH(-4) | -1.636834 | 0.638132 | -2.565039 | 0.0281 |
| JA | -0.824213 | 0.513086 | -1.606381 | 0.1393 |
| JA(-1) | 2.317878 | 0.500305 | 4.632929 | 0.0009 |
| C | -29.78506 | 15.76948 | -1.888779 | 0.0882 |
| R-squared | 0.896404 | Mean dependent var | | 3.702258 |
| Adjusted R-squared | 0.689211 | S.D. dependent var | | 6.274021 |
| S.E. of regression | 3.497668 | Akaike info criterion | | 5.565507 |
| Sum squared resid | 122.3368 | Schwarz criterion | | 6.536917 |
| Log likelihood | -65.26535 | Hannan-Quinn criter. | | 5.882162 |
| F-statistic | 4.326431 | Durbin-Watson stat | | 2.835103 |
| Prob(F-statistic) | 0.010702 | | | |

جدول (٢) نتائج تقدير علاقة الاجل الطويل

Long Run Coefficients

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| OP | 0.621574 | 0.287546 | 2.161650 | 0.0560 |
| USA | 4.136801 | 2.538728 | 1.629478 | 0.1343 |
| CH | -1.725063 | 0.847277 | -2.036008 | 0.0691 |
| JA | 1.533140 | 0.550685 | 2.784060 | 0.0193 |
| C | -30.572220 | 20.139627 | -1.518013 | 0.1600 |

جدول (٣) نتائج تقدير علاقة الاجل القصير ECM

Cointegrating Form

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|-------------|-------------|------------|-------------|--------|
| D(SA_N(-1)) | -0.379652 | 0.169272 | -2.242853 | 0.0488 |
| D(SA_N(-2)) | -0.125705 | 0.105318 | -1.193581 | 0.2602 |
| D(OP) | 0.146535 | 0.150633 | 0.972792 | 0.3536 |
| D(OP(-1)) | 1.359701 | 0.337156 | 4.032856 | 0.0024 |
| D(OP(-2)) | -1.038251 | 0.258891 | -4.010386 | 0.0025 |
| D(USA) | 3.960414 | 1.168927 | 3.388077 | 0.0069 |
| D(USA(-1)) | -1.473877 | 0.690818 | -2.133525 | 0.0587 |
| D(USA(-2)) | -0.669232 | 0.578652 | -1.156535 | 0.2743 |
| D(USA(-3)) | 0.826220 | 0.457684 | 1.805218 | 0.1012 |
| D(USA(-4)) | -2.489836 | 0.573747 | -4.339609 | 0.0015 |
| D(CH) | -0.398915 | 0.569615 | -0.700324 | 0.4997 |
| D(CH(-1)) | 1.097826 | 0.720291 | 1.524142 | 0.1585 |
| D(CH(-2)) | -2.006864 | 0.808056 | -2.483571 | 0.0323 |
| D(CH(-3)) | 1.636834 | 0.638132 | 2.565039 | 0.0281 |
| D(JA) | -0.824213 | 0.513086 | -1.606381 | 0.1393 |
| CointEq(-1) | -0.974252 | 0.267316 | -3.644573 | 0.0045 |

$$\text{Cointeq} = \text{SA_N} - (0.6216*\text{OP} + 4.1368*\text{USA} - 1.7251*\text{CH} + 1.5331*\text{JA} - 30.5722)$$

جدول (٤) نتيجة اختبار التكامل المشترك ARDL Bounds Test

ARDL Bounds Test

Date: 10/03/17 Time: 21:18

Sample: 1985 2015

Included observations: 31

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

| Test Statistic | Value | k |
|----------------|----------|---|
| F-statistic | 7.361676 | 4 |

Critical Value Bounds

| Significance | I0 Bound | I1 Bound |
|--------------|----------|----------|
| 10% | 2.45 | 3.52 |
| 5% | 2.86 | 4.01 |
| 2.5% | 3.25 | 4.49 |
| 1% | 3.74 | 5.06 |

جدول (٥) نتائج اختبار السببية في الاجل القصير (قوي)

Wald Test:

Equation: EQ06

| Test Statistic | Value | df | Probability |
|----------------|----------|----------|-------------|
| F-statistic | 4.837238 | (14, 10) | 0.0083 |
| Chi-square | 67.72133 | 14 | 0.0000 |

Null Hypothesis:

$C(1)=C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=C(14)=0$

جدول (٦) نتائج اختبار السببية في الاجل الطويل

Wald Test:

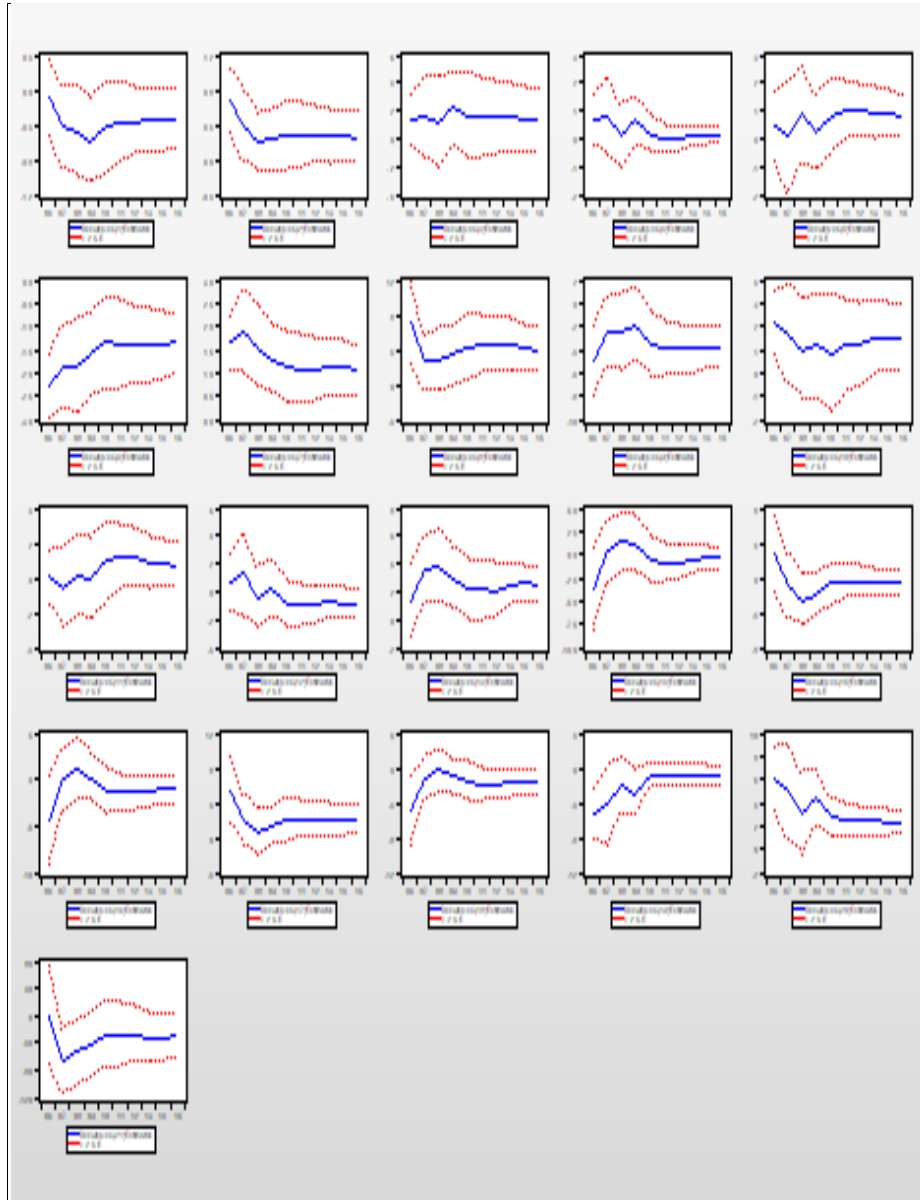
Equation: EQ06

| Test Statistic | Value | df | Probability |
|----------------|-----------|---------|-------------|
| t-statistic | -0.700324 | 10 | 0.4997 |
| F-statistic | 0.490454 | (1, 10) | 0.4997 |
| Chi-square | 0.490454 | 1 | 0.4837 |

Null Hypothesis: C(14)=0

شكل (١) اختبار الاستقرار للمتغيرات

Plot of Cumulative Sum of Recursive Variables



الشبل، عبد الله وآخر، دور الانفتاح التجاري وأهم الشركاء التجاريين في النمو الاقتصادي للمملكة

ثانياً: ملخصات الدراسات

المخلص التنفيذي لدراسة دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠

واجه الاقتصاد السعودي في السنوات القليلة الماضية العديد من التحديات والضغوط الدولية والداخلية، منها انخفاض أسعار النفط وتدني الطلب العالمي عليه وظهور مصادر بديلة للطاقة، ضعف في مستوى التنوع الاقتصادي والميزة التنافسية للصناعة المحلية، اختلال سوق العمل والبطالة بين المواطنين، وضرورة إيجاد مصادر دخل جديدة لتحقيق معدلات نمو مستدامة. ولقد حتمت تلك التحديات على الحكومة اتخاذ خطوات جذرية للإصلاح والتحول الاقتصادي، وعلى رأسها تدشين رؤية ٢٠٣٠ الطموحة لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي المستدام في المملكة. وتقدم الرؤية تفصيلاً لبعض نقاط القوة والضعف في المملكة، وتضع العديد من الأهداف والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور، التي يشترك في تحقيقها كل من القطاعين العام والخاص وغير الربحي؛ واستندت على ثلاثة محاور أساسية تركز على المجتمع الحيوي، الاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح.

وأعقب صدور الرؤية إطلاق برامج تنفيذية مثل برنامج التحول الوطني وبرنامج التوازن المالي وبرنامج التخصيص وبرنامج ريادة الشركات الوطنية وغيرها من البرامج والمبادرات والتي يحقق كل منها جزءاً من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية. ويعد برنامج التحول الوطني أبرز تلك البرامج إذ يهدف الى رفع أداء القطاع العام وإزالة المعوقات الإجرائية والإدارية والمالية وتحفيز القطاع الخاص والتوسع في الخصخصة وتنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات. ويحتوي البرنامج على ٥٤٣ مبادرة، تبلغ ميزانيتها ٢٦٨ مليار ريال سعودي وتغطي الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠. ومن بين هذه المبادرات، توجد ١٢٤ مبادرة لها صلة وطيدة بالقطاع

الخاص، وهو ما يمثل ٢٣٪ من مجموع المبادرات. ويبلغ إجمالي الميزانية التي حددت للمبادرات ذات الصلة بالقطاع الخاص ١٣٠ مليار ريال سعودي، أي ما يعادل ٤٩٪ من إجمالي ميزانية برنامج التحول الوطني، وتم تفصيل ذلك في ثنايا الدراسة.

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على أهم الروافد الأساسية لنجاح مسيرة التحول الاقتصادي الوطني، وهو القطاع الخاص. وعلى الرغم من أهمية القطاع القصوى في المرحلة المستقبلية، لم يتم بعد تنسيق حوار وشراكة بشكل كافٍ ومنهجي مع القطاع وقياداته، ولم تقدم أي تحليلات متعمقة لتفصيل دور القطاع الخاص السعودي في تحقيق الرؤية، ومتطلباته الحالية والمستقبلية. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى سدّ جزء من هذه الفجوة، وتحلل الدور المحتمل للقطاع الخاص السعودي في ضوء الرؤية وبرامج التحول ذات الصلة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة تحديد دور القطاع الخاص وجاهزيته للمشاركة الفاعلة في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة. وتشمل الأهداف الفرعية للدراسة مايلي:

- تحليل مكونات الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠ وتحديد الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في تنفيذ وإنجاح الرؤية.
- تشخيص السمات الرئيسية لمكونات القطاع الخاص ومؤشرات أدائه.
- استعراض موجز للتحديات والمعوقات التشريعية والإجرائية والفنية والإدارية التي تحد من قدرة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية.
- توضيح مدى قدرة القطاع الخاص على تحقيق المتطلبات قصيرة وطويلة المدى لتنفيذ أهداف الرؤية.
- اختيار النماذج المناسبة لإسهام القطاع الخاص وتحديد القطاعات ذات الأولوية.

• تقديم التوصيات والمبادرات وآلياتها التنفيذية لتحقيق المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية. وتناولت الدراسة هذه الأهداف بوسائل متنوعة استناداً إلى مجموعة واسعة من البيانات الأولية والثانوية، بعضها جُمع حديثاً من أجل هذه الدراسة. وتقدم الدراسة المعلومات والنتائج في عدة فصول تركز على تشخيص الوضع الراهن وقدرات القطاع الخاص السعودي، تصورات ومطالب القطاع الخاص في ضوء الرؤية، قياس أفضل الممارسات الدولية في دمج القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية الوطنية، وأخيراً التوصيات الرئيسية التي من شأنها تمكين القطاع الخاص من الإسهام الفعال في تحقيق أهداف الرؤية. وفيما يلي نقدم لمحة عامة عن نتائج وتوصيات الدراسة.

تشخيص الوضع الحالي للقطاع الخاص:

قبل تحليل هيكل القطاع الخاص وأدائه بالتفصيل، حددت الدراسة جوانب رؤية ٢٠٣٠ الأكثر أهمية بالنسبة للقطاع الخاص، سواء من حيث كيفية تأثير الرؤية على القطاع أو من حيث كيفية مساهمته في تحقيقها. لذا قامت الدراسة بتحديد ٨ أهداف رئيسية في الرؤية تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة للقطاع الخاص ورتبت حسب الأولوية:

- خصخصة الخدمات الحكومية.
- تحرير سوق الوقود المحلي تدريجياً.
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من ١٦٣ مليار ريال إلى ١ ترليون ريال سعودي.
- خفض معدل البطالة من ١١,٦٪ إلى ٧٪.
- زيادة مشاركة المرأة في العمل من ٢٢ إلى ٣٠% بحلول العام ٢٠٣٠.
- زيادة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من ١٦٪ إلى ٥٠٪ وتعزيز المحتوى المحلي.

- زيادة حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠ إلى ٣٥٪.
- تسهيل طرق المشاركة التفاعلية الذكية عبر الإنترنت وطرق الاستماع إلى آراء المواطنين.

من أجل تحديد نقاط القوة والضعف في القطاع الخاص، قامت الدراسة بشرح سماته وخصائصه الهيكلية الرئيسية والعوامل المؤسسية والحوافز الاقتصادية التي تشكل هذه السمات والخصائص، واستخدمت البيانات من بلدان المقارنة المرجعية داخل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها. وتشمل المحاور التي استخدمت في تشخيص الوضع الحالي للقطاع الخاص ودوره المستقبلي كما يلي:

- دوره في دورة الاقتصاد الكلي (مع التركيز بشكل خاص على توليد الطلب والنشاط الاقتصادي، ودور الدعم الحكومي في نمو القطاع الخاص، وإشكالية الشركات المملوكة للدولة).
- تركيبة سوق العمل وقدرة القطاع الخاص على توليد الوظائف.
- إدارة وحوكمة الشركات المحلية وقدرتها على التكيف والاستمرارية في المرحلة القادمة.
- الهياكل القطاعية للقطاع الخاص والقطاعات الواعدة في ضوء توجهات ومستهدفات الرؤية الجديدة.
- الشراكة مع القطاع الخاص وقدراته في توجيه السياسات الاقتصادية.

تشير نتائج الدراسة إلى أن القطاع الخاص لديه مجموعة من القدرات والتحديات. ولقد أظهر التحليل أن القطاع الخاص يتمتع بسجل حافل فيما يتعلق بـ:

- مساهمته الإجمالية في النمو الاقتصادي للمملكة - حتى وإن كان التحفيز الذي قدمته الحكومة قد أدى دوراً حاسماً في ذلك.

- تكوين رأس المال.
- التعامل مع دول كثيرة في العالم من خلال المعاملات التجارية الدولية والاستثمار - مما يعطيه احتياطات رأس مال كبيرة في الخارج يمكن إعادة أجزاء منه إلى الوطن.
- الانتقال إلى قطاعات جديدة كانت تخضع في الأصل لسيطرة الحكومة - مما يبين قدرته على التنوع المحلي.

وفي العموم تحسن أداء القطاع الخاص في جوانب كثيرة في العقود الماضية ولكنه ما زال يواجه تحديات مثل:

- توظيف السعوديين - الذي تسارع بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، لكنه ما زال يتذبذب ويواجه قيودًا هيكلية من حيث التكاليف والمهارات العمالية.
- حوكمة الشركات - التي تحسنت مع نضوج الشركات العائلية، ولكن مازالت تفتقد العمق المؤسسي والانتشار الواسع.
- الصادرات غير النفطية - حيث حدث بعض التنوع في المنتجات كثيفة الاستهلاك للطاقة، غير أن التصنيع الخفيف ما يزال ضعيفًا وما يزال الاعتماد على الطاقة الرخيصة مرتفعًا.
- العمل الجماعي والمشاركة في عملية وضع السياسات - حيث تعمل الغرف على تحسين قدراتها ولكن عملية التنسيق بين القطاع الخاص والحكومة لا تزال غير منتظمة ومتمينة.

وتؤكد الدراسة أن تبني التكنولوجيا والابتكار ورفع إنتاجية العمل على وجه الخصوص من الأولويات في تحديد مساهمة القطاع الخاص في الرؤية (٢٠٣٠)، إذ إنها ستساعد على تحقيق العديد من الأهداف في آن واحد: زيادة الصادرات غير النفطية لتتجاوز المنتجات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وتقليل الأثر الاقتصادي السلبي لارتفاع أسعار الطاقة، وتحسين أساس العائدات للدولة من خلال التنوع في الإنتاج ذي القيمة المضافة الأعلى، والتأكد من أن الخصخصة تعزز الكفاءة الاقتصادية،

وزيادة القوى العاملة السعودية من خلال توفير المزيد من الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وتوفر رواتب مجزية. كما يعيق ضعف المحتوى التكنولوجي والتركيز الصناعي من دمج معظم الشركات السعودية في سلاسل القيمة الدولية المعقدة التي سمحت لدول شرق وجنوب شرق آسيا بالتمكن من التصنيع والتصدير بنجاح. وتطبق هذه القيود بوجه خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تكون مستويات إنتاجيتها منخفضة وتتطلب حوافز قوية بوجه خاص للتطوير والترويج.

وقد سلطت الدراسة بشكل خاص الضوء على التدابير المالية الأخيرة التي اتخذتها الحكومة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ مثل خفض الحوافز وفرض بعض الرسوم، والقرارات الأخرى التي شملها برنامج التوازن المالي والتي اتخذت في وقت سريع دون دراسة كافية. وقدمت الدراسة تحليلاً للحساسية المالية للشركات الخاصة من خلال تحليل الأثر الاقتصادي المحتمل من تطبيق سياسات برنامج التوازن المالي. ويشير التحليل القياسي إلى أنه يمكن أن يؤدي التطبيق الكامل لسياسات فرض الضرائب والرسوم ورفع أسعار الطاقة التي يقترحها البرنامج إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بأكثر من ٨% بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بالوضع الحالي.

باختصار، يشكل ضعف الابتكار وتبني وسائل التقنية الحديثة وحساسية القطاع الخاص للتقلبات في مستويات الإنفاق والدعم الحكومي تحديات حقيقية مما يستلزم التعاون الوثيق بين الحكومة وقطاع الأعمال بشأن السياسات الاقتصادية، وبشكلٍ أهم، التدابير المالية التي لها أثر مباشر على أداء القطاع. ولكي ينمو القطاع الخاص، يجب أن تستند السياسات الاقتصادية إلى التنسيق المؤسسي الذي يمكن أن يحدد الفرص الاقتصادية الصحيحة والواقعية للقطاع الخاص ومعالجة العوائق التشريعية والبيروقراطية التي تحد من تفاعل مؤسسات القطاع مع هذه الفرص. ويجب

أن تتحلّى عملية سن السياسات الاقتصادية بمزيد من الشفافية والتشاركية مع جميع أصحاب المصلحة، وتجنب مفاجآت تغيير السياسات غير المتوقعة التي تزعزع ثقة رجال الأعمال وتقلل احتمالية الاستثمار.

الدراسة الميدانية: آراء ومطالب القطاع الخاص:

قامت الدراسة أيضاً بتقييم آراء ورغبات رجال الأعمال في القطاع الخاص، مع التركيز على بيئة الأعمال بشكل عام وعلى وجهات النظر المتعلقة بالرؤية ومبادراتها بشكل خاص. ويستند الفصل إلى أكثر من ١٠٠ مقابلة مع ممثلين من القطاعين الخاص والعام وعدد من المختصين في الاقتصاد والأعمال والإعلام، إضافة إلى مسح ميداني أجري في ربيع ٢٠١٧ بالتعاون مع شركة "يوجوف" المتخصصة في الدراسات الميدانية مع ما يقارب ٦٠٠ مشارك من منشآت القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في مناطق مختلفة في المملكة.

وتتيح هذه الدراسة المسحية تصنيفاً كمياً لمخاوف القطاع الخاص ومطالبه من الحكومة في سياق رؤية العام ٢٠٣٠. وتغطي سياسات محددة متعلقة بالرؤية ومسائل تتعلق بالبيئة التنظيمية والبيروقراطية وسوق العمل والبنية التحتية، والبيئة المالية الاقتصادية الكلية التي تواجهها المنشآت الخاصة. كما أنّها علاوة على ذلك تبحث في إشكالية المنافسة مع الشركات المملوكة للحكومة - وهو تحدٍ يمكن أن يصبح أكثر حدة في سياق تحقيق رؤية ٢٠٣٠. وفي أجزاء مهمة منها، صممت الدراسة المسحية على غرار الدراسات المسحية الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي للشركات، والتي تسمح بإجراء مقارنات دولية ووضع معايير للمقارنة مع الحالات التي أجريت فيها هذه الدراسات المسحية الاستقصائية بالفعل. وتسهم الدراسة المسحية أيضاً في تقييم قدرات القطاع الخاص حيث تقيس استعداداته للمشاركة والانخراط في مختلف الأنشطة الاقتصادية الجديدة المبينة في الرؤية. وتسمح بتقييم أهمية أهداف رؤية عام ٢٠٣٠، وأي منها يمثل تحدياً من وجهة نظر القطاع الخاص. كما تمهّد الدراسة المسحية الطريق لتحديد أولويات السياسات. كما تقيم أيضاً وعي القطاع الخاص بشأن السياسات ذات الصلة بالرؤية.

وفيما يلي النتائج الرئيسية:

- ليس لدى الشركات السعودية معرفةً واطلاعاً بجميع مضمون الرؤية. ولا تزال المواقف تجاه الرؤية من حيث تفاصيل الخطط الجديدة للاستثمار والتنويع غامضة وغير إيجابية في بعض الأحيان.
- في حين تبدو النظرة الاقتصادية العامة للشركات السعودية إيجابية، إلا إنها تشعر بقلقٍ بالغٍ إزاء الإصلاح المالي وتعديل أسعار الطاقة في المستقبل، ناهيك عن قواعد ولوائح السعودية الإضافية. وقد أدت تدابير برنامج التوازن المالي لعام ٢٠١٦ إلى خلق حالة من عدم الارتياح والارتباك لدى العديد من أصحاب الأعمال.
- تواجه الشركات السعودية العديد من العوائق الرئيسية أمام عملياتها التي يجب أن تكون أهدافاً ذات أولوية لإجراء المزيد من الإصلاحات مستقبلاً، ومن هذه العوائق:
 - الحصول على التمويل، وهي مشكلة واسعة الانتشار في أوساط الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة.
 - التغييرات المفاجئة والسريعة في القوانين واللوائح فيما يتعلق بالسياسات العامة المتعلقة بالرؤية.
 - مجموعة العقوبات الإدارية الحكومية وعوائق ممارسة الأعمال والتي يبدو أن الرؤية لم تتناولها حتى الآن بشكل مباشر.
 - ضغوط السعودية المتزايدة وعدم كفاية المهارات في صفوف القوى العاملة المحلية.
 - المنافسة مع الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك الشركات التي قد يُنشئها صندوق الاستثمارات العامة.
 - القواعد واللوائح الواردة في قانون المشتريات الحكومية الحالي وآلية التنفيذ.

• لا تزال قدرات التمويل في القطاع الخاص ضعيفة نسبياً؛ فمعظم الشركات ليس لديها استثمارات أو صادرات في مجال التكنولوجيا، ويعتبر القطاع الخاص بشكل عام متردد في تحمل المخاطر. وكل ذلك يبرز الحاجة إلى ضرورة وجود دعم حكومي مستهدف.

• تتمثل الأولويات الرئيسية للشركات السعودية ضمن أهداف الرؤية فيما يلي:

○ زيادة القدرة الاستيعابية للمعتمدين في البلاد

○ بناء السوق المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي

○ تمكين نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة

○ إعادة تأهيل المدن الاقتصادية

○ تيسير وتسهيل التخطيط المشترك للسياسات

• يُنظر إلى أهداف رؤية ٢٠٣٠ بشأن الخصخصة وتسهيل الاكتتابات العامة للشركات الخاصة على أنها أقل أهمية.

• تُظهر الشركات السعودية بعض الرغبة في توظيف المزيد من السعوديين في المستقبل، لكنها مترددة جداً في دفع ضرائب باهظة وأسعار طاقة أعلى. وهناك حاجة واضحة إلى وجود تعويضات و"مقايضات" لتحفيز الشركات على المساهمة بهذه الطريقة ومواصلة الاستثمار.

• يبدو أن أهم "مقايضة أو تعويض" من وجهة نظر الشركات السعودية هو تحسين تنسيق السياسة الاقتصادية مع القطاع الخاص، يليه دعم البحث والتطوير وتحسين البنية التحتية، ولم تظهر الخصخصة كمطلب رئيسي للشركات.

إنّ الفهم السابق لأولويات الشركات مهمّ لتصميم سياساتٍ اقتصاديةٍ أكثر فعالية؛ فتجاهل وجهات نظر القطاع الخاص سيؤدّي إلى انخفاض الاستثمار، وهروب رؤوس الأموال، والتردد في المساهمة في الأهداف المهمة للرؤية مثل تعزيز الإيرادات غير النفطية والسعودة. وهذا لا يعني أنّ على الحكومة أن تفعل بالضبط

كل ما تطلبه الشركات، بل أن تأخذ بالحسبان دمج مطالب الشركات وأولوياتها في عملية صنع السياسات.

مقارنة أفضل الممارسات الدولية:

استناداً إلى دراسات حالات من سبع بلدان وهي تشيلي وكوريا الجنوبية وماليزيا وأيرلندا وبولندا وتركيا والإمارات العربية المتحدة، تقيم الدراسة النجاح الذي حققته بعض الحكومات في تنويع الاقتصاد عن طريق دعم دور القطاع الخاص وتحسين إسهاماته في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية في مراحل التحول الاقتصادي، وكيف نظمت مؤسسات القطاع الخاص نفسها لتحقيق أقصى قدر من التأثير في عملية وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية. ومن الاستنتاجات الرئيسية لهذا التحليل هي أن وجود هيئات أو مجالس اقتصادية رائدة وقوية هو شرط أساسي بالنسبة للحكومة لنجاح الشراكة مع قطاع الأعمال. ويشير ذلك إلى أن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية قد يحتاج مزيداً من بناء وتعميق قدراته في مجال التحليل والتخطيط للسياسات، وينبغي أن يكون المجلس مركزاً رئيسياً لتنسيق السياسات الاقتصادية مع قطاع الأعمال.

وتستخلص دراسة المقارنات المرجعية إلى عدد من النتائج والتصورات التي ستثري مقترحات وتوصيات الدراسة وتم تفصيلها على عدة محاور.

أولاً: فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية:

- إن تبسيط الهياكل الإدارية العامة من شأنه تعزيز التعاون البناء بين الحكومة وقطاع الأعمال لتحقيق التنويع الاقتصادي، ويمكن تسهيل هذه العملية من خلال تعزيز التوظيف الانتقائي في القطاع العام أو إعادة التوزيع الداخلي لموظفي الخدمة المدنية الأفضل أداءً.
- تعتبر "الهيئات أو المجالس الرائدة" الاقتصادية رفيعة المستوى شرطاً مسبقاً وأساسياً للشراكة الناجحة، ويجب تعيين الموظفين في هذه الهيئات بشكل انتقائي وأن يحصلوا على مكافآت مجزية، وأن يقودهم أشخاص متميزين في

مجالي الأعمال والإدارة. كما تحتاج الهيئات الرائدة إلى قدرات بحث داخلية وتقويضات خاصة لتحل محل الهيئات البيروقراطية الأخرى، فضلاً عن إمكانية الوصول المباشر إلى القيادة. في ظل هذه الظروف فقط يمكن للوكالات الرائدة أن تعمل كنقطة اتصال للتنسيق بين الحكومة وقطاع الأعمال، بحيث تكون شريكاً موثوقاً لقطاع الأعمال لتكون قادرة على تنفيذ الالتزامات.

ثانياً: فيما يتعلق بآليات التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص:

- يجب أن يكون التنسيق بين الحكومة وقطاع الأعمال مكملاً لجهود التعاون القائمة بين القطاعين العام والخاص، وأن يتجنب وضع هياكل موازية تحول دون تحقيق المساءلة. كما يجب أن تكون هناك آلية تنسيق موحدة.
- ولـ "إقناع" القطاع الخاص بهذه العملية ولضمان استثماره فيها لاحقاً، يجب أن يكون القطاع الخاص قادراً على المشاركة في وضع جدول أعمال السياسة الاقتصادية وأن يُسمح له بإجراء تقييم شامل للسياسات ومشاريع القوانين الجديدة.
- تعتبر التقارير المشتركة بين الحكومة وقطاع الأعمال أداة قوية ومؤثرة لتوجيه السياسات.
- يجب أن تتعاون الحكومة وقطاع الأعمال بشكل وثيق لا سيما في تحديد المهارات التي يحتاجها الاقتصاد الخاص، وأن تعمل الحكومة مع قطاع الأعمال على تصميم برامج التدريب الذي يمكن تنفيذها بالاشتراك بينهما على أساس التعاون المؤسسي.
- يتعين على الهيئات التنسيقية أن تجتمع بصورة متكررة نسبياً وأن تشرك القيادة العليا. لتكون قادرة على أداء وظيفتها، من المهم جداً بالنسبة لمجلس التنسيق أن يتمتع بالموارد الجيدة والموظفين الأكفاء.

- تحتاج الهيئات التنسيقية إلى الحصول على التفويض والقدرات البحثية لتقييم نتائج عملها، وتحديد مدى تنفيذ الحكومة لتوصياتها، وما إذا كانت السياسات العامة الأخرى متلائمة مع استراتيجيتها الموصى بها. باختصار، يمكن للتعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال أن يؤدي وظيفته على أكمل وجه إذا كان ممأسساً، ومنظماً، وشفافاً، وتمثيلاً، ويفضي إلى إبرام اتفاقات ملزمة وقابلة للإنفاذ تستند إلى تبادل المعلومات والشفافية والمعاملة بالمثل والمصادقية والثقة.

ثالثاً: فيما يتعلق بجمعيات الأعمال:

- تعتبر جمعيات الأعمال لاعباً رئيسياً في إيصال مطالب القطاع الخاص واقتراحاته للحكومة وفي مواصلة الحوار والتنسيق بين الحكومة وقطاع الأعمال.
- يمكن لجمعيات الأعمال هذه، سواء الشاملة منها أو التي تستهدف قطاعات محددة، أن تكون أكثر فعالية إذا توافر لديها:
 - القدرة الداخلية القوية في مجال البحوث والتحليل التخطيطي في مجال السياسات.
 - القدرة على جمع معلومات شاملة وبشكل منتظم عن أعضاء الجمعيات (فيما يتعلق بالأداء ومتطلبات السياسات والامتثال).
 - القدرة على تقديم حوافز مختارة لأعضائها.
 - القدرة على تأديب الأعضاء الذين لا يلتزمون بالشروط والاتفاقات التي تم التفاوض عليها مع الحكومة.
- يمكن أن يكون للمستثمرين الأجانب دورٌ بناءً في التعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال بفضل خبراتهم الواسعة في مجال التكنولوجيا والسياسات والتنظيم.

• يمكن لجمعيات الأعمال المختصة بقطاعات معينة أن تؤدي دوراً حاسماً في التفاوض على المزيد من قضايا السياسة الفنية المتعلقة بقطاعها. أخيراً، يمكن القول أنّ إيصال هموم الشركات الخاصة ومطالبها إلى الحكومة بطريقة جماعية وموحدة ومدروسة من خلال القنوات المؤسسية سيعزز فرص قيام الحكومة بتقديم حلول لهذه الشركات، وأن تفوض الحكومة المسؤولية في هذا الأمر لجمعيات الأعمال.

رابعاً: فيما يتعلق بالحوافز:

- التنسيق الوثيق بين الحكومة وقطاع الأعمال ضروري لبناء أنظمة تحفيز فعالة يمكن أن تسهل عملية التتويج.
- تقديم الدعم لقطاع الأعمال يمكنه أن يحقق نجاحاً أكبر إذا توافرت لدينا مؤشرات أداء واضحة وقائمة على أسس منطقية، ويمكن أن تسهم جمعيات الأعمال في ضبط هذه المؤشرات.
- يمكن تقديم بعض الدعم والحوافز مباشرة من خلال جمعيات الأعمال ذات القدرات العالية التي تعرف احتياجات أعضائها وقدراتهم بشكل أفضل.
- يجب على الحكومة وجمعيات الأعمال أن تدعم تحمل المخاطر في المشاريع أو الصناعات الجديدة التي يرتفع فيها احتمال الفشل، نبذ أنّها توفر فرصة "لاكتشاف" نماذج أعمال جديدة قد تعود بالنفع على الاقتصاد بأكمله. وباختصار، فإن توفير الحوافز المستهدفة أمر أساسي لاكتشاف مسارات تنويع جديدة، ويتحقق ذلك على أفضل وجه من خلال التنسيق المؤسسي والمتابعة من جانب ممثلي الحكومة وقطاع الأعمال. أيضاً استناداً إلى استعراضٍ واسع للخبرات الدولية فإنّ "انخراط" القطاع الخاص في عملية الإصلاح الاقتصادي أمرٌ حاسم لإنجاح الإصلاحات. وقد فشلت رؤى ومبادرات حكومية كثيرة حول العالم بسبب عدم كفاية التنسيق مع القطاع الخاص، حيث أدى ذلك إلى ظهور حوافز غير منسقة، وتشريع سياسات لا تعزز الكفاءات الأساسية لرأس المال الخاص، وتؤدي الى عزوف الشركات الخاصة عن الاستثمار.

المبادرات:

اعتماداً على نتائج تحليل الوضع الحالي للقطاع الخاص، والتحديات والفرص التي برزت مؤخراً في أعقاب صدور الرؤية وبرامجها المتعددة، وأفضل الممارسات الدولية لإدارة عمليات التحول الوطنية، تقدم الدراسة قائمة بأكثر من ٥٠ مقترحاً ومبادرة موجهة إلى كل من الحكومة والقطاع الخاص ومقسمة على عدة محاور. وليس الغرض من مقترحات السياسات هو التقليل من شأن الرؤية أو استبدالها، بل الهدف هو دعمها وتحسين بعض عناصرها بطريقة تسمح بزيادة إسهام القطاع الخاص في عملية التنويع والنمو الاقتصادي إلى أقصى حد والمبادرات هي:

المبادرة الأولى:

تنسيق السياسات المالية ومعالجة آثارها لتجنب الآثار الانكماشية وإتاحة الفرصة للتكيف مع الانظمة الجديدة.

المبادرة الثانية:

وضع اطار مؤسسي شامل وقوي لزيادة مشاركة القطاع الخاص لتجنب الآثار السلبية على الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال.

المبادرة الثالثة:

تحسين ممارسات الشفافية والمحاسبة والمشاركة مع القطاع العام من خلال نشر الخطط مسبقاً وإشراك الأطراف المعنية وفرض آليات المتابعة والتقييم المستمر.

المبادرة الرابعة:

وضع نظام لتقييم كفاءة ومهارات قادة الجهات الحكومية الموجهة للسياسات الاقتصادية وزيادة قدرتهم على التواصل مع القطاع الخاص.

المبادرة الخامسة:

إعادة النظر في نظام الشركات المملوكة للحكومة ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية لإزالة المخاوف بشأن المنافسة الغير عادلة من قبل الشركات المملوكة للدولة.

المبادرة السادسة:

الارتقاء بالتكنولوجيا والابتكار وتبنيها بشكل قوي لجذب المواهب ورفع التنافسية والاستدامة وزيادة الصادرات وتوليد فرص عمل مناسبة للمواطنين.

المبادرة السابعة:

إعادة تشكيل سياسة حوافز التنوع الصناعي والمحتوى المحلي في القطاعات الواعدة لدعم التوجه الجديد في قطاعات السياحة والصحة والصناعات العسكرية

المبادرة الثامنة:

تعزيز قدرات البحث والتطوير الجماعية للقطاع الخاص من خلال وضع نظام تفاعل بين مراكز الأبحاث في الجامعات والغرف والشركات بما يمكنها من المساهمة في رسم السياسات الاقتصادية.

المبادرة التاسعة:

إعادة تشكيل نظام الشراكات العامة والخاصة والتخصيص (PPP) بإنشاء هيئة متخصصة بشراكة القطاعين العام والخاص.

المبادرة العاشرة:

إعادة توجيه دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الى المجالات الواعدة وذات اولويه للتنمية ودخول الحكومة كصاحبة رأسمال استثماري جرى كشريك لتوسيع نطاق المخاطرة واحتمالية الاستثمار الناجح.

المبادرة الحادية عشر:

تطوير برنامج وطني للحوكمة الشركات يعمل على مراجعة اللوائح القائمة التي تؤثر على عملية الدمج والاستحواذ وفصل الادارة والملكية وتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المبادرة الثانية عشر:

تطوير برنامج وطني للحوكمة الشركات يعمل على مراجعة اللوائح القائمة التي تؤثر على عملية الدمج والاستحواذ وفصل الادارة والملكية وتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

*Economic Studies: A Refereed Bi-annual Series of the Saudi
Economic Association, Volume (13), No. (25)*

Economic Studies

*A Refereed Bi-annual Series
Of the Saudi Economic Association*

*Volume (13)
No. (25)*

JUNR (2018)

SHAWWAL (1440)

Economic Studies
A Refereed Bi-annual Series
Of the Saudi Economic Association

Editorial Board

Editor-in-Chief : A. A. Almohaimeed

Editor : H. A. Alghannam

Associate Editors

M. A. Al-Suhaibani

F. A. Alfawzan

A. M. Ghanem

Type Setting: AL-Tayeb Bakheit Idris



Guidelines for Authors

This refereed biannual periodical is a publication of the Saudi Economic Society at King Saud University. Its purpose is to provide an opportunity for scholars to publish their original research. The Editorial Board, through Division Editorial Boards, will consider manuscripts in the field of economics and its branches. Manuscripts submitted in either Arabic or English. And if accepted for publication, may not be published elsewhere without the express permission of the Editor-in-Chief.

The following is the manuscript type classification used by the editorial board:

1 – Article:

An account of authors' works in a particular field. It should contribute new knowledge to the field in which the research was conducted.

2 – Review Article:

A critical synthesis of the current literature in a particular field, or a synthesis of the literature in a particular field during an explicit period of time.

3 – Brief Article:

A short article (note) having the same characteristics as an article.

4 – Forum:

Letters to the Editor

5 – Book Reviews:

General Instructions

1 – Submission of Manuscripts:

A typewritten original manuscript (one side only) using A4 size papers, double-spaced, and along with two copies is required. All pages, including tables and other illustrations, are to be numbered consecutively. Tables, other illustrations, and references should be presented on separate sheets with their proper text position indicated.

2 – Abstracts:

Manuscripts for articles review articles, and brief articles require that both Arabic and English abstracts, using not more than 200 words in each version, be submitted with the manuscript.

3 - Tables and other illustrations:

Table, figures, charts, graphs and plates should be planned to fit the Journals page size (12.5 cm×18cm). Line drawings are to be presented on high quality tracing paper using black India ink. Copies are not permitted for use as originals. Line quality is required to be uniform, distinct, and in proportion to the illustration. Photographs may be submitted on glossy print paper in either black and white, or color.

4 – Abbreviations:

The names of periodicals should be abbreviated in accordance with The World List of Scientific Periodical where appropriate, abbreviations rather than words are to be used, e.g., cm, mm, m, Km, cc, ml, g, mg, Kg, min, %, Fig. Etc.

5 – References:

In general, reference citations in the text are to be identified sequentially. Under the “References” heading at the end of the manuscript all references are to be presented sequentially in MLA entry form.

- a) Periodical citations in the text are to be enclosed in on-line brackets, e. g., [7]. Periodical references are to be presented in the following form: reference number (in on-line brackets []), authors surname followed by a given name and/or initials, the title of the article (in quotation marks), title of the periodical (underlined), volume, number, year of publication (in parenthesis), and pages.

Example:

[7] Hicks, Granville. “Literary Horizons: Gestations of a Bain Child.” Saturday Review, 45, No. 62(1962), 2-23.

- b) Book citations in the text are to be enclosed in on-line brackets including the page (s), e. g., [8,p.16]. Book references are to include the following: reference number (in on-line brackets []), authors surname followed by a given name and/or initials, title of the book (underlined), place of publication, publisher, and year of publication.

Example:

[8] Daiches, David. Critical Approaches to Literature. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1956.

When a citation in the text is used to refer to a previously cited reference, use the same reference number and include the appropriate page number (s) in on-line brackets.

It is not permissible to use any Latin terms as op.cit. loc.cit., ibid., in the style described above.

6 – Content Note:

A content note is a note from the author to the reader providing clarifying information.

A content note is indicated in the text by using a half-space superscript number (e.g., ... books³ are...). Content notes are to be sequentially numbered throughout the text. A reference may be cited in a content note by use of a reference number (in online brackets []) in the same way they are to be used in the text. If a reference citation in the text follows a content note citation, and if the said content note has a reference citation contained within it, then the text reference citation number used in the text follows the reference number used in the content note.

Content notes are to be presented on separate sheets. They will be printed below a solid line, which separates the content notes from the text. Use the same half-space superscript number assigned the content note(s) in the text to precede the content note itself.

7 - The manuscripts and Forum items submitted to the Journal for publication contain the author's conclusions and opinions and, if published, do not constitute a conclusion or opinion of the Editorial Board.

8 - Reprints:

Authors will be provided ten (10) reprints without charge.

9 - Correspondence:

Address correspondence to:

Editor-in-Chief Economic Studies

P. O. Box 71115 Riyadh 11587

Saudi Arabia

10 – Frequency: Biannual

Contents

First: Articles

- ***Determinants of Domestic Savings in the Kingdom of Saudi Arabia: In the Frame Work of ARDL***
Abdullah Ibrhaim A Bohaimed
- ***The role of trade openness and the most important trading partners in Saudi Arabia's economic growth (1980-2015): An ARDL Approach***
Abdullah Alshebel and Mohammed Alshadadi

Second: Abstracts of Studies

- ***The Role of the Private Sector in Achieving Saudi Arabia's 2030 Vision***
Riyadh Economic Forum, Riyadh Chamber

